

الدراسات البيئية في بحوث أساتذة جامعة قطر الواقع والتحديات والآفاق

الباحثون المشاركون

بدران بن لحسن الشاذلي بية علي باكير
حسين نعيم الحق عبد العزيز الخال

تحرير

بدران بن لحسن

إصدار/مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

الدراسات الينية في بحوث أساتذة جامعة قطر الواقع والتحديات والآفاق

— الباحثون المشاركون —

بدران بن لاسن الشاذلي بية
علي باكير حسين نعيم الحق

عبد العزيز الخال





العنوان: الدراسات البيئية في بحوث أساتذة جامعة قطر

الواقع والتحديات والآفاق

المؤلف: مجموعة باحثين

الطبعة: الأولى

السنة: 2025

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي

مركز ابن خلدون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

8 كلمة المركز

9 تقديم

14 المقدمة

الفصل الأول:

20 الدراسات البيئية: مراجعة نقدية في المفهوم والنموذج والتحديات

الشاذلي بية الشطي، بدران بن لحسن، علي باكير، حسين نعيم الحق، عبد العزيز الخال

الفصل الثاني:

60 الدراسات البيئية في كلية الشريعة بجامعة قطر: الواقع والتحديات والآفاق

بدران بن لحسن، حسين نعيم الحق، عبد الأحد لو

الفصل الثالث:

واقع البيئية في المنشورات العلمية لأساتذة جامعة قطر: استكشاف حالة قسم

126 الشؤون الدولية ومركز دراسات الخليج

علي باكير، عبد العزيز الخال

الفصل الرابع:

دراسة استكشافية عن البيئية في بحوث أساتذة جامعة قطر: أساتذة قسم العلوم

176 الاجتماعية نموذجًا

الشاذلي بية الشطي

228 النتائج والتوصيات

كلمة المركز

تمثل الدراسات البينية توجهها يتعاظم الاهتمام به في المؤسسات الأكاديمية تدريسا وبمبحثا، وبخاصة في ضوء تعقيدات الواقع المعاصر، وعدم كفاية التخصصات منفردة في معالجة الظواهر وتقديم حلول من منظور تجزيئي، ولهذا كانت الحاجة إلى البينية حاجة ماسة للتجسير بين العلوم وتحقيق التكامل بين الحقول المعرفية.

ومركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قطر، الذي تقوم رؤيته على تحقيق الريادة في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية على الصعيدين المحلي والخارجي بما يجعله المنصة المفضلة للباحثين وأصحاب المبادرات العلمي، فإن رسالته تتضمن اهتماما خاصا بالسعي إلى تحقيق تكامل فيما بين العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتكامل بين العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، وتكامل بين المعرفة والواقع. وهذا ما جعل من أطر عمله الاهتمام بالتجسير الذي يهدف إلى إيجاد حالة من التفاعل المنهجي بين فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة فيما بينهما.

وفي هذا السياق، فقد بادر مجموعة من باحثي المركز بالعمل على إنجاز دراسة ميدانية عن «الدراسات البينية في بحوث أساتذة جامعة قطر: الواقع والتحديات والآفاق»، تستكشف واقع وتحديات وآفاق البينية في الجامعة. ولا يفوتنا أن نوه بأن هذه الدراسة الميدانية قد حصلت على تمويل ضمن المنح التكاملية التي يمنحها قطاع البحوث، التابع لنيابة رئاسة الجامعة للبحث والدراسات العليا، في جامعة قطر، برقم (QUCG-120-24/IKCHSS-23).

ومن مخرجات هذا المشروع البحث، هذا الكتاب الذي بين أيدينا، الذي يتضمن ورقة نظرية وثلاث أوراق تطبيقية ميدانية استكشفت واقع البينية في الجامعة، والتحديات التي تواجهها، والآفاق المستقبلية. وخرجت بتوصيات تسهم في تطوير الدراسات البينية بالجامعة.

تقديم

لا شك أن الاتجاه نحو الدراسات البينية اتجاه حديث النشأة، إذ كانت التقاليد العلمية- خاصة في جامعات الغرب- تسير في اتجاه الفصل بين الحقول المعرفية وتدفع الباحثين نحو التخصص الدقيق. وكان الأساس المنطقي لهذه العملية هو أن الباحث في الانسانيات والاجتماعيات قد لا يتمكن من الإحاطة بالظاهرة موضع البحث جملة واحدة، مما يستلزم التقطيع والتجزئة، بحيث يختص كل باحث بدراسة حقل واحد يليه، تاركاً الحقول الأخرى للباحثين الآخرين-أسوة بما يحدث في علوم الطبيعة. وبناء على هذه الرؤية فقد تأسست الجامعات والمراكز البحثية على نظام الكليات والأقسام ذات التخصصات الدقيقة. وصار «التخصص» هو المعيار المعتمد في اختيار الباحث وترفيعه. ولم يكن مستغرباً-والحالة هذه- أن تؤدي مثل هذه النزعة التخصصية إلى تعدد «الحقول» وتمايزها، وأن تجعل كل باحث يحرص على الانتماء إلى حقله، ويدافع عنه كما يدافع كل صاحب صنعة عن صنعته.

ولا ريب أن مثل هذا «الاختصاص» قد ساعد في مرحلة من المراحل على تطوير العلوم الاجتماعية، وذلك بتعميق مضامينها من خلال الضبط المنهجي لأدوات البحث ومناهجه. غير أن التطورات التقنية والثورات الصناعية الهائلة التي وقعت المجتمعات الغربية في القرنين الأخيرين، ثم انتقلت إلى الأقطار الأخرى، قد بدلت كثيراً من العلاقات والبنى الاجتماعية، وأحدثت كثيراً من المشكلات والأزمات. فبدأ يتضح للباحثين أن الظواهر الاجتماعية صارت تتغير بوتائر متسارعة-تداخلاً أو تقاطعاً، وأن الحواجز بينها صارت تتضاءل، فصار الباحث في علم السياسة-مثلاً- لا يحسن تفسير ظاهرة في حقله الخاص ما لم يطل على مباحث التاريخ والاقتصاد والقانون، كما صار الباحث في مجال الاقتصاد يحتاج إلى اطلالة على مباحث الجغرافيا والجيولوجيا وعلم النفس والرياضيات. وبهذه الطريقة أخذت «الدراسات البينية» تشق طريقها في كثير من جامعات الغرب، وصار من المألوف

أن يتجه الاهتمام إلى «البرنامج» الدراسية العابرة للكليات والأقسام، وتقلص دور الباحث الفرد لصالح الفرق البحثية.

أما في الجانب الآخر، فقد صار السؤال يلوح عن الحال في الجامعات العربية؛ أما تزال الفواصل السميكة قائمة بين التخصصات؟ أما يزال الباحث العربي يدافع عن تخصصه الدقيق وينظر بريبة إلى الدراسات البينية؟ أم أن هذه الجامعات قد بدأت تحس بالإشكال وتسعى نحو التطوير؟ إن البحث الذي بين يدينا-والذي اطلعت به مجموعة من الباحثين بمركز ابن خلدون- يهدف لاستكشاف مدى شيوع منهجية الدراسات البينية بين أساتذة جامعة قطر، وذلك من خلال التعرف على وجهات نظرهم في هذه المسألة، ومدى وعيهم بالمفهوم والمنهجية والأهمية والتعرف على تجاربهم، وما إذا كانت تخصصاتهم الدقيقة تقعدهم عن المقاربات البينية أو تدفعهم نحوها، ومدى الصعوبات التي يواجهونها. وقد كانت بعض الأسئلة الرئيسية التي سعى الباحثون للإجابة عليها هي:

1. ما مفهوم الدراسات البينية لدى أساتذة وباحثي جامعة قطر ومنهجيتها؟
2. ما مدى اعتماد أساتذة وباحثي الجامعة على منهجية الدراسات البينية في منجزاتهم البحثية؟
3. ما الصعوبات التي تواجه أساتذة الكليات المذكورة في تطبيق البينية؟ وما الآفاق التي يرون أنها تتيحها لهم، في البحث والتدريس؟

يتكون البحث من أربعة فصول، يختص الأول منها بتقديم تعريف لمفهوم الدراسات البينية، مع إجراء مراجعة للتطبيقات التي بنيت عليه، والتأشير على الصعوبات التي اعترضت سبيله- سواء من الناحية المهنية التخصصية، أو من الناحية المؤسسية. وينتهي الباحثون في ها الفصل إلى القول بأن «البينية» في البحث العلمي تُعبر عن حاجة ملحة فرضتها

عدة عوامل مرتبطة بالتحويلات التي عرفتھا فلسفة العلوم ومناهجھا، وبالتحويلات التي شهدتها المجتمعات البشرية. وتُشكل البينية أحد المحركات الرئيسية لتطوير المعارف العلمية، على اعتبار أنها تساهم في تحفيز البحث العلمي وفي الحد من الانعزالية بين التخصصات. فالدراسات البينية لا ينبغي اختزالها في مجرد مجموعة من العلاقات بين التخصصات، وإنما هي فضاء تتفاعل ضمنه هذه التخصصات لإنتاج معرفة علمية عابرة لها تنتفي معها الحدود الفاصلة بينها والتفسيرات الجزئية المرتبطة بها، ولا تقتصر على صنف من العلوم، دون آخر، بل تنفتح على مختلف العلوم- الإنسانية والاجتماعية والكونية والتطبيقية. أما الهدف الأعلى لهذه العملية فيتمثل في ترابط المعرفة ودمجھا، وتعزيز التفكير الإبداعي، مما يوفر رؤية ومعالجة أشمل، إذ أن العديد من المشاكل المتزايدة التي تهم المعرفة والمجتمع والحضارة الإنسانية، لا يمكن أن تحل بشكل كاف عن طريق تخصص واحد معين معزول عن بقية التخصصات، وإنما صارت تتطلب دراسات بينية ذات رؤى واضحة تعتمد على الطرق الحديثة وعلى باحثين مؤهلين لإنتاج معارف جديدة تحل هذه المشكلات.

أما في الفصول الثلاثة الأخرى فقد اتجه كل فريق من الباحثين إلى وحدة من الوحدات العلمية بجامعة قطر، وذلك للتعرف على وضعية الدراسات البينية بين أساتذتها. وقع اختيار الفرق البحثية على كلية الشريعة، وقسمي الشؤون الدولية والعلوم الاجتماعية (كلية الآداب والعلوم)، ومركز دراسات الخليج. وقد التزمت هذه الفرق بمنهجية تقوم على طرح أسئلة بحثية مشتركة توجه لكل المبحوثين- بقطع النظر عن الوحدات العلمية التي ينتمون إليها، وذلك حتى تسهل المقارنة وتوضح الفروقات.

الجدير بالذكر أن الباحثين لم يكتفوا بالوحدات العلمية التي تختص بالعلوم الاجتماعية، وإنما أضافوا إليها حقل الدراسات الإسلامية لما بينه وبين العلوم الاجتماعية من صلات. كان الهدف هو التعرف على المنهجيات البحثية لأساتذة كلية الشريعة والدراسات

الإسلامية بجامعة قطر، ومعرفة مدى وعيهم بالدراسات البنينة، ومدى ممارستهم لها؛ وأثر تخصصاتهم الدقيقة في توجيههم نحو البنينة في بحوثهم؛ والكشف عن الصعوبات المنهجية والعملية والمؤسسية التي تواجههم. وقد تبين للباحثين أن نسبة البحوث البنينة تبلغ 26% من جملة أبحاث أساتذة كلية الشريعة في الفترة من يناير -2017 إلى أغسطس 2023. وهي نسبة متقدمة حينما تقارن ببعض بالوحدات العلمية الأخرى.

وعلى المنوال ذاته اتجه الفريق الثاني من الباحثين إلى دراسة أبحاث الأساتذة في قسم الشؤون الدولية (في كلية الآداب والعلوم). ولما كان مركز دراسات الخليج يُقدّم أيضاً برنامجاً في دراسات الخليج ويتبع إلى كلية الآداب والعلوم، فقد تمّ ضمّه إلى المشروع. استطاع الفريق البحث أن يحصر أعداد الأساتذة والباحثين وإجمالي الأبحاث المنشورة، ليتوصل أن 34% من هذه البحوث تتراوح ما بين بينية قوية ومتوسطة البنينة. وذلك على النقيض تماماً من النتائج التي توصل إليها الباحثون في حقل علم الاجتماع. إذ من المؤشرات اللافتة في هذه الدراسة هو أن تُسجل البنينة في بحوث أساتذة قسم العلوم الاجتماعية حضوراً ضعيفاً، رغم أن هذا العلم يُعد من أكثر العلوم الاجتماعية تمثيلاً للبنينة، على اعتبار المنظور الشامل الخاص به والذي يأخذ بعين الاعتبار كل الابعاد المكونة للحياة الاجتماعية، وعلى اعتبار أن المختصين فيه هم الأكثر انفتاحاً على التخصصات الأخرى.

هذا، ويمكن القول -بصفة عامة- أن عينة الأبحاث المنشورة، والتي تمكن الفريق من جمعها وتحليلها لا تشير إلى توجه قوى نحو الدراسات البنينة. أما الأسباب التي يمكن أن تفسر هذه الظاهرة فكثيرة ومتنوعة؛ ولكن يعود أغلبها إلى أمور تتعلق بالبنية الهيكلية للمؤسسة، وبسياسات الترقّي في الأقسام العلمية، وبإجراءات النشر في الدوريات العلمية. وما يجدر ذكره في هذا المقام أن الفرق البحثية الثلاثة قد أشارت إلى صعوبات وقيود كثيرة حالت بينها وبين الوصول إلى كثير من المعلومات والأشخاص والمنشورات، ومع ذلك تميزت الدراسة بقدر كبير من الموضوعية والضبط المنهجي، ولم يتوانى الباحثون في الكشف عن

المصادر والأدوات المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها، مع استخدام الجداول والأشكال التوضيحية حيث ما كان ذلك ممكناً.

ومع أن البحوث الاستكشافية لا تخلو من نقص، ولا تسمح باستخلاص نتائج نهائية عامة، إلا أنها تفسح المجال للباحثين الآخرين ليقوموا بدراسات أكثر تعمقاً للظاهرة، وتفسح المجال لصياغة فرضيات ذات صلة، وتمهد الطريق إلى استنتاجات ذات قيمة أرفع. ولقد ظل مركز ابن خلدون يثير مسألة الدراسات البيئية ويحض عليها بصورة متواصلة. وليست هذه الدراسة هي الأولى التي يصدرها المركز، فقد سبقتها دراسات، وصاحبها مجلة «تجسير» التي يصدرها المركز حاضنة للدراسات البيئية وحاضراً عليها، على أمل أن تتضافر جهود الباحثين العرب في طريق النهضة العلمية المرجوة.

مع خالص الشكر والتقدير للزملاء الباحثين.

أ. د. التجاني عبدالقادر حامد

رئيس قسم العلوم الاجتماعية

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

مقدمة

تميزت المعرفة المعاصرة بتوسع هائل نتيجة التطور الحضاري الذي تشهده البشرية، ما أدى إلى تنوع كبير في العلوم وفروعها ومناهجها وتطبيقاتها. ومنذ القرن التاسع عشر برز اهتمام كبير بالتخصص الدقيق وتحديد نطاقات كل علم ومناهجه على حدة¹، ولكن مع منتصف القرن العشرين تصاعدت الدعوات إلى التكامل بين العلوم المختلفة والتجسير بينها، وذلك استجابة لتعقيد القضايا وتعدد إشكالاتها، فضلاً عن فشل التخصصات الدقيقة في كثير من الأحيان في تقديم حلول شاملة².

وفي ضوء هذا، ظهرت ما يسمى بالدراسات البينية (Interdisciplinary Studies) التي تهتم بمقاربة القضايا والموضوعات من أكثر من منظور تخصص علمي، نظراً لتشابه الظواهر وترابط القضايا وتعدد الأبعاد. وقد تزايد الاعتماد على هذه الدراسات في الجامعات ومراكز البحوث والمجالات الأكاديمية؛ لأنها توفر منهجية متكاملة ومتراصة لدراسة الموضوعات المختلفة من منظورات متعددة وأبعاد متنوعة.

يهدف هذا الاتجاه إلى تصميم مقررات تشمل العلوم ذات الصلة بشكل متوازٍ وشامل، بالإضافة إلى توظيف البحث العلمي بشكل متداخل ومتكامل؛ لتمكين الطلاب والباحثين من فهمٍ أعمق للموضوعات التي يتناولونها، وتطوير المهارات العلمية والعملية فيها، حيث لا تقدر العلوم منفصلة على حل الإشكالات الوجودية والمعرفية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والعمرائية، ولهذا تسعى المؤسسات الأكاديمية والبحثية إلى تعزيز وعي هيئاتها التدريسية والبحثية وطلابها بأهمية الدراسات البينية ومنهجياتها وكيفية توظيفها في التدريس والبحث العلمي.

(1) برتراند راسل، حكمة الغرب، ترجمة فؤاد زكريا (بيروت: عالم المعرفة، د. ط، 1983)، ج2، ص157.

(2) لطيفة الكعبي وآخرون، نموذج معياري للمقررات البينية: دراسة تهدف إلى ضبط الجانب المفاهيمي والمعياري للمقررات البينية في التعليم الجامعي (الدوحة: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2019)، ص8.

في هذا الإطار، تأتي فكرة هذه الدراسة «الدراسات البينية في بحوث أساتذة جامعة قطر: الواقع والتحديات والآفاق»، بهدف استكشاف مدى فهم وتطبيق منهجية الدراسات البينية بين أساتذة جامعة قطر وباحثيها، وتقييم توجهاتهم في هذا المجال، والتحديات التي يواجهونها، والآفاق التي يمكن الاستفادة منها. خاصة أننا - كما أشرنا- نعيش في عالم أصبحت فيه البحوث التخصصية غير قادرة على تلبية متطلبات البحوث والمقررات في بيئة تزداد تعقيداً وتداخلاً. كما تبرز قلة المشاريع البحثية التي تجمع بين أساتذة وباحثين من كليات مختلفة، بما يسهم في تحقيق فهمٍ أعمق للظواهر المتشابهة وتدریس المقررات البينية ودعم التنمية المجتمعية.

وقد أوضحت الدراسة التي أنجزها مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية (مركز ابن خلدون، 2019) أهمية الدراسات البينية في تصميم المقررات، وإجراء البحوث التي تكسر العزلة بين التخصصات، وتعالج القصور في مواجهة المشكلات المعرفية والعملية. كما أكدت على أهمية التكامل المنهجي في تحقيق التنمية المستدامة، استجابةً للتطورات المعرفية والاحتياجات المجتمعية التنموية.

بناءً على ذلك، تبرز الحاجة إلى إطلاق مشاريع بحثية تجمع متخصصين من مختلف مجالات المعرفة؛ لتعزيز التعاون بين الباحثين الذين ينتمون إلى تخصصات مختلفة في جامعة قطر، ما يسهم في تقديم دراسات بينية شاملة للمشكلات المتعددة الأبعاد.

من هذا المنطلق، سعى هذا المشروع البحثي إلى استكشاف اتجاهات الدراسات البينية من وجهة نظر أساتذة جامعة قطر وباحثيها، والتحديات التي يواجهونها، والآفاق العلمية المتوفرة بهذا الصدد، بهدف الوقوف على جوانب القصور لمعالجتها، وتسهيل الضوء على مواطن النضج لثمينها وتوسيعها نطاقها.

وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مفهوم الدراسات البينية لدى أساتذة جامعة قطر وباحثيها ومنهجيتها؟
2. ما اتجاهات أساتذة جامعة قطر وباحثيها في تطبيق منهجية الدراسات البينية في بحوثهم؟
3. ما مدى اعتماد أساتذة الجامعة وباحثيها على منهجية الدراسات البينية في منجزاتهم البحثية؟
4. ما الصعوبات التي تواجه هؤلاء الأساتذة في تطبيق البينية؟ وما الآفاق التي يرون أنها متوفرة لهم في البحث والتدريس؟

أهداف المشروع

- هدف هذا المشروع إلى الكشف عن واقع الدراسات البينية وتحدياتها وآفاقها في جامعة قطر. ويتفرع من الهدف الرئيس للمشروع الأهداف الفرعية الآتية:
1. تقييم مدى وعي أساتذة جامعة قطر وباحثيها بالدراسات البينية، من حيث المفهوم، والمنهجية، والتطبيق، والأهمية، بهدف تفعيل وتحيين البحوث والمناهج البحثية.
 2. التعرف عن تجارب أساتذة جامعة قطر وباحثيها في مجال البحوث البينية، وتوثيق تلك التجارب بهدف الاستفادة منها على نطاق أوسع.
 3. استكشاف كيفية تبني باحثي جامعة قطر وأساتذتها للمقاربة البينية واتجاهاتهم في تطبيقها، ودراسة تأثير تخصصاتهم الدقيقة على توجههم نحو هذه المقاربة.
 4. تحديد الصعوبات المنهجية والعملية التي تواجه أساتذة جامعة قطر وباحثيها في تطبيق الدراسات البينية في بحوثهم.

أهمية المشروع:

يحظى هذا المشروع العلمي بأهمية علمية كبيرة، ويمكن أن نوضحها في النقاط الآتية:

1. عدم توفر مفهوم علمي واضح متفق عليه حول البنية لدى العلماء والباحثين، ما يستدعي البحث عن مفهوم يتسم بقدر من الوضوح، حتى يمكن البناء عليه، والانطلاق منه.

2. عدم توفر مؤشرات ومعايير واضحة تساعد الباحثين في تبني المقاربة البنائية في بحوثهم.

3. السعي لتحقيق التكامل بين التخصصات الدقيقة، ما يضمن الحفاظ على عمق التخصص، ويعزز التكامل بين التخصصات المختلفة، في ظل تعقيد الظواهر وتشابك المعرفة، وذلك لسد الفجوات المعرفية بين مختلف التخصصات ذات الصلة بقضايا البحث.

4. غياب معطيات علمية دقيقة حول توجهات الأساتذة والباحثين في جامعة قطر نحو البحوث البنائية.

5. الإسهام في تحقيق أولويات جامعة قطر التي تسعى لتقديم حلول مناسبة تخدم المجتمع، وتعزز التنمية المستدامة، من خلال تشجيع الباحثين والأساتذة على معالجة موضوعاتهم البحثية بطريقة بينية، ما يعزز التعاون بين الباحثين والأساتذة في مختلف التخصصات والكليات.

6. تسليط الضوء على أهمية البحوث البنائية في تطوير الإنتاج العلمي للجامعة، ما قد يسهم في تعزيز دورها العلمي وتحسين ترتيبها الأكاديمي على المستوى الدولي.

مسارات تنفيذ المشروع:

ولما كانت الدراسة تهدف إلى استكشاف واقع الدراسات البينية في بحوث أساتذة جامعة قطر وباحثيها، وليس هناك مفهوم علمي متفق عليه للبينية، كما سبقت الإشارة إليه، كما أنه لا توجد معايير علمية متفقة، ونماذج علمية موحدة للبينية، وهذا يقتضي من الفريق البحثي للمشروع أن يقوم بدراسة مفهوم البينية، والبحث عن المعايير العلمية المختلفة التي يمكن قَدِّمها الباحثون، والنماذج العلمية التي أشاروا إليها، ومن ثمّ عمل أعضاء الفريق البحثي على إعداد ورقة نظرية تراجع الأدبيات المتعلقة بالدراسات البينية، تناولت المفاهيم، والمعايير، والنماذج، وكذا التحديات التي تواجه الباحثين في القيام بالدراسات البينية. ثم انقسم الفريق إلى ثلاث فرق فرعية، اشتغل كل فريق على كلية معينة، أو قسم معين، في حال كون الكلية تشمل تخصصات كثيرة يصعب تناولها جميعاً، وعليه اشتغل فريق فرعي على كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، كما اشتغل فريق آخر على قسم الشؤون الدولية ومركز دراسات الخليج وبرنامج السياسة والتخطيط والتنمية بكلية الآداب والعلوم، في حين اشتغل فريق ثالث على قسم العلوم الاجتماعية بكلية الآداب والعلوم.

وبالرغم من أن الفرق الثلاثة انطلقت من المفاهيم والنماذج والمعايير والأسس التي توصل إليها الفريق من خلال الورقة النظرية، فإن كل فريق فرعي أعطي حرية كاملة ومرونة تامة في طريقة إنجاز الورقة الخاصة بكل فريق، وذلك انسجاماً مع ما توصل إليه الفريق في الورقة النظرية من أن الدراسات البينية متعددة المفاهيم، ومختلفة النماذج، ومتباينة المعايير، ما يمنع حصرها في مفهوم أو نموذج واحد أو معايير موحدة.

وقد توصل كل فريق من الفرق الفرعية الثلاث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من خلال البحث في الكلية أو القسم، وقد جُمعت هذه النتائج والتوصيات لتقديمها إلى الجهات المعنية في الجامعة، بهدف تحقيق الاستفادة القصوى منها.

ولا يفوتنا في هذه المقدمة أن ننوه بأن هذا العمل هو ثمرة لمشروع بحثي حصل على تمويل ضمن المنح التكاملية التي يمنحها قطاع البحوث، التابع لنيابة رئاسة الجامعة للبحث والدراسات العليا، في جامعة قطر، برقم (QU-IRB 1826-EA/23)، كما حصل المشروع على الموافقة الأخلاقية لإجراء الدراسة الميدانية من لجنة الموافقات الأخلاقية بجامعة قطر، تحت رقم (QU-IRB 1826-EA/23).

وإذ يشكر فريق المشروع البحثي كل من قدم له الدعم والتسهيلات لإجراء هذه الدراسة، فإنه لا ينسى أن يشكر مسؤولي قطاع البحوث في نيابة رئاسة الجامعة على تفاعلهم مع فريق المشروع طيلة مدة إنجاز المشروع، وكذلك الشكر موجه لكافة أساتذة الجامعة وباحثيها الذين تجاوزوا معنا أثناء جمع المادة العلمية للمشروع.

ونأمل أن يكون لهذا المشروع ونتائجه إسهام نوعي في تطوير البحث العلمي بجامعة قطر خصوصا، والمراكز البحثية والجامعات في العالم العربي بوجه عام.

الفصل الأول

الدراسات البينية: مراجعة نقدية في المفهوم والنموذج والتحديات

الشاذلي بية الشطي، بدران بن لحسن، علي باكير،
حسين نعيم الحق، عبد العزيز الخال

الدراسات البيئية: مراجعة نقدية في المفهوم والنموذج والتحدّيات

الشاذلي بية الشطي¹، بدران بن لحسن²، علي باكير³، حسين نعيم الحق⁴،

عبد العزيز الخال⁵

مقدمة

تُعَدُّ البيئية من أهم الاتجاهات الحديثة في المجال البحثي في العلوم المختلفة، حيث تقوم على الاستعانة بما توفّره العديد من التخصصات من مفاهيم أو مناهج أو أدوات أو معرفة، وتوظيفه في قالب واحد لمعالجة الظواهر والقضايا الشائكة والمتشابكة. وبهذا المعنى، تقدّم الدراسات البيئية منظورًا فريدًا، إذ تجمع بين وجهات نظر وأساليب متنوعة من تخصصات متعددة، ما يؤدي إلى فهم أكثر شمولًا للمشكلات المعقّدة.

ومع النمو الهائل للمعرفة في مختلف المجالات والتداخل المتزايد للعلوم، أصبح البحث متعدد التخصصات وسيلة جوهرية للتعامل مع تحديات وفرص العالم الحديث. وقد أثبت هذا النهج فعاليته بشكل خاص في معالجة القضايا المعقدة والمتعددة الأوجه، مثل تغير المناخ، والرعاية الصحية، والعمولة. وقد ذهب الباحثون إلى أن البيئية صارت تمثل المستقبل الحقيقي للدراسات الأكاديمية في الجامعات ومراكز البحث العلمي، وأصبح من المعتاد اليوم أن تقوم الجامعات بإنشاء مراكز بحثية ذات طبيعة بيئية، تجمع بين الحقول المعرفية المختلفة.

(1) باحث رئيس، برنامج علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، cchatti@qu.edu.qa

(2) باحث رئيس، مركز ابن خلدون للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قطر، bbenlahcene@qu.edu.qa

(3) باحث رئيس، مركز ابن خلدون للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قطر، abakir@qu.edu.qa

(4) باحث رئيس، مركز ابن خلدون للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قطر، hhoque@qu.edu.qa

(5) باحث رئيس، مركز ابن خلدون للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قطر، abdelaiziz.elkhal@qu.edu.qa

كما أنشأت بعض الجامعات كليات خاصة بالدراسات العليا تجمع بين العلوم الاجتماعية والطبيعية، رغم ما بينهما من تباين ظاهر، وصارت الدراسات البيئية توجّهًا واسع الانتشار تسعى إليه الجامعات ومراكز البحوث والمجلات الأكاديمية في دراسة الموضوعات.

غير أن مسار البيئية يعترضه بعض اللبس والغموض على أكثر من صعيد، ويشمل ذلك مفهوم البيئية، والنموذج الذي يمكن من خلاله تطبيقها، والوسائل أو المعايير التي يتم من خلالها الكشف عن البيئية في المقررات أو البحوث. علاوةً على ذلك، فإن البحث البيئي لا يخلو من تحديات، حيث إن تكامل التخصصات المتنوعة ينتج عنه صعوبات في التواصل والتعاون والتطبيق. كما أن الطبيعة البيئية للبحث تؤدي إلى صعوبة في الحصول على التمويل والاعتراف داخل الهياكل الأكاديمية التقليدية.

من هذا المنطلق، تهدف هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسة ذات صلة وثيقة بالبيئية، وهي:

- 1) سؤال المفهوم، ويناقد ماهية البيئية وطبيعتها.
- 2) سؤال النموذج، ويناقد النماذج المطروحة للبحث البيئي ومعاييرها.
- 3) وأخيرًا، سؤال الصعوبات والتحديات التي توجه الدراسات البيئية.

وفي إطار التوصل إلى إجابات عن هذه الأسئلة، تنخرط الورقة البحثية في اشتباك نقدي مع أهم الأدبيات المرتبطة بالموضوع، وهي، بهذا المعنى، تتبّع منهجًا وصفيًا تحليليًا نقديًا لمختلف المقاربات التي تجيب عن الأسئلة الثلاثة المذكورة.

أولاً: البينية وسؤال المفهوم (الدراسات البينية، قراءة توضيحية للمفهوم)

مصطلح البينية مصطلح حديث نسبيًا، مترجم من اللغة الإنجليزية (Interdis- ciplinaryity)، نشأ في ظل التوجهات الجديدة التي انتقدت الإيغال في التخصص، ودعت إلى مقاربات بينية بين العلوم⁶. وتتكون البينية من مقطعين (inter) الذي يعني بين أو بيني، و(Discipline) الذي يعني - وفقًا لتعريف الجمعية الأمريكية للتعليم- من الناحية اللغوية مجالًا دراسيًا معينًا. أما من الناحية المفاهيمية باعتبارها آلية معرفية ومنهجية، فإنها عرّفت بأنها أحد الأساليب البحثية التي تستخدم من قبل الأفراد أو المجموع البحثية؛ لدمج المعلومات والبيانات والمفاهيم والنظريات من تخصصين علميين أو أكثر لغرض تعزيز الفهم وحل المشاكل.⁷ كما عرّفت بأنها «طريقة للحصول على منظور أكثر تكاملًا للقضايا المعقدة/المركبة»⁸، وفي السياق نفسه يعرفها ملاك جبرين بأنها «طريقة بحثية يقوم بها فريق أو أفراد تجمع (معلومات، وتقنيات، وأدوات، ومفاهيم، ونظريات) من تخصصين أو أكثر من العلوم؛ لحل مشكلات لا يمكن حلها من خلال تخصص واحد أو نطاق بحثي واحد»⁹، أو أنها «أسلوب يتم من خلاله دمج فرعين أو أكثر من فروع المعرفة معًا (مثال الطب، والفن المعماري في دراسة مشكلة في الصحة العامة)، إذ يتم ذلك من خلال وسيلة بحث

6) عدنان محمد أحمد قطيط، «البحث التربوي بيني التخصصات: دراسة إبستمولوجية»، مجلة البحث التربوي، مج 17، ع 34 (2018)، ص 247-248.

7) National Academy of Sciences, National Academy of Engineering & Institute of Medicine, **Facilitating Interdisciplinary Research** (Washington, DC: The National Academies Press, 2005), p. 26.

8) S. Kapila & R. Moher, **Cross Disciplines Principles for Interdisciplinary Research** (Ottawa: International Development Research Centre, 1995), p. 1.

9) ملاك بنت محمد جبرين، «تطوير الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المتجددة - تصور مقترح»، (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في تخصص أصول التربية بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2018)، ص 34.

تفاعل فروع المعرفة مع بعضها بعضاً، ويكون لها بعض التأثير على وجهات النظر لدى الطرف الآخر»¹⁰.

كما عُرِّفت البينية بأنها «دراسات تعتمد على حقلين أو أكثر من حقول المعرفة الرائدة، أو العملية التي يتم بموجبها الإجابة على بعض الأسئلة، أو حل بعض المشاكل K أو معالجة موضوع واسع جداً، أو معقد جداً يصعب التعامل معه بشكل كاف عن طريق نظام أو تخصص واحد»¹¹. وهناك من يعرفها بأنها «نوع من الحقول المعرفية الجديدة الناشئة من تداخل عدة حقول أكاديمية تقليدية أو مدرسة فكرية تفرضها طبيعة ومتطلبات المهن المستحدثة»¹².

ويرى باحثون في مختلف حقول إنتاج المعرفة العلمية أن البحوث البينية تُعتبر من الحركات الرئيسة للتطوير الكمي والنوعي للمعارف ذات الصلة بمختلف الظواهر الطبيعية والإنسانية التي تؤثر بشكل مباشر في حياة الانسان وتتأثر بها، ويعود ذلك أساساً إلى أن هذه الظواهر تتكون من عدة أبعاد متداخلة فيما بينها رغم طبيعتها غير المتجانسة، وهذا ما يجعل من الصعب على تخصص علمي واحد أن ينتج معرفة علمية شاملة حول أي ظاهرة من الظواهر¹³. ومن هذا المنطلق، يُمكن اعتبار البحوث البينية نتاجاً للتطور الطبيعي للعلوم،

(10) وجيهة ثابت العاني، «اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو الدراسات البينية في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس»، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، مج 7، ع 3 (2016)، ص 59.

(11) مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الدراسات البينية (الرياض: جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، 2017)، ص 6.

(12) المرجع السابق.

13) Rick Szostak, "The interdisciplinary research process," **Chapters on Interdisciplinary Research and Research Skills** (2020), pp. 1214-; S. Aboelela, et al., "Defining interdisciplinary research: Conclusions from a critical review of the literature" **Health Services Research**, Vol. 42, No. 1 (2007), p. 330.

فظهرها لا يمكن إرجاعه بأي حال من الأحوال إلى موضة عابرة تخترق البحث العلمي، أو نتاج للصدفة أو للطلب الاجتماعي عليها¹⁴.

ويحدد برغر خمسة أحداث كبرى أسهمت في زيادة الحاجة الكبيرة لمسألة البيئية في مجال البحث العلمي والتعليم: 1. تطور العلم، 2. المطالبات الصادرة عن الطلاب والأساتذة والباحثين، 3. حاجات التكوين المهني، 4. الطلب الاجتماعي لدراسة البيئة الاجتماعية بمختلف مكوناتها، 5. المشاكل المرتبطة بطريقة اشتغال الجامعات¹⁵. ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار الدراسات البيئية بمثابة الملحة وليست مجرد ترف فكري، فهي تمثل في الوقت نفسه رهانات فكرية ومؤسسية ومجتمعية¹⁶.

أسهمت هذه القناعة، التي بدأت تتبلور منذ خمسينات القرن العشرين في الأوساط الجامعية الغربية في سياق إعادة تفكيرها في التطبيقات التدريسية والممارسات البحثية، في زيادة عدد الدراسات البيئية شيئاً فشيئاً؛ لتأخذ نسقاً متسارعاً ومتصاعداً منذ منتصف الثمانينات من القرن نفسه؛ لتبلغ أعلى نسبة على الإطلاق في القرن الواحد والعشرين¹⁷.

14) J. Piaget, "L'épistémologie des relations interdisciplinaires," In : OCDE, **L'interdisciplinarité problèmes d'enseignement et de recherche dans les universités** (Paris: Centre pour la Recherche et l'Innovation dans l'Enseignement, 1972), p. 133.

15) G. Berger, "Opinions et réalités," In : OCDE, **L'interdisciplinarité problèmes d'enseignement et de recherche dans les universités**, p. 44.

16) بركات عبد العزيز، «الإشكاليات المنهجية في الدراسات البيئية»، المجلة العربية لبحوث الاعلام والاتصال، ع 12 (2016)، ص 4-5.

17) B. Brown, "Interdisciplinary Research," **European Review**, Vol. 26, No. 2 (2018), pp. S23-S24.

ورغم هذا الاتفاق على أهمية الدراسات البينية في إنتاج المعرفة العلمية، فإن المطلع على الأدبيات العديدة، التي سلّطت الضوء على هذا الموضوع بالدراسة والنقد والتحليل، تنتابه حالة من «الارتباك المعرفي»، بسبب تعدد التعبيرات التي تعترضه. فقد أطلقت تسميات عديدة لها صلة بموضوعنا هذا. وفي هذا السياق، يمكن أن نذكر على سبيل المثال المصطلحات الآتية: «multidisciplinary»، «Cross-disciplinarily»، «Interdisciplinary»، «Transdisciplinary» للتعبير عن هذه النوعية من الدراسات، ولكن يبقى مصطلح «Interdisciplinary» الأكثر شيوعًا بين هذه المصطلحات. وقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة عام 1937م على يد عالم الاجتماع لويس كيرتز (Luis Kirtz) ثم تحددت ملامح الدراسات البينية في النصف الأول من القرن العشرين، وقد كانت أكثر الأنماط تأثيرًا تلك التي قدمتها جامعات كولومبيا (Co-lombia)، وشيكاغو (Chicago)، وويسكنسون (Wisconsin) في الولايات المتحدة الأمريكية. وأبرز من قام بتلك الدراسات هم هتشنز (Hutchins)، ميكليجون (Meiklejohn)، وديوي (Dewey).¹⁸

لا تتوقف حالة الارتباك، حول مسألة الدراسات البينية، عند تعدد المصطلحات المستعملة بل تزداد حدة عندما يتعلق الأمر بتعريفه، حيث إن هذه الأدبيات تقدم لنا تعريفات متعددة ومختلفة فيما بينها حول مسألة البينية¹⁹، وهذا ما يزيد من حالة الغموض التي تشوب ظاهرة الدراسات البينية، التي أصبحت، بسبب تزايد حضورها في الأوساط

18) J. T. Klein & W. H. Newell, "Advancing interdisciplinary studies," In: **Handbook of the Undergraduate Curriculum: A Comprehensive Guide to Purposes, Structures, Practices, and Change** (San Francisco: Jossey-Bass Publisher, 1997), pp. 321-.

19) C. Collinet, P. Terral & P. Trabal, **Le travail scientifique interdisciplinaire: réalités et contraintes** (Paris: Université Paris Nanterre, UPEM, Université Paul Sabatier & Agence Nationale de la Recherche, 2014), p. 7.

العلمية، سواء أكان ذلك بالنقاش حولها، أو بممارستها²⁰، موضوعًا للبحث العلمي بالنسبة للمختصين، خاصة من علماء الاجتماع، المهتمين بالعوامل المؤثرة والآليات المنظمة لعملية إنتاج المعرفة العلمية²¹. وبالرغم من اتفاق هذه البحوث حول فكرة رئيسة مؤداها أن الدراسات البينية أصبحت واقعًا لا يمكن تجاهله في الأوساط التعليمية والبحثية، فإنها لم تستطع إنتاج نظرية علمية متكاملة أو مقارنة منهجية واضحة المعالم حول هذا الصنف من الدراسات يمكن الاسترشاد بها²²، ويمكن إرجاع ذلك أساسًا مرة أخرى إلى غياب الاتفاق بينها حول المصطلح المعتمد لتوصيف الظاهرة، وبالتالي يمكن اعتبار أن الغموض الذي يحيط بالدراسات البينية يعود بالأساس للإشكاليات ذات الطابع الإستمولوجي (المعرفي) التي تكتنف الأفكار ذات الصلة بهذا الصنف من الدراسات.

في ظل هذه الاختلافات الإستمولوجية، التي أسهمت في بروز عدة تصورات حول الدراسات البينية، برز اتجاهان رئيسان لتعريفها، حيث ينطلق كل واحد منهما من مفهوم مغاير لصياغة هذا التعريف.

وبالنسبة للاتجاه الأول فإنه يركز على مفهوم التعاون cooperation لتعريف الدراسات البينية. ويعتبر هذا الاتجاه أن الدراسات البينية تتجسد على أرض الواقع،

20) C. Mathurin, "Aspects de l'interdisciplinarité: essai de reconstitution d'un débat," In: Lucie Gélinau and Carole Mailloux (eds.), **L'interdisciplinarité et la recherche sociale appliquée Réflexions sur des expériences en cours** (Canada: Université de Montréal, Université Laval & Chaire d'étude Claire-Bonenfant Sur La Condition Des Femmes, 2002), p. 8.

21) P. Trabal, C. Collinet & P. Terral, "Faire preuve d'interdisciplinarité: Un mot d'ordre, ses interprétations et ses ajustements," **Terrains & travaux**, Vol. 1, No. 302017), p. 217.

22) S. Laflamme, "Recherche interdisciplinaire et réflexion sur l'interdisciplinarité" **Nouvelles Perspectives En Sciences Sociales**, Vol. 7, No. 1 (2011), p. 59.

من خلال قيام مجموعة من الأفراد، من ذوي التخصصات المختلفة والمنتسبين لفريق عمل مشترك، بتبادل وتشارك المعلومات، وبالتشاور فيما بينهم حول القضية البحثية نفسها. في حين ينطلق أنصار التوجه الثاني من مفهوم الاندماج Integration لتعريف الدراسات البينية، حيث إن هذه الأخيرة تتجاوز مجرد التعاون بين أعضاء الفريق الواحد المنتسبين إلى تخصصات مختلفة؛ لتنتج معرفة مشتركة بينهم تدمج مختلف اختصاصاتهم²³. من خلال هذين الاتجاهين يمكن أن نستنتج أن الدراسات البينية تعبر في كل الحالات عن علاقات ذات طابع بحثي وأكاديمي بين مختصين ينتمون إلى تخصصات علمية متشابكة يجمع بينهم هدف واحد أو مجموعة من الأهداف.

في هذا السياق يحدد Heckhausen Heinz ستة أصناف من العلاقات البينية في المجالين الأكاديمي والبحثي، تُعبّر عن حالة من التشبيك في إطار نسق تتفاعل ضمنه مجموعة من الأفكار تنتمي ظاهرياً إلى تخصصات مختلفة، وتحتوي في جوهرها على عناصر وأبعاد تجعل منها وحدة مترابطة ومتكاملة فيما بينها. وبالتالي تجمع بين النظرة التخصصية الدقيقة، والنظرة الموسوعية الشاملة، وتؤمن بالتكامل المعرفي بين كافة العلوم، وترى أن هذا التكامل بات ضرورةً من ضرورات المنهج العلمي النافع في هذا العصر²⁴:

1. العلاقات البينية غير المتجانسة - Heterogeneous Interdisciplin- ary، وتجمع الأنشطة الموسوعية في التدريس.

2. العلاقات البينية الجوهرية Intrinsic Interdisciplinary، وتخص التخصصات التي تعتمد أدوات التحليل نفسها.

23) M. Payette, "Interdisciplinarité: clarification des concepts," **Interactions**, Vol. 5, No 1 (2001), p. 23.

24) L. Apostel, "Terminology and Concepts," In: **Interdisciplinarity: Problems of Teaching and Research in Universities** (centre for educational research and innovation, 1972), pp. 8789-.

3. العلاقات البينية المساعدة Auxiliary Interdisciplinary، وهي ناتجة عن اعتماد الطرق والأساليب البحثية المشتركة بين التخصصات.

4. العلاقات البينية المركبة Composite Interdisciplinary، وهي تنتج عن اتحاد مجموعة من التخصصات لمعالجة المشاكل التي تهدد بقاء الإنسان؛ لإيجاد حل متكامل لها.

5. العلاقات البينية التكاملية Interdisciplinary Complementary، وهي تنشأ بين الباحثين الذين يتكاملون على مستوى النظريات العلمية المرتبطة بتخصصاتهم.

6. العلاقات البينية الموحدة Unifying Interdisciplinary، والتي تنتج عن اشتراك أكثر من تخصص في موضوع بحثي معين.



وعلى هذا الأساس، لا يمكن اختزال الدراسات البينية في مجرد مجموعة من العلاقات بين التخصصات، بل هي أكثر من ذلك، حيث إنها فضاء تتفاعل ضمنه هذه التخصصات

لإنتاج معرفة علمية عابرة لها، تنتفي معها الحدود الفاصلة بينها والتفسيرات الجزئية المرتبطة بها²⁵.

ويرى الحفار أن التجربة في البحث والتعليم تدل على أن أسلوب ترابط العلوم (In-terdisciplinary) هو الطريقة المناسبة لكل من البحث النظري والتطبيقي²⁶. وبالرغم من أن الحفار كان يشير إلى التربية البيئية، فإن ما أسماه الترابط بين العلوم، والذي استعملنا مقابله مصطلح البيئية، لا تقتصر على صنف من العلوم، دون آخر، بل تنفتح على مختلف العلوم؛ بين كافة العلوم المختلفة. وتكمن أهميتها في كونها تُبَشِّرُ بمناهجية جديدة؛ تتضافر فيها كافة العلوم²⁷.

في هذا السياق، يؤكد Piaget أن الدراسات البيئية في حقيقة الأمر عملية انخراط مجموعة من التخصصات العلمية، في البحث عن التفاعلات والآليات المشتركة بينها، وعن الأفكار التي تقع على حدود التماس، بهدف الوصول إلى مقارنة شاملة موحدة للمنظورات المتعددة ضمن منظور متجانس يلغي الرؤى الجزئية، وهذا ما يعتبر شرطاً أساسياً لتقدم البحث العلمي، الذي يشتمل على مختلف توجهاته في وحدة الموضوع، الإنسان في أبعاده المتعددة²⁸.

25) E. Morin, **Science avec conscience** (Paris: Fayard. Trd. It, 1982), p. 127.

26) سعيد الحفار، «تطبيق التربية البيئية اعتماداً على ترابط العلوم»، وقائع ندوة الانسان والبيئة (سلطنة عمان: مكتب التربية العربي لدول الخليج ووزارة التربية والتعليم والشباب، 1988)، ص 49-50.

27) المرجع السابق، ص 62-63.

28) J. Piaget, "Problèmes généraux de la recherche interdisciplinaire et mécanismes communs," In : **Tendances principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines**, Partie 1 Sciences sociales (Paris : De Gruyter Mouton, 2021), p. 590.

نلاحظ من خلال تحليلنا للبنية أنها تهدف إلى تحقيق أهداف متعددة؛ منها ترابط المعرفة ودمجها، وتعزيز التفكير الإبداعي، وتحقيق التكامل بين العلوم، وإنتاج معرفة جديدة. فعن طريق دمج المعرفة يتم الربط بين التخصصات وحقول المعرفة والمدارس الفكرية والمهنية والتقنية للوصول إلى مخرجات ذات جودة عالية مبنية على العلوم الأساسية والطبيعية. أما هدف التفكير الإبداعي فإنه يسعى إلى تطوير القدرة على عرض القضايا ومزج المعلومات من وجهات نظر متعددة لتحدي الافتراضات التي بنيت عليها ولتعميق فهمها، مع الأخذ في الاعتبار استخدام أساليب البحث والتحقيق من التخصصات المتنوعة؛ لتحديد المشاكل والحلول للبحوث، وعدم الاكتفاء بحقل علمي واحد. في حين أن هدف تكامل المعرفة يعني إدراك ومواجهة الاختلافات بين التخصصات المختلفة للوصول إلى وحدة المعرفة وتكاملها، مما يوفر رؤية ومعالجة أشمل مما يوفره تخصص واحد.

أما هدف إنتاج المعرفة فإن الحاجة إلى إجراء الدراسات البينية صار ضرورياً؛ لأن العديد من المشاكل المتزايدة التي تهم المعرفة والمجتمع والحضارة الإنسانية، لا يمكن أن تحل بشكل كاف عن طريق تخصص واحد معزول عن بقية التخصصات، وإنما صارت تتطلب دراسات بينية ذات رؤية واضحة تعتمد على الطرق الحديثة، وعلى باحثين مؤهلين لإنتاج معارف جديدة تحل هذه المشكلات²⁹. إن الجدل والتنوع في مفهوم البينية، بالرغم من أنه يلقي بنوع من الضبابية على المفهوم، فإن هناك حداً أدنى تجتمع حوله المفاهيم المتعددة، وبخاصة لما يتم تحديد البينية بأهدافها في الترابط والدمج بين العلوم، والتفكير بطريقة إبداعية لا تخضع لتقاليد الأحادية التخصصية لتحقيق هدف آخر هو التكامل.

كمحصلة، وبغض النظر عن الالتباس والغموض الذين يلفان مفهوم البينية، فإن الدراسات البينية تُمثل التجسيد الفعلي للبحث العلمي كوسيلة رئيسة لتجاوز الإشكاليات

(29) مركز الأبحاث الواعدة، الدراسات البينية، ص 10.

العالقة التي تعرفها الإنسانية، والتي لا ترتبط فقط بالعوامل الطبيعية والبشرية، بل يمكن إرجاع الكثير منها إلى الانعزالية في التعاطي معها من قبل الباحثين، بدعوى الاكتفاء والانكفاء على تخصصاتهم الضيقة.

وأخيراً، فإن الدراسات البينية تُعبر عن إضعاف الحدود الوهمية التي رسمت بين التخصصات العلمية، والتي يمكن تفسيرها بالتخصص القوي والدقيق للعلوم المعاصرة، الذي أسهم في تجزئة التخصصات وظهور الأساليب الاختزالية في عدد من المجالات العلمية، التي ثبت أنها غير قادرة على دراسة النظم المعقدة³⁰. وقد شجعت هذه الوضعية على الدفع نحو الدراسات البينية، التي أصبحت ضرورية لتحليل مختلف الأجزاء المكونة لهذه النظم.

30) S. Louvel, "The impact of interdisciplinarity on disciplines: A study of nanomedicine in France and California," **Revue Francaise de Sociologie**, Vol. 56, No. 1 (2015), p. 4.

ثانيًا: البينية وسؤال النموذج (النماذج البينية)

في دراسته حول «نظرية الدراسات البينية»³¹، يدعي وليم نيويل (Newell) أن التخصصات لا تسعف في فهم الظاهرة إلا بعد اقتطاعها النظام العام الذي تنتمي إليه وتخطيطها، في حين يمكن للدراسات البينية أن تسعف الباحث في فهم الظاهرة ذاتها داخل مجمل النظام الذي تنتمي إليه، من حيث تفاعلها مع باقي المكونات المتداخلة معها، والإسهام في تشكيل وجودها؛ فما هو معروف أن دراسة كل تخصص تركز في دراسة موضوعها على ما يمكن ملاحظته من متغيرات مترابطة فيما بينها، بناءً على الخلفية المعرفية للتخصص ذاته، بحيث تُستخلص الاستنتاجات وتُضبط الخلاصات باعتماد مقدمات تلك الخلفية المعرفية التي يَنْظُر من خلالها الباحث المختص، إذ تمثل، بالنسبة إليه، الجهات في تحديد نوع العلاقات الحاصلة والممكنة بين العوامل الداخلية المعقدة التركيب والمتفاعلة فيما بينها في إنتاج الظاهرة.

بالنسبة لنيويل، «هناك اتفاق واسع النطاق على أن البينية في الأساس مسار»، لكنه يبنه إلى أن «هناك اتفاقًا عامًا، لكنه غامض بشأن الخطوات في هذا المسار، على الرغم من اختلاف العلماء حول ما إذا كانت العملية خطية ومتسلسلة، أو معقدة ومرنة». ويورد نيويل نموذجين؛ أحدهما نموذج كلاين، والثاني نموذج الخاضع الخاص به، حيث قدّمت جولي كلاين أول محاولة في تحديد الخطوات، في دراستها المعنونة ب: «البينية: التاريخ والنظرية والممارسة»؛ فبدأت بتحديد المشكلة، وتحديد جميع الاحتياجات المعرفية، وتطوير إطار نظري متكامل، وأسئلة مناسبة للبحث فيها. ثم تحديد الدراسات الخاصة المطلوب إجراؤها. ثم الانخراط في مناقشات في تحديد دور كل واحد في الفريق، وجمع كل المعارف الحالية والبحث عن معلومات جديدة، وحل النزاعات بين التخصصات من خلال العمل على بناء لغة مشتركة،

31) W. H. Newell, "A Theory of Interdisciplinary Studies" **Issues in Interdisciplinary Studies**, No. 19 (2001), p. 2.

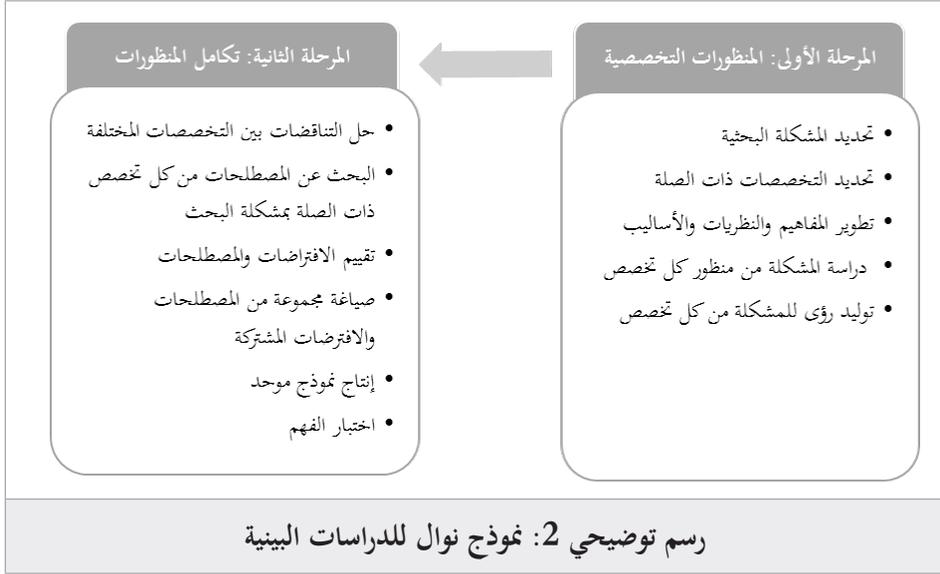
وبناء تواصل من خلال آليات تكاملية، ثم دمج القطع الفردية لتحديد نمط من الارتباط المتبادل والملاءمة. وأخيراً تأكيد أو نفي الحل المقترح³². ثم يعلق نوال على نموذج كلاين، بأنها «خطوات»، وأنها «مزيج من النظرية والممارسة؛ لدمج القضايا الشخصية للفرق البينية في قضايا مفاهيمية/تصورية لنظرية معرفة بينية»³³.

ثم يورد نيويل نموذج الذي طوره عام (1997)، وهو لا يكاد يختلف عن نموذج كلاين، غير أنه قسمه إلى مرحلتين؛ أولاهما يركّز فيها على المنظورات التخصصية، وتحدّد في هذه المرحلة المشكلة البحثية، والتخصصات ذات الصلة (التخصصات، ومدارس الفكر)، وتطوير مفاهيم ونظريات وأساليب كل تخصص، ودراسة المشكلة من منظور كل تخصص، وتوليد رؤى للمشكلة من كل تخصص. أما الثانية فهي مرحلة تكامل المنظورات التخصصية في منظور أكثر شمولاً، وذلك من خلال حل التناقضات بين التخصصات المختلفة، فيما يتعلق بمشكلة الدراسة، والبحث عن مختلف المصطلحات التي تعبّر عنها التخصصات نحو المشكلة ذاتها، ثم تقييم الافتراضات والمصطلحات في سياق المشكلة المحددة، وحل النزاعات من خلال العمل نحو مفردات مشتركة ومجموعة من الافتراضات؛ لبناء أرضية مشتركة، وفهم جديد للمشكلة، وإنتاج نموذج (شكل، وموضوع) يجسد الفهم الجديد، واختبار الفهم بمحاولة حل المشكلة³⁴.

32) Ibid, p. 14.

33) Ibid.

34) Newell, «A Theory of Interdisciplinary Studies», pp. 1415-.



وتتطلب دراسة الظواهر من زوايا مختلفة، وفهمها بشكل كلي تطوير أنظمة مُعقدة، تتكامل فيها التخصصات، وهو ما يتطلب من الباحثين توفير أساس منطقي يمكنهم من تبرير نهجهم وتحديد نطاق تطبيقه؛ لأن تعقيد الظاهرة الاجتماعية والإنسانية يفرض على المختص في الدراسات البينية فحصها من خلال عاملين أساسيين؛ هما: «التأثير والاستجابة» بدلاً من «السبب والنتيجة» المعتمدان عادة في العلوم الطبيعية؛ لتفسير تنوع دوافع ومؤثرات النظام العام للمجتمع.

وتقترح دراسة كوهن ميلر وباتي، التي تحمل عنوان: «نموذج لتطوير الأطر النظرية للبحث البيني»، نموذجاً لتطوير إطار نظري للبحوث البينية يتكون من خمس خطوات: تتمثل الخطوة الأولى في تحديد موضوع / سؤال (أسئلة) البحث الذي يتناول مشكلة معقدة تتداخل بشكل مقصود بين التخصصات. في حين تتمثل الخطوة الثانية في تحديد المفاهيم داخل موضوع البحث/أسئلة البحث البيني. وتنتقل الخطوة الثالثة إلى تحديد التخصصات الممكنة لدراسة الموضوع، مع إبقائها محددة و متميزة عن بعضها البعض. أما الخطوة الرابعة فيتم فيها

تحديد النظريات المناسبة لمعالجة الموضوع/سؤال البحث داخل كل تخصص من التخصصات الممكنة، دون السعي إلى دمج التخصصات أو النظريات. أما الخطوة الخامسة فيتم فيها تحديد المصطلحات الأساسية من النظريات الممكنة داخل التخصصات، ومحاولة استعمال لغة مشتركة فيما بينها. وفي هذه الخطوة يبدأ دمج النظريات والتخصصات المختلفة³⁵.



وتطبيقًا لهذا النموذج، فإن الباحثين قدّموا «دراسة نموذجية» كان موضوعها: أمومة طالبة الدكتوراه/أمومة في الأوساط الأكاديمية.

وفي السياق ذاته، سعى بعضهم إلى تقديم خطوات عملية لتحقيق البحث البيئي، حيث قام الفريق الذي أنجز بحث «خطوات عملية لاستخدام البحوث التربوية البينية لتعزيز الوعي الثقافي»³⁶، بتطوير أربع خطوات عملية للبحث البيئي، تضمنت العمل على تطوير الوعي، وتحقيق التكامل في وجهات النظر والأدوات، وتعميق المناقشات وحل الخلافات والبحث

35) A. S. CohenMiller & E. Pate, “A Model for Developing Interdisciplinary Research Theoretical Frameworks” **The Qualitative Report**, Vol. 24, No. 6 (2019), pp. 12151220-.

36) A. S. CohenMiller, et al., “Practical steps for using interdisciplinary educational research to enhance cultural awareness” **International Journal of Research & Method in Education**, Vol. 40, No. 3 (2017), p. 294.

عن أرضية مشتركة، وخطوة العمل التي يختار فيها فريق البحث ويدمج المنظور التخصصي والمعرفة و/أو الأدوات لاكتساب رؤى جديدة.

بينما يرى كاييلا وموهر في بحثهما أنه لا توجد وصفا عامة ترقى إلى منهجية، بالمعنى الضيق والمفهوم للمصطلح، بالنسبة للدراسة البيئية³⁷. بل توجد مبادئ توجيهية للبحث البيئي؛ وهي أن التعمق في التخصصات شرط أساسي للبيئية، والاعتراف المستمر بهدف مشترك، والتواصل المنتظم، والتشاور، وتبادل البيانات، والاستنتاجات المؤقتة بين أعضاء الفريق، والالتزام القوي بالعمل الجماعي أمر أساسي في العملية البيئية.

ويذهب روبرتسون وآخرون في بحثهم المعنون ب: «البحث البيئي: وضع المناهج تحت المجهر»³⁸ إلى أن طبيعة النموذج البيئي تختلف وفقاً لسؤال البحث، وأن الأسئلة التي يطرحها الباحثون هي التي تساعد على تحديد النموذج، مما يسمح بتحديد الطريقة/المنهج الذي تنجز به الدراسة البيئية؛ سواء تعلقت الأسئلة بمشكلة البحث، أو أهميته، أو أهدافه.

ويرى قماري في بحثه: «التفكير البيئي: نحو كسر الحواجز بين التخصصات»³⁹ أنه ليس هناك نموذج موحد للبيئية، وأن أغلب الباحثين يركزون على مفاهيم الإدماج والتفاعل بين مختلف التخصصات، بقصد الوصول إلى مقارنة بينية.

لكنه اتجه إلى المستوى الفكري، حيث رأى أنه ينبغي التمييز بين التفكير البيئي المنهجي، والتفكير البيئي النظري؛ فالأول يحفزه تحسين نتائج العمل المتخصص عن طريق إسهام

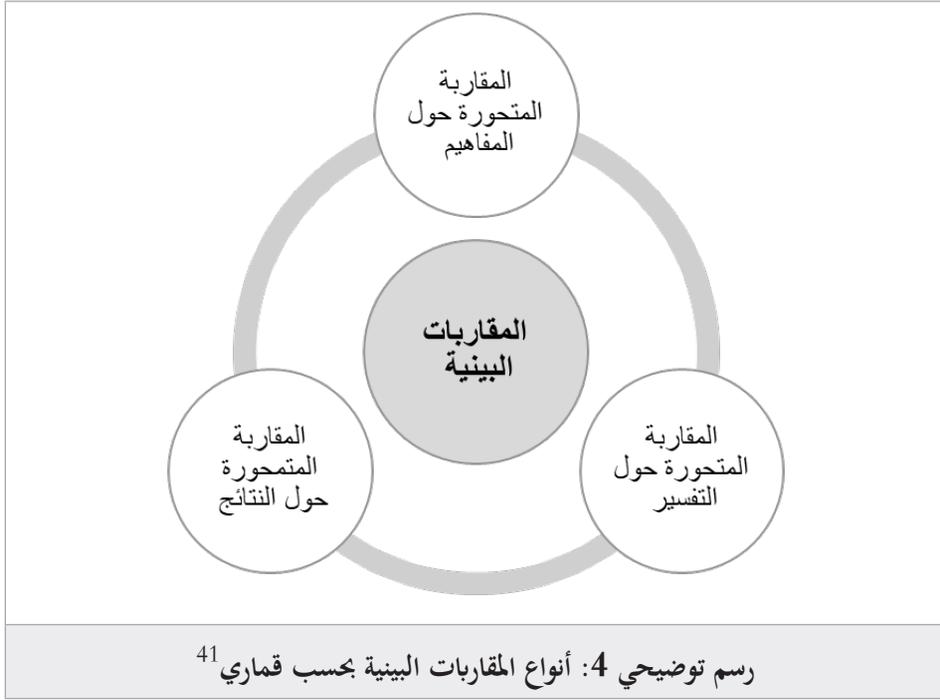
37) Kapila & Moher, **Cross Disciplines Principles for Interdisciplinary Research**, p. 1.

38) D.W. Robertson, D.K. Martin & P.A. Singer, “Interdisciplinary research: putting the methods under the microscope,” **BMC Med Res Methodol**, Vol. 3, No. 20 (2003), p. 4.

39) محمد قماري، «التفكير البيئي: نحو كسر الحواجز بين التخصصات؟» مجلة مقاليد، ع 14 (2018)، ص 3.

التعاون البيئي، والثاني له رؤية تكاملية تستهدف إيجاد تصور مفهومي عام، من خلاله يمكن معالجة المشكلات الخاصة بكل تخصص، ويمكن بروز طرائق بحثية جديدة⁴⁰.

ومن هنا يرى أن هناك ثلاث مقاربات تبرز في البحث البيئي، وهي: مقارنة تتمحور حول المفاهيم، وتعنى بفحص المفاهيم الأساسية أو القوانين التي تنبئ عن سير الظواهر المدروسة في اختصاصات عدة. ومقاربة تتمحور حول التفسير، وتسعى لتفسير الظواهر المعقدة التي تتألف مكوناتها تمامًا من عناصر ذات صلة بتخصصات عدة. ومقاربة تتمحور حول النتائج، وتتطلع إلى الإتيان بحلول لمشكلات في الميادين الاجتماعية والطبية والتقنية والسياسية...



(40) المرجع السابق، ص5.

(41) المرجع السابق، ص6.

رسم توضيحي 4: أنواع المقاربات البينية بحسب قماريولعل من البحوث المهمة التي تنبعت إلى مسألة النماذج التي تتم وفقها البينية، بحث مشاري الرويح: «التجسير المعرفي: الرؤية والمنطلقات والمسارات»⁴². وهي دراسة فلسفية في التجسير المعرفي؛ سواء في الرؤية، أو منطلقات البينية، أو المسارات الممكنة لها. وعند تناوله للنماذج، أو ما سمّاه (مسارات/أنماط التجسير) يرى الرويح أن هناك ثلاثة مسارات أو أنماط من البينية/التجسير (الاستطلاعية والتوفيقية والمتجاوزة)؛ فالتجسير الاستطلاعي: يربط المسار الاستطلاعي بين التخصصات في المستوى الأكثر سطحية، أي مستوى الملاحظات وتطوير الفرضيات. أما التجسير التوفيقى فإنه يربط مسار التجسير التوفيقى بين التخصصات العلمية في مستوى النماذج الجزئية والنظريات متوسطة النطاق. في حين أن التجسير المتجاوز للحدود التخصصية يربط مسار التجسير المتجاوز للحدود التخصصية بين النظم الفكرية والمعيارية المتجاوزة للحدود التخصصية.

ويعالج ريموند ميلر في بحثه عن: «تباين المقاربات البينية في العلوم الاجتماعية»⁴³ تاريخ التكامل والتقاطع بين تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية في مقارنة موضوعاتها، وينظر هذا البحث إلى التخصص كمجال لاكتساب مجموعة مشتركة من المبادئ الموجهة لاستفسارات الباحث، وكيفية رصد الحقائق المتوصل إليها من عالم الممكنات.

(42) مشاري الرويح، «التجسير المعرفي: الرؤية والمنطلقات والمسارات»، مجلة تجسير، مج 1، ع 1 (2019)، ص 112.

43) R. C. Miller, "Varieties of Interdisciplinary Approaches in the Social Science: A 1981 Overview," Issues in Integrative Studies, No. 1 (1982), p. 3.

ويتبنى ميلر مفهوم «رؤية العالم»⁴⁴ باعتباره مفهومًا يجعل كل التخصصات فرعية في دراسة جزء من هذه الرؤية، ولا وجود لتخصص قادر على دراسته في مجموعه؛ فكل التخصصات تحاول إعادة بناء واقع الظاهرة كما يتصورها أهل التخصص، لا كما هي بالفعل، باعتبار أن المصطلحات الموظفة لا تسعف في بيان ما تنطوي عليه الظاهرة وتعقدتها الكبير في الواقع. وبهذا تختلف درجة التكامل النظري ونوعها بين التخصصات التي يتشكل فيها حقل البنية.

ويشترط ميلر أن يشمل حقل البنية تكوين مجموعة من الأشخاص المربين في مجالات معرفية مختلفة، مسلحين بمفاهيم ومناهج وبيانات مختلفة تتواصل بشكل مستمر، وتتكامل في تشكيل جهد مشترك لحل مشكلة مشتركة، حيث يمكن لهذا التفاعل أن يتراوح من التواصل البسيط للأفكار إلى التكامل المتبادل في تنظيم المفاهيم والمنهجية والبيانات والإجراءات، وتنظيم البحث والتعليم⁴⁵، حيث يتميز منهج الدراسات البينية بسمة عبور التخصصات في معالجة المشاكل والظواهر بشكل شامل، تتطافر فيه منظورات مختلفة، بما في ذلك الخبرة الحياتية، ومراعيات المكونات المشتركة والمفاهيم التنظيمية الشاملة الناجمة عن الرؤية الشاملة للعالم.

ومن جهته عمل بوليتي في مقال له عن «الثورة البينية»⁴⁶ على بيان أن غالبية المشتغلين بالبينية يبحثون عن كيفية إحداث بينية بين العلوم، فيركزون على تحليل شكل الحواجز المؤسسية التي قد تمنع تكامل التخصصات، واقترح مختلف الطرق التي يرونها ناجعة للتغلب

44) Miller, "Varieties of Interdisciplinary Approaches in the Social Science: A 1981 Overview," p. 5.

45) Ibid, p. 8.

46) V. Politi, "The interdisciplinarity revolution," **Theoria**, Vol. 34, No. 2 (2019), p. 249.

عليها. لكنه يرى أن هذا الانشغال سابق لأوانه؛ لأنه ينطوي على مسلمة ضمنية تفيد أن البيئية معتمدة.

وحُصِّلَ إلى أن نموذج البيئية «ما زال قيد النشأة»⁴⁷، نتيجة ضعف الاتفاق حول طرق وأساليب حل الإشكالات التي تهتم بها، إلا أنه يعتبر أيضًا أن عدم الاجماع على نموذج بيئي معين يُعدُّ نقطة قوة الدراسات البيئية؛ إذ هو ما يجعله أكثر مرونة في حل الإشكالات المعقدة، ومواجهة تعقيدات رسم الحدود الفاصلة بين التخصصات؛ لذلك يؤكد على أنه لا ينبغي إهمال البيئية، باعتبارها قيمة موجهة لاختيار النظريات والمشروعات البحثية، وليس فقط من حيث تغيير النظرة للدور الذي تلعبه المقاربة البيئية.

وفيما يتعلَّق بالتوجه نحو كشف واقع الدراسات البيئية، تشير الدراسة التي قام بها مركز ابن خلدون تحت عنوان: «نموذج معياري للمقررات البيئية» إلى أنه وبعد «تتبُّع التقاليد المعمول بها في المنظمات الدولية المعنية بالشأن التعليمي، وكذلك المؤسسات الأكاديمية المرموقة»⁴⁸، لم يتم ملاحظة وجود نموذج معياري يمكن التحاكم إليه لضمان جدوى الدراسات البيئية.

ويجد هذا المسعى تبريره فيما يتطلب حجم التنوع المعرفي للتخصصات والموضوعات، من أدوات منهجية مختلفة، تكون لها القدرة على تشكيل انعكاس معرفي لأبعاد الواقع المختلفة وطبيعة المشكلات المدروسة. ووجود هذه الأبعاد المختلفة يعني الانتقال من فكرة التخصص الدقيق أو الأحادي، التي تجسِّد «الرؤية التجزئية»، إلى فكرة التخصصات المتداخلة التي تجسِّد «الرؤية التكاملية»؛ لتحقيق فهم أدق للواقع المتداخل. فالتكامل إذن هو الحل⁴⁹.

47) Ibid, p. 248.

48) الكعبي، نموذج معياري للمقررات البيئية.

49) المرجع السابق، ص 6.

وبما أن التكامل هدف ومقصد تسعى إليه البيئية باعتبارها مسارًا، فلا بد من نموذج محدد «يحتوي على معايير تضمن وجود «تكامل» حقيقي بين الموضوعات محل البحث»⁵⁰.

من النقاش السابق يتبين حجم الاختلاف بين التصورات المختلفة حول النموذج البيئي، والذي لم يظهر لأيٍّ منها الكفاءة الضرورية لاعتماده كنموذج بيئي، يحمل من الآليات الإجرائية ما يمكنه من كشف ما تتضمنه البحوث الأخرى من بينية، وهذا لا يفسر فقط ما عبرت عنه تلك البحوث من انشغالات نظرية وتعدد مسارات البيئية الناتجة عنها، وإنما يفسر أيضًا عجز تلك الأبحاث عن إنتاج أي قاعدة أساسية يمكن الانطلاق منها في تشكيل النموذج البيئي، كما يكشف أيضًا عن عدم تكامل ما حملته تلك الدراسات من منطلقات فكرية وعوامل مساعدة على التفكير في النموذج ذاته؛ بحيث يمكن اعتبار أي محاولة للربط بين العوامل الواردة فيها إبداعًا لنموذج بيئي جديد.

(50) المرجع السابق، ص 6.

ثالثاً: البينية وسؤال التحديات: صعوبات وآفاق

إن الدراسات التي تناولت موضوع التحديات والصعوبات التي تصاحب القيام بالدراسات البينية نادرة جداً، بالمقارنة مع الدراسات التي اهتمت بالقضايا البينية الأخرى، مثل الأهمية، والمفاهيم، والمصطلحات، والمناهج وغيرها، ومع ذلك اطلع الباحثون على بعض الدراسات التي أشارت إلى عدة تحديات وصعوبات، ويمكن أن يشار إليها بإيجاز، منها: دراسة بعنوان «معوقات تفعيل الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية: دراسة ميدانية»⁵¹، وقد تناولت هذه الدراسة التحديات التي يواجهها الباحثون في العلوم الاجتماعية في القيام بالأبحاث البينية، من وجهات نظر عدد من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية في جامعة السلطان قابوس، وكلية الآداب بجامعة عين شمس، منها: المعوقات المؤسسية المتعلقة بالبيروقراطية الشديدة، والميل إلى دعم الأبحاث التخصصية، والمعوقات المتعلقة بالنشر والتحكيم، وذلك لعدم وجود مجلات تهتم بالأبحاث البينية، وتالياً يصعب نشر الأبحاث البينية، والمعوقات الوظيفية المتعلقة بالأعباء التدريسية الكبيرة التي ترهق الأساتذة الجامعيين، ولا يجدون أوقاتاً كافية للقيام بأبحاث علمية تخصصية جيدة، فضلاً عن الأبحاث البينية التي تتطلب جهوداً وأوقاتاً أكبر من الأبحاث التخصصية.

وفي بحث بعنوان «تعلم التعاون أثناء التعاون: في تطوير البحث البيني المستدام» تتحدى ربيكا فريث وجيدو كانيجليا الافتراض السائد بأن الباحثين يعرفون بالفعل كيفية التعاون عند الدخول في بحث بيني. وتجادل الورقة بأنه إذا ما أردنا تعزيز الأبحاث البينية المستدامة، سنكون بحاجة إلى التعاون ومواجهة التحديات بجدية. وتقترح الورقة التفكير في التعاون البحثي البيني كمساحات تشتمل على أبعاد معرفية واجتماعية ورمزية ومكانية وزمانية، وتنتج درجات مختلفة من الراحة وعدم الراحة للباحثين المنخرطين في العمل البيني، وتشير

51 محمد بيومي، «معوقات تفعيل الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية: دراسة ميدانية»، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مج 7، ع 3 (2016)، ص 123-139.

إلى أن التفكير في التعاون بهذه الطريقة يدعم فهمًا أكثر منهجية للتحديات التعاونية. كما تقترح الورقة تعلم التعاون أثناء التعاون، وذلك لمواجهة التحديات البيئية في البحث⁵².

وتذهب ليلي سيفانن وزملاؤها إلى أن البيئية تواجه تحديات هيكلية ومفاهيمية في طبيعتها. أما التحديات الهيكلية فتشمل التواصل الضعيف والمتقطع بين المساقات العلمية، وضعف الحوافز المؤسسية للدفع باتجاه العمل البيئي، وعدم التوافق أو التناقض المكاني والزمني فيما يتعلق بالبيانات العلمية ذات الصلة بالعلوم الطبيعية والاجتماعية، وممارسات العدد القليل من علماء الاجتماع في المشاريع البيئية، عدم وجود أطر واضحة لدمج العلوم الاجتماعية والطبيعية. وفيما يتعلق بالتحديات المفاهيمية، فهي تشمل بالتأكيد وجهات النظر المختلفة، وتوقعات العلماء في العلوم الطبيعية بخصوص نتائج البحث في العلوم الاجتماعية، ووجود نزعة لدى العلماء في العلوم الطبيعية إلى النظر لأقرانهم في العلوم الاجتماعية كمعلمين فقط،... إلخ⁵³.

في بعض الحالات، حاول باحثون مواجهة بعض التحديات التي تعترض البحث البيئي من خلال اقتراح خطوات عملية لتعزيز العمل البيئي بشكل مستدام، بما في ذلك نصائح يمكن تطويرها إلى ممارسات منهجية وخبرات عملية. ومن الأبحاث الالافنة في هذا الموضوع، بحث شارك في كتابته 17 باحثًا تحت عنوان: «عشر نصائح لتطوير باحثين بيئيين في المجال الاجتماعي-البيئي». تقدّم الورقة نصائح عملية للباحثين الصاعدين ومشرفيهم، وكذلك كبار الباحثين وقادة المختبرات لتجاوز العوائق المتعلقة بالعمل البيئي، من بينها: تطوير مجال

52) R. Freeth & G. Caniglia, "Learning to collaborate while collaborating: advancing interdisciplinary sustainability research", **Sustainability Science**, Vol. 15, No. 1 (2020), pp. 247–261.

53) L. Sievanen, L.M. Campbell & H.M. Leslie, "Challenges to Interdisciplinary Research in Ecosystem-Based Management." **Conservation Biology**, Vol. 26, No. 2 (2012), pp. 316. <https://doi.org/10.1111/j15231739.2011.01808.x>

الخبرة؛ وتعلم لغات جديدة؛ والانفتاح الذهني؛ والصبر؛ واحتضان التعقيد؛ والتعاون على نطاق واسع؛ وتمديد الحدود المعرفية للفرد؛ والأخذ بعين الاعتبار إمكانية الانخراط في عمل بيئي؛ وتعزيز الثقافة البيئية؛ والدفاع عن الباحثين البيئيين⁵⁴.

وهناك دراسة أخرى بعنوان: «تحديات الخطاب البيئي»⁵⁵، وقد أشارت إلى عدد من التحديات التي تعيق طريق الخطاب البيئي، منها: سهولة رفض الدراسات البيئية من قبل المحكّمين الذين ينتمون عادة إلى تخصصات دقيقة، وصعوبة التواصل مع أصحاب التخصصات المختلفة الذين قد يستخدمون مفاهيم ومصطلحات متشابهة للتعبير عن مضامين ومعانٍ مختلفة، بالإضافة إلى قلة توافر المجالات البيئية. وثمة صعوبات وتحديات ذكرها باحثون، في ثنايا حديثهم عن قضايا ترتبط بالدراسة البيئية وغيرها، كما أن الباحثين المشاركين في هذه الورقة اكتشفوا بعضاً منها عن طريق خبراتهم الشخصية في مجال البيئية، والتي لم تشر إليها الدراسات الأخرى. وبناءً على كل ما سبق، تحاول هذه الورقة أن تذكر أكثر الصعوبات والتحديات والعوائق التي تواجه الدراسات البيئية، والتي يمكن تقسيمها، أولاً، إلى مجموعتين رئيسيتين؛ الأولى: التحديات الذاتية التي تعود إلى الباحث/الباحثين، ويمكن تجاوزها بالجهد الذاتي للباحث/الباحثين إلى حد ما، وذلك عن طريق الالتزام بالموضوعية العلمية، وأخلاقيات البحث العلمي، وتعميق الدراسة، والثانية: التحديات الموضوعية التي لا يمكن للباحث/الباحثين تجاوزها بالجهد الذاتي، بل هي بحاجة إلى جهود مؤسسية، وفيما يلي بيان المجموعتين من التحديات

54) R. Kelly, et al., “Ten tips for developing interdisciplinary socio-ecological researchers,” **Socio-Ecological Practice Research**, Vol. 1 (2019), pp. 149–161. <https://doi.org/10.1007/s425322-00018-019->

55) David Wear, “Challenges to interdisciplinary discourse” **Ecosystems**, Vol. 2, No. 4 (1999), pp. 299301-.

1. التحديات الذاتية:

ويمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات فرعية:

أ. التحديات العائدة إلى التحيزات الأيديولوجية للباحث/الباحثين. وهذا النوع من التحديات يتضمن الاتجاهات الأيديولوجية والثقافية للتخصصات التي ترفض التعاون مع التوجهات المخالفة لها، كما هو الحال في حالة الاقتصاد الرأسمالي مع الاقتصاد الاشتراكي مثلاً. وكذلك اختلاف الرؤى الوجودية الكلية التي يتبناها الباحثون، والتي تعبر عن نماذج فكرية متباينة إلى حد ما، بحيث يصعب التقارب فيما بينها، كالرؤية التوحيدية مع الرؤية الإلحادية.

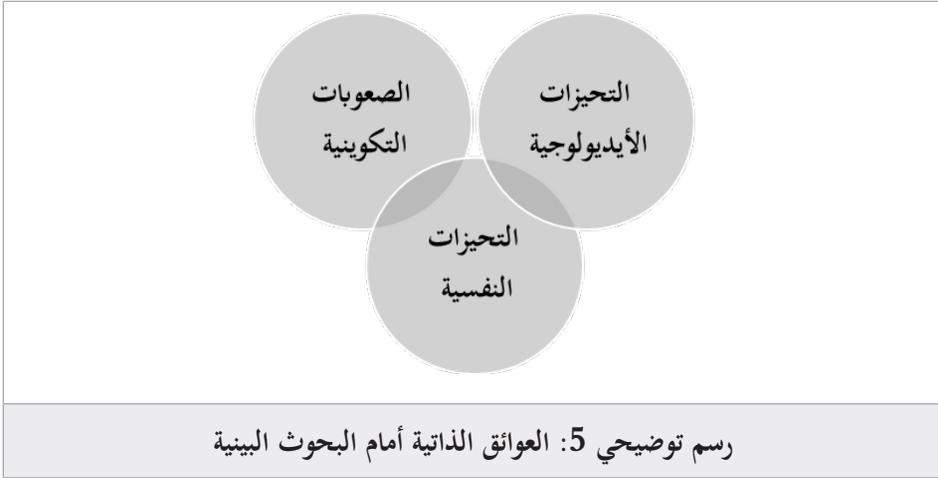
ب. التحديات التكوينية للباحث/الباحثين، وهي تتضمن ضعف التكوين العلمي للباحثين الذين يبحثون في موضوعات تتقاطع مع أكثر من تخصص، وذلك لعدم وجود فرصة كافية للتعلم في تفاصيل القضايا التي يتناولها كل تخصص بالنسبة إلى بعضهم⁵⁶. كما تتضمن ضعف القدرات والمهارات اللازمة لإجراء الدراسات البينية، ما يشمل عائقاً في سبيل تقدم الدراسات البينية.

ج. التحديات النفسية التي تنشأ من التنافس بين أصحاب التخصصات المختلفة، ونظرة بعضها إلى البعض الآخر بنظرة استعلائية⁵⁷، ما قد يحول دون القيام بأبحاث بينية، كما يحصل ذلك بين الباحثين في تخصصات العلوم الطبيعية وتخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية.

(56) محمد الطاهر ابن عاشور، أليس الصبح بقريب (القاهرة: دار السلام، ط3، 1431هـ)، ص 73.

(57) علي القرشي، توطين العلوم في الجامعات الإسلامية: رؤية مشروع (الدوحة: وقفية الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني للمعلومات والدراسات، ط3، 1429هـ)، ص 192.

د. التحديات القيادية (leadership)، حيث إن هناك عقبات ذات صلة بقيادة الفرق البحثية البينية، بسبب التنافس بين الباحثين المشاركين في الدراسات البينية على قيادة الفريق، أو عدم قدرة قائد الفريق البحثي على التنسيق بين مختلف المشاركين في الفريق، أو عدم إعطاء توازن كاف بين أعضائه، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم الارتياح بالنسبة إلى بعض الباحثين، ما يشجعه على القيام بأبحاث تخصصية.



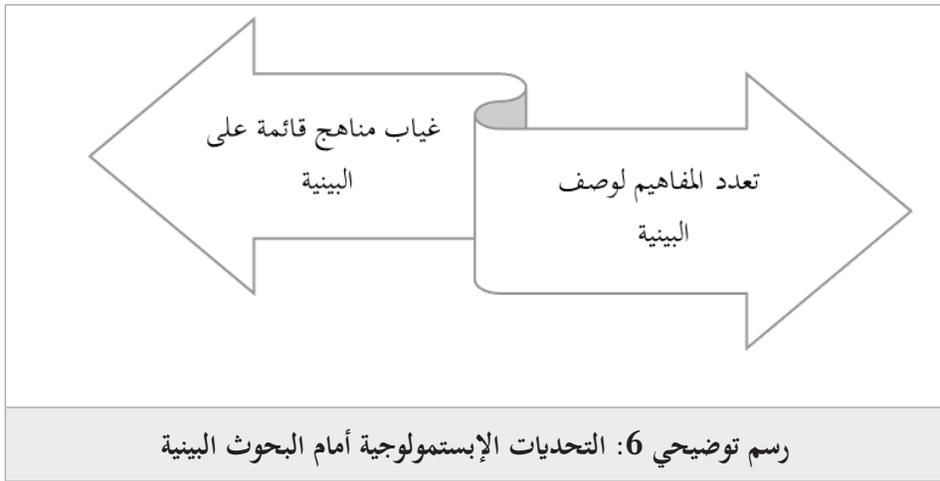
2. التحديات العلمية والمؤسسية:

ويمكن تقسيم هذه التحديات أيضًا إلى عدة مجموعات فرعية؛

أ. التحديات الإستمولوجية:

وهذا يقسم بدوره إلى عدة أسباب، مثل عدم وجود مصطلحات ثابتة يعتمد عليها الباحثون في القيام بالدراسات البينية، وهذا يُلاحظ حتى على مستوى المصطلحات التي تعبر عن مراحل «التكامل» ودرجاتها، مثل: Interdisciplinary, Multidis- ciplinary & Transdisciplinary وغيرها، حيث تشير بعض الدراسات إلى

أنه لا يوجد فرقٌ بين هذه المصطلحات الثلاث، على الأقل، إلا أن يكون مصطلح البيئية أكثر رواجًا من غيره⁵⁸. وكذلك عدم وجود مناهج علمية قائمة على النظرة البيئية للقضايا محل البحث، وتاليًا قد تتجه الدراسات، حتى حين تدعي أنها بيئية، إلى تغليب مناهج أحد التخصصات على الأخرى، وهذا يؤدي بالضرورة إلى ضعف النتائج العملية لهذه الدراسات⁵⁹. إضافة إلى اختلاف مناهج البحث وأدواته بين التخصصات، ما يجعل إجراء أبحاث بيئية صعبة، بحيث قد يحاول كل باحث أن يغلب مناهج تخصصه وأدواته، بحكم الخبرة والممارسة والسهولة، ما يُعيد الدراسة عن البيئية ويقربها إلى التخصصية، كما أن بعض المناهج والأدوات التخصصية قد لا تصلح في القيام بدراسات بيئية، بخلاف الدراسات التخصصية.



58) Marua Borrego & Lynita Newswander, “Definitions of interdisciplinary research: toward graduate level interdisciplinary learning outcomes,” **The review of higher education**, Vol. 34, No. 1 (2010), p. 63.

Wear, “Challenges to interdisciplinary discourse,” p. 299.

59) L. Sievanen, L. M. Campbell & H. M. Leslie, “Challenges to Interdisciplinary Research in Ecosystem-Based Management”.

ب. التحديات المؤسسية.

وهذه تتضمن تحديات عدة أيضاً؛ مثل تعقد الإجراءات الإدارية والرسمية بالجامعات ومراكز الأبحاث في التعامل مع الدراسات البينية، ما يزهّد الباحثين في القيام بالأبحاث البينية. وصعوبة الترقية بأبحاث تنتمي إلى عدة تخصصات في بعض الجامعات؛ لأن تقييمها أصعب، وقد عبّر أحد الباحثين بأنها مكائد رسمية بمعرفة مسبقة أو غيرها⁶⁰؛ وتشجيع البنية الأكاديمية للدراسات التخصصية أكثر من الدراسات البينية؛ وعدم توفر بيئة عملٍ لخريجي الدراسات البينية؛ لكونها تتجاذب بين تخصصين أو أكثر، حيث يُنظر إليهم على أنهم ضعافٌ في النتائج العملية؛ لكونهم لا يمتلكون المهارة الكافية للقيام بعمل محدد. وعدم وجود مؤسسات تتبنى مشروعات وبرامج بينية.



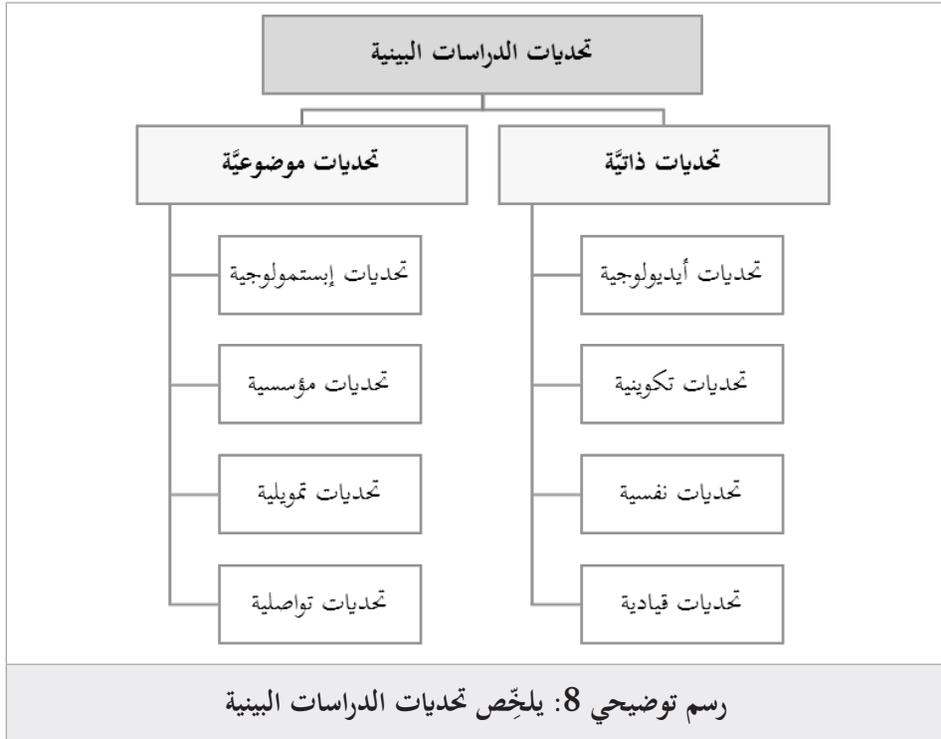
60) Solomon Levine, "Interdisciplinary Approach in Social Sciences" **Social Sciences**, Vol. 31, No. 2 (1956), p. 77.

ج. التحديات التمويلية:

وهذا راجع إلى زيادة التكاليف المالية بالنسبة لجهة التمويل والتقييم وغيرها، حيث إن الدراسات القائمة على تخصص واحد قد يقوم بها متخصص واحد، في حين قد تحتاج بعض الدراسات البيئية إلى أكثر من شخص من تخصصين أو أكثر، وهذا ما يزيد تكلفة التمويل، كما أن تحكيم الأبحاث البيئية نفسه قد يحتاج إلى محكمين ينتمون إلى تلك التخصصات التي عالج بها الباحث بحثه، وهذا ما يزيد من تكلفة التحكيم أيضاً.

د. التحديات التواصلية:

وتتمثل هذه التحديات في العقبات التواصلية بين التخصصات الناجمة عن الفهم الخاطئ المتبادل بين التخصصات، وإلى سوء التقدير المتبادل. إما في تحديد المفاهيم، أو في حدود الموضوع، وزاوية تناوله، أو عدم تحقيق لغة مشتركة بين الباحثين بحكم اختلاف التخصصات. وهذا يتطلب جهداً كبيراً لتشكيل لغة مشتركة تضمن حصول فهم مشترك بين المشاركين في الفريق البحثي من تخصصات مختلفة. وكذا غياب التواصل الفعال بين الباحثين داخل كل تخصص أو القطاع العلمي، وهذا ما يصعب عملية البيئية، حيث إن لكل جامعة أو كلية أو قسم إجراءات معينة وسياسات محددة في التصريح والتمويل، وهي قد لا تتوافق مع جامعة أو كلية أو قسم آخر، ما يُضعف التواصل بين الباحثين من مختلف الجامعات والكليات والأقسام، وهو ما يؤدي إلى ضعف شبكة العلاقات بينهم.



رابعاً: خاتمة

في ختام هذه الدراسة يمكن أن نذكر أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وفيما يلي بيان ذلك:

في مستوى المفهوم، تمكّنتنا هذه الدراسة النظرية من الوقوف على أربع أفكار رئيسة ذات صلة مباشرة بالبنية، عندما يتم توظيفه في البحوث العلمية. أولاً، يكتنف هذا المصطلح الكثير من الغموض واللبس، حيث رُصدت عدة مفردات مستعملة للتعبير عنه، ويُمكن إرجاع ذلك إلى الإشكاليات ذات الطابع الإبستمولوجي المرتبطة بالظاهرة التي يصفها. ثانياً، يُعبّر مصطلح البنية، بالرغم من اختلاف المفردات المستعملة للتعبير عنه، عن اشتراك تخصصين علميين أو أكثر في إنتاج معرفة علمية تدمج وتُجسّر بين هذه التخصصات، وتختلف حالة الدمج هذه بحسب العلاقة التي تنشأ بينها في إطار مشروع بحثي مشترك. ثالثاً، تُعبّر البنية كظاهرة، في مجال البحث العلمي، عن حاجة ملحة فرضتها عدة عوامل مرتبطة في الوقت نفسه، بالتحوّلات التي عرفتها فلسفة العلوم ومناهجها، وبالتحوّلات التي شهدتها المجتمعات البشرية. رابعاً، تُشكّل البنية أحد المحركات الرئيسة لتطوير المعارف العلمية، على اعتبار أنها تسهم في تحفيز البحث العلمي، وفي الحد من الانعزالية بين التخصصات.

أما في مستوى النماذج، فإن هذه الدراسة تبين أن الاختلاف الكبير في التعريفات، وعدم قدرة الأدبيات المعتمدة على إنتاج نموذج بيني أكثر نضجاً، يرجع إلى خلل في تصور تلك النماذج للبنية، وذلك أمر طبيعي إذا ما نظرنا إلى جدة موضوع البنية نسبياً في الساحة العلمية، إذا ما قورن بالبحوث داخل التخصصات، وحاجته إلى مزيد من التراكم المعرفي حتى تتشكل معالمه الكبرى.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تعيق سير العمل البيئي في الأكاديمية الراهنة فقد توصلت الدراسة إلى تحديات مختلفة ومتنوعة، وهي تنقسم إلى تحديات ذاتية تعود إلى الباحث/ الباحثين، وأخرى موضوعية ترتبط بالمؤسسات العلمية وهيكلها الإدارية، فستستمر هي الأخرى على الأرجح، ولا يكون بالإمكان التغلب عليها إلا من خلال التركيز على رفع الكفاءة العلمية للباحثين، والتخلص من التحيزات الأيديولوجية التي لا تمت بصلة إلى الموضوعية العلمية، وتجاوز بعض التحيزات النفسية إلى تخصصات معينة، والتفاعل البنّاء بين الباحثين المنتمين إلى تخصصات مختلفة، فضلاً عن ضرورة تفهم المؤسسات العلمية وهيكلها الإدارية لمضمون وجدوى العمل البيئي.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. ابن عاشور، محمد الطاهر. أليس الصبح بقريب، القاهرة: دار السلام، ط3، 1431هـ.
2. بيومي، محمد. «معوقات تفعيل الدراسات البيئية في العلوم الاجتماعية: دراسة ميدانية»، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مج 7، ع 3 (2016)، ص 123-139. <https://doi.org/10.24200/jass.vol7iss3pp123-139>
3. ثابت العاني، وجيهة. «اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو الدراسات البيئية في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس»، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، مج 7، ع 3 (2016)، ص 53-67. <https://doi.org/10.24200/jass.vol7iss3pp53-67>
4. جبرين، ملاك بنت محمد، "تطوير الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المتجددة - تصور مقترح"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في تخصص أصول التربية بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2018.
5. الحفار، سعيد. «تطبيق التربية البيئية اعتماداً على ترابط العلوم»، وقائع ندوة الانسان والبيئة، سلطنة عمان: مكتب التربية العربي لدول الخليج ووزارة التربية والتعليم والشباب، 1988، ص 36-68.
6. راسل، بارتراند. حكمة الغرب، ترجمة فؤاد زكريا، بيروت: عالم المعرفة، د. ط، 1983، ج 2.
7. عبد العزيز، بركات. «الإشكاليات المنهجية في الدراسات البيئية»، المجلة العربية لبحوث الاعلام والاتصال، ع 12 (2016)، ص 4-9. <https://doi.org/10.21608/JKOM.2016.109573>
8. القرشي، علي. توطين العلوم في الجامعات الإسلامية، الدوحة: وقفية الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني للمعلومات والدراسات، ط3، 2008.
9. قطيط، عدنان محمد أحمد. «البحث التربوي بيني التخصصات: دراسة إستيمولوجية»، مجلة البحث التربوي، مج 17، ع 34 (2018)، ص 243-300.
10. الكعبي، لطيفة. النموذج المعياري للمقررات البيئية، الدوحة: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2019.
11. محمد قماري، "التفكير البيئي: نحو كسر الحواجز بين التخصصات؟" مجلة مقاليد، ع 14 (2018)، ص 1-8. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/134682>

12. مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الدراسات البينية، الرياض: جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، 2017.
13. مشاري الرويح، «التجسير المعرفي: الرؤية والمنطلقات والمسارات»، مجلة تجسير، مج 1، ع 1 (2019)، ص 98-120. <http://dx.doi.org/10.29117/tis.2019.0011>

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Aboelela, S. et al., "Defining interdisciplinary research: Conclusions from a critical review of the literature" Health Services Research, Vol. 42, No. 1 (2007), pp. 329-346. <https://doi.org/10.1111/j.1475-6773.2006.00621.x>
2. Apostel, L. "Terminology and Concepts," In: Interdisciplinarity: Problems of Teaching and Research in Universities, centre for educational research and innovation, 1972, pp. 77-127.
3. Berger, G. "Opinions et réalités" In: OCDE, L'interdisciplinarité problèmes d'enseignement et de recherche dans les universités, Paris: Centre pour la Recherche et l'Innovation dans l'Enseignement, 1972.
4. Borrego, Marua & Newswander, Lynita. "Definitions of interdisciplinary research: toward graduate level interdisciplinary learning outcomes" The review of higher education, Vol. 34, No. 1 (2010), pp. 61-84. [doi:https://doi.org/10.1353/rhe.2010.0006](https://doi.org/10.1353/rhe.2010.0006)
5. Brown, B. "Interdisciplinary Research," European Review, Vol. 26, No. 2 (2018), pp. S21-S29.
6. CohenMiller, A. S. & Pate, E. "A Model for Developing Interdisciplinary Research Theoretical Frameworks," The Qualitative Report, Vol. 24, No. 6 (2019), pp. 1211-1226. <https://doi.org/10.46743-2160/2019.3558/3715>

7. CohenMiller, A. S., et al. "Practical steps for using interdisciplinary educational research to enhance cultural awareness" *International Journal of Research & Method in Education*, Vol. 40, No. 3 (2017), p. 288-298. <https://doi.org/10.1080/1743727X.2017.1310834>
8. Collinet, C., Terral, P. & Trabal, P. *Le travail scientifique interdisciplinaire: réalités et contraintes*, Paris: Université Paris Nanterre, UPEM, Université Paul Sabatier & Agence Nationale de la Recherche, 2014.
9. Freeth, R. & Caniglia, G. "Learning to collaborate while collaborating: advancing interdisciplinary sustainability research", *Sustainability Science*, Vol. 15, No. 1 (2020), pp. 247-261. <https://doi.org/10.1007/s11625-019-00701-z>
10. Kelly, R. & et al. "Ten tips for developing interdisciplinary socio-ecological researchers," *Socio-Ecological Practice Research*, Vol. 1 (2019), pp. 149-161. <https://doi.org/10.1007/s42532-019-00018-2>
11. Klein, J. T. & Newell, W. H. "Advancing interdisciplinary studies" In: *Handbook of the Undergraduate Curriculum: A Comprehensive Guide to Purposes, Structures, Practices, and Change* (San Francisco: Jossey-Bass Publisher, 1997), pp. 3-21.
12. Laflamme, S. "Recherche interdisciplinaire et réflexion sur l'interdisciplinarité" *Nouvelles Perspectives En Sciences Sociales*, Vol. 7, No. 1 (2011), pp. 49-64. [DOI:10.7202/1007081ar](https://doi.org/10.7202/1007081ar)
13. Levine, Solomon. "Interdisciplinary Approach in Social Sciences" *Social Sciences*, Vol. 31, No.2 (1956), pp. 76-81. [doi:https://www.jstor.org/stable/41884433](https://www.jstor.org/stable/41884433)
14. Louvel, S. "The impact of interdisciplinarity on disciplines: A study of nanomedicine in France and California," *Revue Francaise de Sociologie*, Vol. 56, No. 1 (2015), pp. 75-103. <https://doi.org/10.3917/rfs.493.0459>

15. Mathurin, C. "Aspects de l'interdisciplinarité: essai de reconstitution d'un débat," In: Lucie Gélinau and Carole Mailloux (eds.), *L'interdisciplinarité et la recherche sociale appliquée Réflexions sur des expériences en cours*, Canada: Université de Montréal, Université Laval & Chaire d'étude Claire-Bonenfant Sur La Condition Des Femmes, 2002, pp. 7-39.
16. Miller, R. C. "Varieties of Interdisciplinary Approaches in the Social Science: A 1981 Overview," *Issues in Integrative Studies*, No. 1 (1982), pp. 1-37. Corpus [ID:3835318](#)
17. Moher, R. & Kapila, S. *Cross Disciplines Principles for Interdisciplinary Research*, Ottawa: International Development Research Centre, 1995.
18. Morin, E. *Science avec conscience*, Paris: Fayard. Trd. It, 1982.
19. National Academy of Sciences, National Academy of Engineering & Institute of Medicine, *Facilitating Interdisciplinary Research*, Washington, DC: The National Academies Press, 2005. <https://rwkates.org/pdfs/b2005.01.pdf>
20. Newell, W. H. "A Theory of Interdisciplinary Studies," *Issues in Interdisciplinary Studies*, No. 19 (2001), pp. 1-25.
21. Payette, M. "Interdisciplinarité: clarification des concepts" *Interactions*, Vol. 5, No 1 (2001), pp. 19-36.
22. Piaget, J. "L'épistémologie des relations interdisciplinaires," In: OCDE, *L'interdisciplinarité problèmes d'enseignement et de recherche dans les universités*, Paris: Centre pour la Recherche et l'Innovation dans l'Enseignement, 1972.
23. Piaget, J. "Problèmes généraux de la recherche interdisciplinaire et mécanismes communs," In: *Tendances principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines, Partie 1 Sciences sociales*, Paris : De Gruyter Mouton, 2021, pp. 559-628.

24. Politi, V. "The interdisciplinarity revolution," *Theoria*, Vol. 34, No. 2 (2019), pp. 237–252. <https://doi.org/10.1387/theoria.18864>
25. Robertson, D.W., Martin, D.K. & Singer, P.A. "Interdisciplinary research: putting the methods under the microscope," *BMC Med Res Methodol*, Vol. 3, No. 20 (2003), pp. <https://doi.org/10.1186-1471/20-3-2288>
26. Sievanen, L., Campbell, L. M. & Leslie, H. M. "Challenges to Interdisciplinary Research in Ecosystem-Based Management." *Conservation Biology*, Vol. 26, No. 2 (2012), pp. 315323–. <https://doi.org/10.1111/j.15231739.2011.01808x>
27. Szostak, R. "The interdisciplinary research process," *Chapters on Interdisciplinary Research and Research Skills*, (2020), pp. 3–19.
28. Trabal, P., Collinet, C. & Terral, P. "Faire preuve d'interdisciplinarité: Un mot d'ordre, ses interprétations et ses ajustements," *Terrains & travaux*, Vol. 1, No. 30(2017)), p. 217.
29. Wear, David. "Challenges to interdisciplinary discourse" *Ecosystems*, Vol. 2, No. 4 (1999), pp. 299–301. <https://doi.org/10.1007/s100219900080>

الفصل الثاني

الدراسات البينية في كلية الشريعة بجامعة قطر: الواقع والتحديات والآفاق

بدران بن لحسن، حسين نعيم الحق، عبد الأحد لو



الدراسات البيئية في كلية الشريعة بجامعة قطر: الواقع والتحديات والآفاق

بدران بن لحسن¹، حسين نعيم الحق²، عبد الأحد لو³

أولاً: مقدمة

تُعَدُّ العلوم الشرعية حقلاً معرفياً نشأ منذ عصر التدوين في الحضارة الإسلامية، وشهد تحولات كثيرة في مستوى الموضوعات والمناهج والتخصصات، وفي تصنيف هذه العلوم وتفرعها، ونشأة تخصصات جديدة في كل مرحلة من مراحل تاريخها العريق. كما عرفت العلوم الشرعية تداخلاً وتكاملاً فيما بينها وبين العلوم الأخرى المختلفة بحسب الحاجة العلمية والعملية. وهذا التداخل بين العلوم في تراثنا العربي الإسلامي استرعى انتباه بعض الباحثين، وجعلهم يسعون إلى معرفة أسبابه، ودواعيه، ونتائجه، ما جعلهم يعترفون بأن التداخلية بين العلوم كانت من أبرز الخصائص المميزة للعلوم في التراث العربي الإسلامي، وأنها نتيجة علمية لا يمكن التكرار لها أو التغاضي عن آثارها الإيجابية⁵.

بل إن الاطلاع على كتب التراث، من كتب التراجم والطبقات والرجال، وكتب إحصاء العلوم وتصنيفها، وكتب العلوم اللغوية وأصول الفقه وغيرها، يجعلنا ندرك ظاهرة التداخل

(1) باحث رئيس، مركز ابن خلدون للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قطر، bbenlahcene@qu.edu.qa

(2) باحث رئيس، مركز ابن خلدون للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قطر، hhoque@qu.edu.qa

(3) باحث مساعد، طالب دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، al2102151@student.qu.edu.qa

(4) يعبر فريق البحث عن شكره للطالبتين نسبية بومعراfi وأنوار البكري على مساعدتهما في جمع البيانات الخاصة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر.

(5) محمد بن عمر، «التداخلية في العلوم الإسلامية: مقدمات أولية»، شبكة ضياء للمؤتمرات. <https://diae.net/17104> تم الاسترجاع يوم 2022 / 1 / 20؛ وانظر: فتحي الملكاوي، منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية (المعهد العالمي للفكر الإسلامي: 2012).

بين العلوم في حقول المعرفة العربية الإسلامية كلها، والطابع الموسوعي لعلماء المسلمين، حتى لا تكاد تجد من تخصص في علم واحد فقط إلا نادرًا، بل كان ذلك معيَّبًا عندهم⁶؛ لذا تجد العالم يوظف علومًا مختلفة في بحثه وتأليفه، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى التكامل بين العلوم والدقة في النتائج⁷.

ولكن مع نشأة الجامعات الحديثة ونظمها المؤسسية والعلمية، سعت العلوم إلى الانفصال عن بعضها، بغية تمكن الإنسان من التخصص الواحد، والتركيز على استيعابه، ولم تكن العلوم الشرعية بعيدة عن هذا المسعى، ولو على المستوى الجزئي. غير أن طبيعتها الخاصة جعلتها تحاول المحافظة على نمطها الخاص، كما أنها سعت - في الوقت نفسه - إلى مواكبة نمط التعليم الحديث وطرائق البحث فيه.

وفي هذا السياق نجد أن المشتغلين بالعلوم الشرعية اليوم تدریسًا وبحثًا، يواجهون أسئلة تتعلق بهذه العلوم ومناهجها وتطبيقاتها وصلتها بالعلوم الأخرى، ويمدَى قدرتها على استثمار المعطى المعرفي المعاصر لتقديم الحلول المناسبة لمشكلات الواقع. وبخاصة أن عطاء المعرفة العربية الإسلامية اليوم، وفي حقل العلوم الشرعية بشكل أخص، يواجه تهمة الجمود والانغلاق في حدود ضيقة، مما يتطلب بث الحيوية فيها بانفتاحها على الحقول المعرفية المجاورة أو البعيدة في نظر البعض، خاصة على العلوم الإنسانية والاجتماعية⁸، والتجسير معها ومع غيرها من العلوم، مما يزود حقل العلوم الشرعية بآليات ومناهج جديدة، ويربطها بحركية المعرفة المعاصرة، ويسهم في تفعيلها، باعتبار أن العلوم الشرعية مركزية في وعي المسلم

(6) علي بن أحمد ابن حزم، رسالة مراتب العلوم ضمن: رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق إحسان عباس (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1983)، ج4، ص77.

(7) محمد همام، تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي: دراسة في العلاقات بين العلوم (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2017)، ص10.

(8) همام، تداخل المعارف ونهاية التخصص، ص11.

وحياته وثقافته وعمرانه، مما يجعل عملية الانفتاح على مختلف العلوم أمرًا بالغ الضرورة؛ لتستعيد العلوم الشرعية دورها في قيادة الحياة، وهذا ما يعطي أهمية للدراسات البينية بين العلوم الشرعية والعلوم الأخرى؛ سواء أكانت علومًا إنسانية أو اجتماعية أو طبيعية، أو تقنية، ما يمكنها من استثمار مكتسبات هذه العلوم وتحقيق التكامل معها.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن السعي للانفتاح على التخصصات والتكامل فيما بينها، يمثل توجهًا مهمًا في عدد من الجامعات والكليات، بما يمثله من أهمية أكاديمية لجسر الهوة بين التخصصات، وبما يعطيه من إمكان منهجي لتطوير حقول المعرفة المختلفة، وتفعيل دورها في تحقيق أهدافها وخدمة برامج التدريس والبحث وخدمة المجتمع. ذلك أن التخصصات منفصلة عن بعضها البعض، تعاني من قصور كبير في تقديم رؤى شاملة للظواهر والقضايا والمشكلات العلمية، لا سيما في عالم يتسم بالتعقيد والتداخل والترايط، ويتصف بندرة المشاريع البحثية البينية التي تجمع الأساتذة والباحثين المنتمين لتخصصات وحول معرفية مختلفة، بما يحقق التكامل والدقة في دراسة الظواهر المتشابكة، والإسهام في تحقيق التنمية في المجتمع.

ولا يخفى أن حقول العلوم الشرعية ليست استثناء من باقي العلوم، إذا أرادت تخرج متخصصين في العلوم الشرعية متمكنين منها، ومنفتحين على ما تمده المعرفة القادمة من العلوم الأخرى من إمكانات معرفية ومنهجية، بما يسهم بفعالية في استعادة العلوم الشرعية لدورها المحوري في صناعة المعرفة، والإسهام في خدمة المجتمعات المسلمة في تحقيق الحياة الطيبة والقيادة المنشودة والتنمية المستدامة.

ثانيًا: إشكالية الدراسة وأسئلتها

في ضوء ما سبق ذكره، فإن هذه الدراسة تسعى لاستكشاف واقع الدراسات البينية لدى أساتذة كلية الشريعة بجامعة قطر، والتحديات التي تواجهها، والآفاق المعرفية المتاحة

بهذا الصدد، من وجهة نظرهم، للوقوف على جوانب القصور الموجودة لمعالجتها وحلها وتجاوزها، وجوانب القوة المتوفرة لاستثمارها وتوسيعها ومأسستها.

وهو ما يستدعي الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما اتجاهات أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر في أبحاثهم بشكل عام؟
2. ما مدى وعي أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر بالدراسات البيئية؟ وما مدى ممارستهم لها؟
3. ما اتجاهات أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر في تطبيقهم للبيئة، وأثر تخصصاتهم الدقيقة في توجيههم نحو البيئة في بحوثهم؟
4. ما الصعوبات المنهجية والعملية والمؤسسية التي تواجه أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر في تطبيق البيئة؟
5. ما آفاق البحث البيئي الموجودة بحسب رؤية أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر التي يمكن استثمارها والاستفادة منها؟

ثالثًا: حدود الدراسة

حدود هذه الدراسة تقف عند استكشاف واقع الدراسات البيئية وتحدياتها وآفاقها في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، بناء على تحليل محتوى البحوث المنجزة من قبل أعضاء هيئة التدريس في المدة الممتدة بين (يناير 2017 - نوفمبر 2023)، والمقابلة الشخصية مع عينة مختارة من مجتمع الدراسة.

رابعاً: أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف، وهي:

1. التعرف على اتجاهات أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر في بحوثهم بشكل عام.
2. معرفة مدى وعي أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر بالدراسات البيئية، ومدى ممارستهم لها.
3. الكشف عن اتجاهات البيئية لدى أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر واتجاهاتهم في تطبيقها، وأثر تخصصاتهم الدقيقة في توجيههم نحو البيئية في بحوثهم.
4. الكشف عن الصعوبات العلمية والمنهجية والعملية والمؤسسية التي تواجه أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر في توظيف البيئية في بحوثهم.
5. استشراف آفاق البحث البيئي في بحوث أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر.

خامساً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1. استكشاف فكرة البيئية لدى أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ومدى تطبيقهم لها في بحوثهم.
2. توفير معطيات علمية دقيقة عن اتجاهات الأساتذة بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر نحو البحوث البيئية.

3. توفير مؤشرات ومعايير تساعد الباحثين في تناولهم للمنهجية البيئية في بحوثهم.
4. السعي لتحقيق أولويات جامعة قطر التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تشجيع الباحثين والأساتذة على معالجة موضوعات بحوثهم بطريقة بيئية، ما يسهم في تعاون الباحثين والأساتذة من مختلف التخصصات والكليات، وتقديم أفضل الحلول الممكنة للمجتمع
5. تسليط الضوء على البحوث البيئية التي من شأنها أن تسهم في تطوير الإنتاج العلمي لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر والجامعة ككل وترتيبها الدولي.
6. تحديد الفجوات المؤسسية والمعرفية والذاتية التي تعيق البحث البيئي لدى أساتذة كلية الشريعة بجامعة قطر.

سادساً: الإطار النظري للدراسة

كلمة البيئية منسوبة إلى كلمة (البَيِّن)، التي تعني الوصل والفرقة، وهو من الأضداد⁹، والمعنى الأول هو المناسب فيما نحن بصدد، وقد أضيف إليها باء النسبة المشددة وتاء النقل «ليصير بعد زيادة الحرفين اسماً دالاً على معنى مجرد لم يكن يدل عليه قبل الزيادة. وهذا المعنى المجرد الجديد هو مجموعة الصفات الخاصة بذلك اللفظ»¹⁰، حيث إن البيئية تدل على مجموع الصفات التي تتصف بها البحوث التي تعالج القضايا العلمية من زوايا الحقول والتخصصات المختلفة. وهو بهذا المعنى يقابل المصطلح الإنجليزي (interdis-) (ciplinarity).

(9) زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح (بيروت: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، ط5، 1420هـ/1999م)، ص43.

(10) عباس أبو السعود، أزهير الفصحى في دقائق اللغة (القاهرة: دار المعارف، ط2، 1988)، ص284-285.

وعرّفت الباحثة جولي كلاين البيئية بأنها أي نوع من التفاعل الذي يبدأ «من التواصل البسيط للأفكار إلى التكامل المتبادل؛ لتنظيم المفاهيم والمناهج والإجراءات والنظريات والمصطلحات والبيانات وتنظيم البحث والتعليم»¹¹.

يلاحظ على هذا التعريف عدة أمور، أولها، أنه عامٌ جداً، حيث يشمل الجانب البحثي والتعليمي للتكامل، وثانيها، أنه يجعل البيئية شاملة لجميع أنواع التكامل بين العلوم بغض النظر عن الهدف وراء ذلك، وثالثها، أنه لا يشير إلى أن هذا التكامل قد يكون بين تخصصين أو أكثر.

كما عرفها مركز الأبحاث الواعدة بأنها «دراسات تعتمد على حقلين أو أكثر من حقول المعرفة الرائدة، أو العملية التي يتم بموجبها الإجابة على بعض الأسئلة، أو حل بعض المشاكل، أو معالجة موضوع واسع جداً، أو معقد جداً، يصعب التعامل معه بشكل كاف عن طريق نظام أو تخصص واحد»¹². وعرّفها عبد الرزاق محمود بالتعريف نفسه، ولا ندرى من الذي أخذ من الثاني¹³. ويلاحظ على هذا التعريف أنه يذكر معلومات غير مفيدة في التعريف، مثل «المعرفة الرائدة أو العملية»، وهذا معيب في التعريفات، كما أنه يخلط بين أهداف البيئية، وهي تقديم الإجابة على الأسئلة أو الحلول للمشكلات، والحالة التي يحتاج فيها الباحث إلى البيئية، وهي معالجة موضوع واسع أو معقد.

11) Julie Thompson Klein, "Typologies of Interdisciplinarity: The Boundary Work of Definition," In: Robert Frodeman (ed.), **The Oxford Handbook of Interdisciplinarity** (Oxford: Oxford University Press, 2nd ed, 2017), p. 24.

12) مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الدراسات البيئية (الرياض: جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، 2017)، ص 6.

13) عبد الرزاق مختار محمود، «الدراسات والبحوث البيئية مدخل لتطوير الدراسات التربوية في الوطن العربي»، مجلة جامعة مطروح للعلوم التربوية والنفسية، مج 2 ع 4 (2022)، ص 2.

وترى أندرسن أن البينية «شكل من الأشكال البحثية، تقوم به فرقٌ بحثية أو أفراد، يدمج البيانات والتقنيات والأدوات ووجهات النظر المتعددة والمفاهيم والنظريات من تخصصين أو أكثر أو الهياكل المعرفية المتخصصة، بهدف تعزيز الفهم الدقيق، أو حل المشكلات التي تستعصي على التخصص أو المجال البحثي الواحد»¹⁴

والملاحظ أن هذا التعريف يذكر أشياء خارجة عن ماهية البينية، مثل «تقوم به فرق بحثية أو أفراد»، حيث إن ذلك ليس من البينية، وإنما من الإجراءات التي يتبعها الباحثون، كما أن البحث البيني قد يقوم باحث واحد، وليس بالضرورة أن يشاركه فيه غيره، غير أنه يشير إلى أربعة عناصر مهمة، وهي: الدمج بين محتوى تخصصين أو أكثر، وقصد الفهم الدقيق من وراء البحث، وحل المشكلات، وأن الباحثين يلجؤون إليها حين يستعصي الأمر على التخصص أو المجال البحثي الواحد.

وترى العاني أن البينية هي «البحوث التي تجمع بين نطاقين تخصصين، يتجاوز كل منهما مجاله التخصصي المنفرد، من خلال تأسيس أرضية مشتركة...»¹⁵. والملاحظ على التعريف أنه يحرص البينية في الجمع بين تخصصين، ويبدو أنه لا يقصد حصرها في ذلك، بقدر ما يقصد تجاوز تخصص واحد. في حين تركز الفوزان في تعريفها للبينية على أن هدفها «الربط والتكامل...»¹⁶.

من خلال تحليلنا للتعريفات المذكورة، يمكن أن نخرج بتعريف إجرائي يسير عليه البحث في هذه الورقة، وهو أن الدراسات البينية عبارة عن دمج بين تخصصين أو أكثر، من حيث المفاهيم والمصطلحات والمناهج المستعملة والمصادر والإجراءات والنظريات والأدوات

14) Nancy, C. Andresen, **Facilitating Interdisciplinary Research** (Washington DC: The National Academies press, 2004), p.26 .

15) وجيهة ثابت العاني، «اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو الدراسات البينية في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس»، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، مج 7، ع 3 (2016)، ص 56.

16) بدرية بنت محمد الفوزان، «برامج الدراسات البينية في التخصصات الشرعية واحتياجات سوق العمل»، مجلة العلوم التربوية، مج 32، ع 1 (2020)، ص 75.

والبينات، وذلك في القضايا التي تتجاوز حدود التخصص الواحد، بهدف الخروج من إشكالات التجزئة والوصول إلى نتائج تكاملية دقيقة.

وفي السياق التاريخي لظهور البنية نجد أنها نشأت في ظل السعي إلى تجاوز الحدود التخصصية الضيقة؛ ليشمل مجالات العلوم الواسعة. ولذلك صار السعي نحو نظم البحث العلمي وأساليبه وإجراءاته نظامًا ببنياً، ضرورة علمية وعملية؛ لأن هناك مشكلات قد لا يمكن حلها أو التعامل معها من قبل تخصص واحد، بسبب تعقيد أسبابها وعدم قدرة تخصص واحد على حصرها أو مواجهتها.¹⁷

فالدراسات البينية ترجع نشأتها إلى ما أحدثته العلوم المعاصرة ومبالغتها في التخصصية، لا سيما في السياق الغربي، من أزمات¹⁸. كما أن توسع الحياة الإنسانية وتعقدها أدى إلى ظهور أزمات معرفية كثيرة، ما دفع فلاسفة العلم والعلماء من مختلف التخصصات للانتباه إلى أن كثيراً من العلوم بينها صلات متعددة، كالتداخل والترابط والتكامل، مما جعلهم يدعون إلى ما يسمى بالبحث البيني أو التناول البيني للعلوم، الذي صار اتجاهًا رائجًا في الأكاديمية المعاصرة مؤخرًا.¹⁹

من هنا تأتي أهمية الترابط والتجسير والتقريب والتكامل بين التخصصات العلمية ذات الصلة، للإسهام في تقديم صورة أكثر واقعية عن عالم تتجاوز ظواهره الحدود المصطنعة بين التخصصات العلمية، وتتشارك في هيكل أساسي موحد لا يعاني من فجوات، حتى وإن ظهر لنا كذلك، على المستوى النظري والمنهجي.²⁰

(17) العاني، «اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو الدراسات البينية في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس»، ص 55.

(18) كارل بوبر، أسطورة الإطار: في دفاع عن العلم والعقلانية، ترجمة بمني طريف الخولي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2003)، ص 27-28.

(19) محمد بيومي، «معوقات تفعيل الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية: دراسة ميدانية»، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مج 7، ع 3 (2016)، ص 125.

(20) مشاري الرويح، «التجسير المعربي: الرؤية والمنطلقات والمسارات»، مجلة تجسير، مج 1، ع 1 (2019)، ص 100.

وعليه فإن البينية سعي للتجسير، وخروج من الفجوات والقطائع، وهي ليست هدفًا في حد ذاتها، وإنما هي منهجية لمواجهة مشكلات معرفية ومجتمعية، وبناء مقاربات أكثر شمولًا ودقة، ويحدث ذلك من خلال تكامل المعرفة، أو صياغة مجالات بحثية جديدة تعتمد على الدمج بين التخصصات ذات الصلة بالموضوع.²¹

ولعل من المهم أن نشير هنا إلى أن الباحثين الذين تناولوا موضوع البينية بالبحث والدراسة أشاروا إلى أن البينية قد تكون لها مستويات عديدة، وتوجد هناك فروق منهجية ومعرفية بين هذه المستويات، مثل المتجاوزة (Transdisciplinary)، والمتعددة (Multi-Disciplinary)، والعابرة (Cross-disciplinary)، وغيرها²²، مما يفسح المجال لبناء نموذج قياس للبينية يشملها جميعًا، ويرتبها بحسب تحقق التكامل فيها، باعتبار أن الخروج من التناول التجزيئي للظواهر والقضايا والموضوعات، وتحقيق التكامل والدقة في تناولها، هو هدف البينية، وهذا التنوع في النظر إلى البينية، يدل على أنه توجد هناك ممارسات موحدة للبينية، وأن الباحثين لديهم توجهات مختلفة لتحقيقها، وهذا يعني أنه ليس هناك نموذج معياري متفق عليه للبينية بين الباحثين²³.

وبناءً على ما سبق نتجّه في هذا البحث إلى توسيع مفهوم البينية ليشمل المستويات المذكورة كلها في تحليل بحوث أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر.

21) مركز الأبحاث الواعدة، الدراسات البينية، ص7؛ محمد همام، «التداخل المعرفي: دراسة في المفهوم»، المؤتمر العلمي الدولي - التكامل المعرفي ودوره في تمكين التعليم الجامعي من الإسهام في جهود النهوض الحضاري في العالم الإسلامي (المعهد العالمي للفكر الإسلامي وجامعة أبو بكر بلقاند - تلمسان وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، 2010).

22) الرويح، «التجسير المعرفي»، ص103.

23) سعيد الحفار، «تطبيق التربية البيئية اعتمادًا على ترابط العلوم»، وقائع ندوة الانسان والبيئة (سلطنة عمان: مكتب التربية العربي لدول الخليج ووزارة التربية والتعليم والشباب، 1988)، ص48-49؛ محمد صالحين، «الدراسات البينية تفتح آفاقًا جديدة في البحث العلمي»، في حوار مع الأستاذ السنوسي محمد السنوسي (2019). أنظر <https://islamonline.net/محمد-صالحين-الدراسات-البينية>.

سابعًا: الدراسات السابقة

تزخر الأدبيات بعدد كبير من البحوث التي تناولت البينية داخل العلوم الشرعية نفسها، أو بينها وبين العلوم الإنسانية والاجتماعية وغيرها من العلوم الأخرى. غير أن هذه البحوث والدراسات، كما سيتبين، كلها أو جلها دراسات نظرية تتناول الجانب التنظيري للبينية، ولم نجد من بين هذه الدراسات والبحوث ما تناولت البينية من الناحية التطبيقية، في كليات الشريعة بجامعة قطر. ومع ذلك يمكن الاستفادة من هذه الدراسات في الجانب التنظيري من البينية، وفيما يلي ذكر أهم تلك الدراسات وما أشارت إليه من أفكار تتعلق بالبينية.

تناول بن سراي²⁴ مدونة الغزالي باعتبارها نموذجًا للدراسة التي تستخدم منهجية التكامل المعرفي، ورأى أن التكامل عند الغزالي لا يعني التخصص في جميع ميادين المعرفة، بل التزود بثقافة عامة تُمدُّ المتعلم بتكامل معرفي. وقد تجلّت مظاهر التكامل المعرفي عند الغزالي في تصنيفه للعلوم، وفي ربطه العلم بالعمل. كما تناول بن سراي فكرة التكامل المعرفي الداخلي والخارجي؛ فالداخلي هو تفاعل العلوم الإسلامية مع بعضها البعض وحصول اندماج بينها، كتكامل التوحيد والفقہ والتصوف المتمثل في (إحياء علوم الدين)، والتكامل في الفعل التربوي (الذي يجمع العلم والعمل). أما الخارجي، فهو تفاعل العلوم الإسلامية مع غيرها من علوم الأوائل، وقد تمثل في إدخال الغزالي للمنطق في علم أصول الفقہ.

24) نصر الدين بن سراي، «علاقة الرؤية إلى العالم بالتكامل المعرفي (مدونة الغزالي أمودجا)»، المعيار، مج20، ع40 (2015)، ص253-299. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18048> تم الاسترجاع في 2023 / 4 / 23.

من جهته، يرى بن عمر²⁵ أن العلاقة التداخلية والتكاملية كانت سمة بارزة وغالبة على جميع العلوم التي نشأت في أحضان الثقافة العربية الإسلامية. وفي دراسة أخرى²⁶ له أشار إلى ما يمكن تسميته بالبنية الداخلية والبنية الخارجية، من خلال حديثه عن التكامل الداخلي الحاصل بين العلوم الإسلامية بعضها ببعض، والتكامل الخارجي الحاصل بين العلوم الإسلامية وبين العلوم الأخرى.²⁷

وذهب محمد همام إلى أن علم الكلام كان أكثر المجالات المعرفية تفاعلاً مع التراث المعرفي اليوناني، وبخاصة علم المنطق. ويعبر همام عن هذا التفاعل بمصطلح التداخل بين المعارف والتعاون بينها، بقصد دخول العلوم الأخرى ضمن المجال المعرفي الإسلامي.²⁸

أما باشة²⁹ فقد تناول أهمية التكامل بين علوم الوحي وعلوم الإنسان، ورأى أن التراث الإسلامي يتكون من مجموعات من العلوم بينها تداخل معرفي، حيث إن لكل علم وظيفة منهجية ومعرفية يقدمها للعلم الذي يليه. لكنه أشار إلى أن المناهج التربوية والجامعية اليوم كرسست الانفصام عبر الفصل بين العلوم المدنية والعلوم الدينية، بحسب النظرية الغربية إلى العلوم. وهذا يتطلب وصلاً معرفياً بين علوم الوحي وعلوم الإنسان في المجال التداولي

(25) محمد بن عمر، «التداخلية بين العلوم في التراث العربي الإسلامي وأثرها على الدرس المصطلحي»، مجلة التفاهم، مج15، ع55-56 (31 مارس/آذار 2017)، ص 307-324.

(26) محمد بن عمر، «التداخلية في العلوم الإسلامية: مقدمات أولية»، شبكة ضياء للمؤتمرات. <https://diae.net/17104> تم الاسترجاع يوم 20/1/2022.

(27) وهي فكرة أخذها من طه عبد الرحمن. ينظر: طه عبد الرحمن، تحديد المنهج في تقويم التراث (الدار البيضاء: المركز الثقافي المغربي، ط2، د.ت)، ص75-76.

(28) محمد همام، «أثر الفلسفة والمنطق في العلوم الإسلامية نقد وتركيب- مدخل إلى بحث ابستمولوجي في العلوم الإسلامية»، ضمن: أعمال الندوة العلمية الدولية: أزمة منهج أم أزمة تنزيل؟ (الرباط: الرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب، 2010)، ص 315 - 337.

(29) عبد الحليم مهور باشة، «دور التكامل المعرفي بين علوم الوحي وعلوم الإنسان في فهم الواقع»، مجلة فناء، ع1 (2016)، ص 172 - 208. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/937929>

الإسلامي. ذلك أن علوم الإنسان تقدم لعلوم الوحي آلية فهم الواقع؛ لأنها طورت مناهج في فهم الواقع، كما أن علوم الوحي تحقق آلية الخدمة لعلوم الإنسان، بما توفره من منطلقات وجودية وقيمية ومعرفية تسهم في بناء ونقد أسس ونظريات العلوم المعاصرة، وإعادة النظر في فرضية الفصل بين الدين والعلم، ونزع الطابع الوضعي والمادي من العلوم. كما أن وصل علوم الإنسان بالوحي يمدّها بالافتراضات البحثية الرحبة ويفتح لها آفاقاً كبيرة. ولهذا من المهم تحقيق البينية في مستوى المنهج، عن طريق الجمع بين المناهج الأصولية المعتمدة في الاستنباط من نصوص الكتاب والسنة وبين مناهج البحث الواقعية (الميدانية) المعاصرة لتحقيق التكامل.

وقد ركزت أداخيا³⁰ في بحثها على أهمية التفاعل بين العلوم الشرعية والعلوم الأخرى، مما يجعل البينية جهداً منهجياً منظماً يضع كلاً الحقلين (العلوم الشرعية والعلوم الأخرى) في استفادة متبادلة في مستوى الموضوعات والمفاهيم والمناهج.

إن ما ذكرتها أداخيا في دراستها، يؤكدّه الزويني³¹ في بحثه الذي رأى فيه أن انفتاح العلوم الأخرى على العلوم الشرعية يجعل العلوم الشرعية تزود تلك العلوم بالقيم والمعايير الأخلاقية. كما أن العلوم الأخرى تزود العلوم الشرعية بأدوات منهجية تساعد في تحقيق غاياتها؛ فالتنزيل الفقهي مثلاً قد يحتاج إلى العلوم الأخرى في معرفة الواقع.

30) يامنة أداخيا، «تكاملية علوم الوحي واللسان والكون المعرفية والشهود الحضاري»، مجلة التراث، مج11، ع2 (2021)، ص1-25.

31) عبد الفتاح الزويني، «علوم الوحي والعلوم الدقيقة: تجليات التوافق والتداخل (الأحكام الفقهية أمودجا)»، مجلة نماء، ع4-5 (2018)، ص228-243.

من جهته يشير بعض الباحثين³² إلى أن التكامل صيغة منهجية في الرؤية والتفكير والممارسة البحثية التي تتطلب تنوع التخصصات. ومن أمثلة تكامل العلوم في المعرفة الإسلامية علم أصول الفقه الذي يعد نموذجًا في البيئية والتكامل لما يقوم عليه من نسيج متكامل من الآليات المنطقية والكلامية واللغوية والنحوية. كما أن المنهجية الأصولية بوصفها منطقيًا للشرع، تتقصد تعقيل الممارسة الاستدلالية الشرعية، وهي بذلك تضاهي إلى حد بعيد ما استقر في فلسفة القانون مؤخرًا.

وفي السياق نفسه ضربت بنجلون³³ مثالًا للتكامل في علم الفقه من خلال فقه النوازل الذي يتقاطع فيه العديد من الحقول المعرفية، ويمثل تجسيدًا للتكامل المعرفي ومصدرًا للدراسات الفقهية والتاريخية والاقتصادية والعمرائية وما شابه.

وفي سياق أهمية البيئية في تجويد البحث العلمي في العلوم الشرعية يذهب مرحبا³⁴ إلى أن البيئية تخفف من غلواء التخصصات. وذكر أمثلة عن البيئية بين العلوم الشرعية وبين العلوم الاجتماعية، كالبيئية بين العقيدة والاجتماع، وبين الفقه والطب والهندسة والحساب.

ومن جهته ضرب أبو حسوبة³⁵ مثالًا للبيئية بين الفقه والهندسة الوراثية في تناول موضوع

(32) عبد الرزاق بلعقروز، «التخصصية التكاملية والموضوعية المتحيزة: كيف نعمل بمذنبين المفهومين في المراكز البحثية»، مجلة نماء، ع6-7 (2018)، ص473-493؛ أحمد مونة، «أولويات البحث في أصول الفقه»، ضمن: مجموعة باحثين، أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية (الدوحة): مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ط1، (2020)، ص305-317.

(33) فطيمة الزهراء مداني بنجلون، «التكامل المعرفي بين العلم الإسلامية والإنسانية من خلال الموسوعات النوازلية: المعيار الجديد للمهدي الوزاني أنموذجًا»، مجلة التراث، مج11، ع5 (2021)، ص95-113 <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/195571>

(34) إسماعيل غازي مرحبا، الدراسات البيئية وأثرها في تجويد العلوم الشرعية: علم الفقه نموذجًا (مكة: مركز بحوث الدراسات الإسلامية، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، 2021).

(35) أحمد محمود أبو حسوبة، «أثر التطور التقني في الفقه»، مجلة الشهاب، مج5، ع1 (2019)، ص257-284. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/82339>

(البصمة الوراثية) في بعض المباحث الفقهية المتعلقة بإثبات النسب، وتحديد ميراث الغرقى والهدمى والحرقى ونحوهم.

وقد أشار بن بودينة³⁶ إلى أهمية مراعاة تحسير التخصصات الشرعية وتشجيع الدراسات البيئية ضمنها؛ لأن ذلك يستعيد للفكر الإسلامي ميزة مهمة من ميزاته وهي المنهجية التكاملية. وأشار الباحث إلى أهمية تقنيات المناهج المعاصرة للباحث الشرعي، كالمسح الاجتماعي والإحصاء والمقارنات وتحليل الجداول والمقابلات والحلقات البؤرية/النقاشية وغيرها.

وفي السياق نفسه أشار بخوش³⁷ إلى أهمية الانفتاح على المقاربات المنهجية النوعية والحقول المعرفية المختلفة في درس الأديان؛ لأن غياب هذا الانفتاح أدى إلى تأخر هذا الحقل المعرفي في الجامعات الإسلامية، وجعله منفصلاً عن سياقه الإنساني العالمي.

وفي سياق نقد بخوش لحقل دراسة الأديان، تناول منديل³⁸ أسباب غياب العلوم الإنسانية في برامج شعب العلوم الشرعية بالمغرب، ومزلق عدم التكامل بين هذه العلوم، ودواعي التكامل وفوائده وعوائقه. ولهذا يدعو إلى انفتاح برامج الدراسات الإسلامية على العلوم الإنسانية بما تعززه من فقه الواقع.

(36) عمر بن بودينة، «مناهج البحث في الدراسات الإسلامية المعاصرة، الأزمان والمقومات»، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، مج 11، ع 5 (يوليو 2022). <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/195592>

(37) عبد القادر بخوش، «أوليات البحث العلمي في علم الأديان في الجامعات العربية»، ضمن: مجموعة باحثين، أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية (الدوحة): مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ط 1، (2020)، ص 282-304.

(38) محمد منديل، «من أجل التكامل بين الدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية: بحث في الدواعي والفوائد والعوائق»، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 5 (ربيع 2016)، ص 41-49.

من جهته يؤكد العادل³⁹، بعد مناقشته لتعريف التداخل الذي أورده همام، أن هناك معوقات للتداخل المعرفي، مع إيراد نماذج لتداخل المعارف في التراث العلمي الإسلامي في تجرّبي الغزالي وابن تيمية.

في السياق ذاته، وفي دراسته عن التكامل المعرفي عند ابن خلدون، يناقش النجار⁴⁰ مفهوم التكامل المعرفي، ثم التنظير الخلدوني لهذا التكامل، حيث ذهب إلى أن التكامل المعرفي في المجال المعرفي الإسلامي يعني التكامل الذي يتم بين الحقائق التي يأتي بها الوحي وبين ما ينتهي إليه العقل من العلوم.

من جهته قام التركاوي⁴¹ بدراسة في نظرية المعرفة عند الشاطبي، حاول من خلالها دراسة منهج تكامل العلوم وتداخلها، وركز فيها على علم التصوف وعلوم الفقه، ويّين البحث التداخل النسقي بين العلمين.

من خلال هذه المراجعة يمكن القول بأن البحوث التي تمت مراجعتها تتناول العلوم الشرعية موضوعًا لها، وتبحث في سبل البينية والتكامل والتداخل، وفي البينية الخارجية والداخلية، وهو ما يتقاطع مع بحثنا هذا، غير أنه تقاطع نظري؛ لأن هذه الدراسات كلها دراسات نظرية.

ومما يمكن استفادتها من هذه الدراسات فكرة البينية الداخلية والبينية الخارجية، التي تفيد أن الدراسات البينية الداخلية هي تلك البينية التي تكون بين العلوم الشرعية فيما بينها، أما

(39) مصطفى العادل، «تداخل المعارف ونهاية التخصص لمحمد همام: عرض وتحليل»، مجلة نماء، ع13 (2021)، ص157-178.

(40) عبد المجيد النجار، «نظرية التكامل المعرفي عند ابن خلدون»، مجلة تفكير، ع2، (2011)، ص145-162.

(41) إدريس التركاوي، «نظرية المعرفة عند الشاطبي: دراسة في منهج تكامل العلوم وتداخلها قضايا ونماذج»، أعمال الندوة العلمية الدولية: نظرية المعرفة والسياق الكوني المعاصر - التكييفات المرجعية والمستلزمات العملية (الرابطه المحمدية للعلماء، 2015)، ص391-431.

البيئية الخارجية فإنها تتعلق بالبيئية بين العلوم الشرعية وبقية العلوم، سواء أكانت إنسانية أو اجتماعية أو طبيعية أو تقنية.

وهذا التقسيم سنعتمده في بحثنا عند تحديد توجهات أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، بناء على ما ستفرزه عملية تحليل البحوث وإجراء المقابلات.

وما تتفرد به دراستنا هذه عن الدراسات السابقة التي قمنا بتحليلها أنها دراسة ميدانية تتجه إلى استكشاف واقع الممارسة البيئية لدى أساتذة كلية الشريعة، من حيث الوعي بها، وممارستها، واتجاهاتهم فيها، وما يلاقونه من صعوبات، وما يرونه من حلول تفتح الآفاق للبحث البيئي في الكلية خاصة، وفي جامعة قطر والجامعات الأخرى عامة. وهذا ما لم تتناوله كل الدراسات التي تمت مراجعتها.

ثامناً: مصطلحات الدراسة ومفاهيمها ورموزها

1. مفهوم البيئية:

بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة، فإن مفهوم البيئية الذي يأخذ به هذا البحث هو أن البيئية عبارة عن دمج بين تخصصين أو أكثر، من حيث المفاهيم والمصطلحات والمناهج المستعملة والمصادر والإجراءات والنظريات والأدوات والبيانات، وذلك في القضايا التي تتجاوز حدود التخصص الواحد، بهدف الخروج من إشكالات التجزئة والوصول إلى نتائج تكاملية دقيقة، ويشمل هذا التعريف كل أنواع البيئية التي وردت في النقاش السابق، مع ضرورة توفر مجموعة معايير من خلالها يمكن قياس البيئية في البحث، وهذه المعايير هي: (المنهج، وحقول المعرفة، والمفاهيم والمصطلحات، والمراجع، والنتيجة) بحيث تعتبر أعلى درجات البيئية ما توفرت فيها المعايير الخمسة جميعها.

2. البنية الداخلية والبنية الخارجية:

بناء على المناقشات الواردة في الدراسات السابقة، فقد قسم بعض الباحثين البنية إلى قسمين؛ أحدهما البنية الداخلية، وهي البنية بين حقول المعرفة الشرعية ذاتها. أما الثاني فهو البنية الخارجية، وهي البنية التي تقع بين حقول المعرفة الشرعية وبين حقول المعرفة الأخرى؛ الإنسانية والاجتماعية والطبيعية والتقنية.

وفي بحثنا هذا استبعدنا البنية الداخلية (حقول العلوم الشرعية واللغة العربية)، ولم تعتبر في التحليل، وركزنا فقط على البنية الخارجية؛ لأن أطروحة هذا البحث هي استكشاف البنية بين حقول المعرفة الشرعية وبين الحقول الأخرى.

ولهذا فإنه في الإحصاء العام وُضِعَت البحوث التخصصية والبحوث التي تتوفر فيها البنية الداخلية ضمن مجموعة واحدة، وهي البنية الداخلية، في مقابل مجموعة البحوث البنية (الخارجية).

3. رموز الدراسة:

استعملنا عددًا من رموز اختصار في هذا البحث، وهي كما يلي:

- أبحاث قسم القرآن والسنة تحمل رمز حرف (ك).
- وأبحاث قسم العقيدة والدعوة تحمل رمز حرف (ع).
- وأبحاث قسم الفقه وأصوله تحمل رمز حرف (ف).
- ورموزنا للمشاركين في المقابلات بحرف (م).

تاسعاً: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج المختلط الذي يجمع بين مناهج مختلفة، حيث اعتمدت على المنهج الكيفي في تحليل محتوى دراسة البحوث المنجزة، من قبل أعضاء هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، والمقابلات الشخصية الموجهة مع عينة منهم، كما اعتمد على المنهج الكمي من خلال الدراسة الكمية لنتائج البحوث التي قام الفريق بتحليلها، وذلك عن طريق الإحصاءات والمقارنات وغيرها، والمنهج الوصفي للكشف عن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو البنية والصعوبات التي يواجهونها والآفاق المعرفية التي يقدمونها في البحث البيئي.

وقد حصل فريق البحث على الموافقة الأخلاقية من مجلس المراجعة المؤسسية (IRB) في جامعة قطر، ورقمها: (QU-IRB 1826-EA/23).

عاشراً: مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، وكان عددهم (76) أستاذاً في المدة التي اعتمدها البحث، وهو نهاية مارس 2023، حيث يمثل هذا العدد ما نسبته 100% من مجتمع الدراسة. ويتوزع أساتذة كلية الشريعة على ثلاثة أقسام علمية، وهي: قسم القرآن والسنة، وقسم العقيدة والدعوة، وقسم الفقه وأصوله.

عدد الأساتذة	القسم
21	القرآن والسنة
35	العقيدة والدعوة
20	الفقه وأصوله

جدول رقم (1) يبين عدد الأساتذة في الأقسام الثلاثة للكلية

الحادي عشر: طريقة عمل الدراسة

قامت الدراسة بتحليل محتوى البحوث المنجزة من قبل أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الفترة من يناير 2017 إلى نوفمبر 2023، وكذلك إجراء مقابلات مع عينة من أساتذة الكلية، وكان عددهم 5 أساتذة.

1. تحليل المحتوى: تم تحليل محتوى الأبحاث تحليلاً أولياً باعتماد نموذج الاستمارة التي صممها الفريق البحثي لهذا الغرض (ينظر الملحق رقم 1)، ثم تحليلاً نهائياً باعتماد نموذج الاستمارة التي صممها الفريق لهذا الغرض (ينظر الملحق رقم 2).

2. المقابلة: قام فريق البحث بإعداد أسئلة المقابلة بعد مراجعة للأدبيات المتعلقة بالبيئية وواقعها ونماذجها وصعوبتها، حيث قسّمت أسئلة المقابلة (ينظر الملحق رقم 3) إلى مجموعة محاور، وهي: مفهوم الدراسات البيئية وأهميتها في نظر الأساتذة، وتجاربهم في الدراسات البيئية، والصعوبات التي تواجهونها في القيام بالدراسات البيئية، وآرائهم ومقترحاتهم حول آفاق الدراسات البيئية.

القسم التطبيقي: إجراءات الدراسة

أولاً: صعوبات الدراسة

عند بدء إجراء هذه الدراسة واجه فريق البحث صعوبات متنوعة، بعضها صعوبات نظرية، وأخرى صعوبات في جمع المادة العلمية.

1. الصعوبات النظرية:

من الصعوبات التي واجهها فريق البحث تلك المتعلقة بتحديد مفهوم البينية ذاتها، حيث إن الأدبيات العربية والأجنبية تزخر بتنوع كبير في التعريفات والمفاهيم والتحديدات المختلفة، كما تبين في المدخل النظري لهذه الورقة، وهذا يشكل صعوبة على تحديد المفهوم، واختلافاً في نوعية البينية أو مستواها، والنماذج التي بموجبها تتم البينية، وكذلك النتيجة التي تخرج بها الدراسات البينية.

وقد اضطرنا ذلك، إلى استعراضٍ تحليلي نقدي لطائفة من التعريفات؛ لنخرج بتعريف إجرائي يستوعب أكبر قدر ممكن من المتغيرات التي بموجبها نستطيع قياس بينية بحث ما. وقد أفضى بنا التحليل إلى أن ننظر إلى البينية على أنها سعي منهجي يتضمن دمجاً بين تخصصين أو أكثر، ويتضمن ذلك الدمج أن يكون في مستوى الموضوع، والمفاهيم والمصطلحات، والتخصصات والحقول المعرفية، والمناهج، والمصادر، والنتيجة التي يمكن التوصل إليها، بحيث تتفاوت البحوث من حيث البينية بقدر حضور أو غياب هذه المتغيرات.

كما أننا نظرنا إلى مختلف مستويات البينية الواردة في الأدبيات على أنها نوع من البحوث البينية، ونقصد بذلك البحوث المتعددة، والعبارة، والمتداخلة، والمتجاورة وغيرها. وهي تحديدات إجرائية، الهدف منها تسهيل إجراء البحث واستكشاف البينية، وليس

المقصود منها إعطاء تعريف دقيق جامع مانع للبينية؛ لأن ذلك خارج عن أهداف هذه الدراسة.

2. صعوبات جمع المادة العلمية:

واجه فريق البحث صعوبات عديدة في جمع المادة العلمية، حيث لا توجد قاعدة بيانات موحّدة، يمكن الرجوع إليها في جمع أبحاث الأساتذة، ضمن المدة الزمنية المحددة للأبحاث، مما اضطر الفريق البحثي إلى استعمال عدة قنوات وطرق لجمع المادة العلمية؛

أولها، الرجوع إلى المستودع الرقمي التابع لجامعة قطر (QU space)، إلا أن المستودع الرقمي، وبالرغم من أنه متوفر لكل أعضاء جامعة قطر، لم يسعفنا في الحصول على أكثر أبحاث الأساتذة، إذ إن إدراج البحوث فيه ليس إجبارياً على الأساتذة، ومن ثم فإن مَنْ وضع فيها بحوثه لم يقم بتحديث بياناته، حيث وجدنا بعض البحوث ولم نجد بعضها الآخر، وبعضها موجود لكن مغلق الوصول، بحيث لا يمكن تنزيله من موقع قاعدة البيانات، لهذا لم تسعفنا قاعدة البيانات هذه في الحصول على المطلوب. ولعل الجامعة تنتبه إلى هذا الأمر مستقبلاً، وتجعل من تحديث معلومات بحوث الأساتذة في قاعدة (QU space) أمراً إجبارياً ودورياً؛ لأنه يسهل مهمة الباحثين في الوصول إليها، ويسهم في مرئية أبحاث الأساتذة في موقع الجامعة، ويرفع من نسبة دخول الباحثين في العالم إلى صفحة الجامعة.

ثانيها، الرجوع إلى قاعدة بيانات الباحث العلمي (Google Scholar)، و(Scopus) وقاعدة بيانات معرفة (E-marifa) ودار المنظومة (<http://man->) و(dumah.com) ومحرك البحث (Google.com)، وهذا اقتضى بذل جهد كبير من الفريق لتجميع الأبحاث.

ثالثها، التواصل الشخصي مع أساتذة الكلية، بالبريد والهاتف واللقاء الشخصي، حيث

أرسل خطاب إلى كل أعضاء الكلية أكثر من مرتين، غير أن تفاعل أساتذة الكلية مع المراسلات ومع الاتصال كان ضعيفاً في غالبه، بالرغم من ترحيب كل الأساتذة بطلبنا، لكن لم يتم إرسال البحوث إلا من قبل القليل منهم.

وقد استغرق منا ذلك مدة زمنية أطول (مايو 2023 إلى نوفمبر 2023)، حيث قام الفريق بغلق باب استقبال أو طلب مزيد من البحوث، حفاظاً على وقت المشروع البحثي. واكتفينا بتحليل ما تم جمعه، وخاصة أن الهدف من البحث استكشاف واقع البنية في أبحاث أساتذة كلية الشريعة، وعدد البحوث التي توصل إليها الفريق كانت كافية لتحقيق ذلك.

ثانياً: إجراءات تحليل المادة العلمية

بعد جمع المادة العلمية التي توصل إليها الفريق من خلال الطرق المختلفة المذكورة سابقاً، فإنها مرت بمرحلتين رئيسيتين؛ الأولى: الفرز الأولي للأبحاث بناء على استمارة، صممت بهذا الغرض (ملحق رقم 1)، تتضمن عنوان البحث، وملخصه، وجهة نشره وسنته، ورابط نشر البحث في المجلة، وتخصص الباحث/الباحثين، ومدى بينية البحث من حيث (الموضوع/ الحقول/ المصطلحات والمفاهيم/ المنهج) بالرجوع إلى الملخص دائماً، والمقدمة والنتائج أحياناً.

ثم قام الفريق بقراءة ثانية معمقة للبحوث التي رآها تدخل ضمن البنية الخارجية من أجل التأكد من بينيتها، وقد اعتمد في هذه المرحلة على استمارة، صممت لهذا الغرض (ملحق رقم 2)، تتضمن معايير البنية، وهي: (المنهج، والمصطلحات والمفاهيم، وحقول المعرفة، والنتيجة، والمصادر).

وقد قسم الفريق مجموع البحوث البينية إلى ثلاث مجموعات؛ الأولى مجموعة بحوث قسم

القرآن والسنة، ورمزها (ك)، والثانية مجموعة بحوث قسم العقيدة والدعوة، ورمزها (ع)، والثالثة مجموعة بحوث قسم الفقه وأصوله، ورمزها (ف)، وذلك بهدف استكشاف نسبة البينية لدى كل قسم علمي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

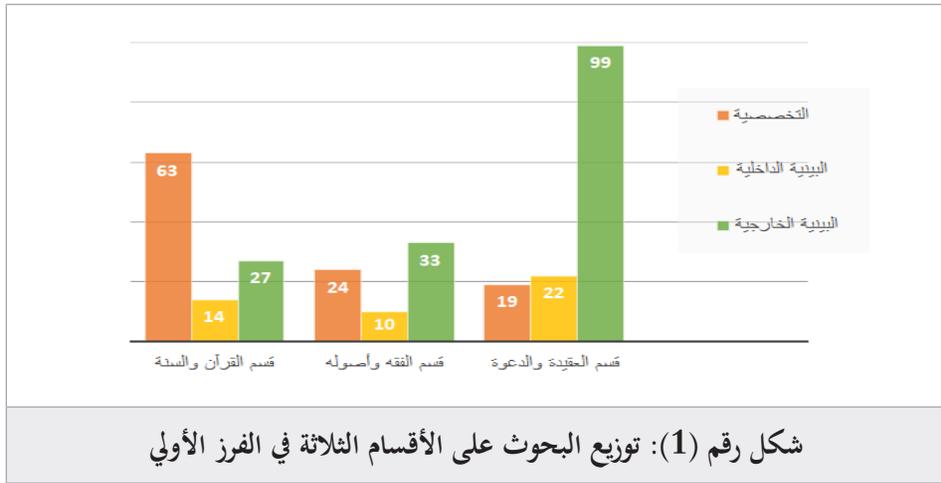
ثالثاً: تحليل النتائج

1. بيان اتجاهات أساتذة الكلية في بحوثهم

في البحث عن إجابة لسؤال الدراسة الأول حول توجهات أساتذة الكلية في بحوثهم، فإن تحليل بحوث الأساتذة يقودنا إلى اكتشاف اتجاهين كبيرين؛ أولهما الاتجاه التخصصي، وثانيهما الاتجاه البيني. وهذا الأخير ينقسم بدوره إلى اتجاهين؛ اتجاه نحو البينية الداخلية، واتجاه نحو البينية الخارجية.

وقد اكتُشفت هذه التوجهات، بناءً على مجموعة خطوات ذكرناها في إجراءات تحليل المادة العلمية للبحوث، حيث قسّمت البحوث إلى مجموعتين؛ مجموعة البحوث التخصصية، ومجموعة البحوث البينية، ثم قسّمت هذه الأخيرة إلى مجموعتين فرعيتين؛ مجموعة البحوث التي تدخل ضمن «البينية الداخلية»، وهي الأبحاث التي حاول أصحابها مقارنة موضوع البحث بالرجوع إلى عدة تخصصات فرعية، داخل العلوم الشرعية نفسها، كالعقيدة، وعلوم القرآن، وعلوم الحديث، والفقه، وأصول الفقه، وغيرها. وقد أضيف إلى ذلك تخصصات اللغة العربية، حيث إن الباحث الشرعي يضطر إلى العودة إلى العلوم اللغوية، باعتبارها تتعامل في الغالب، أو في جزء من البحث، مع النصوص الشرعية، وبالتالي أدرجت العلوم اللغوية ضمن البينية الداخلية، إلا إذا كان الباحث قد اعتمد على مناهج لسانية حديثة، فيضاف إلى البينية الخارجية. ثم مجموعة الأبحاث البينية الخارجية (بين العلوم الشرعية واللغة وبين العلوم الأخرى كالعلوم الاجتماعية والإنسانية والطبيعية والتقنية).

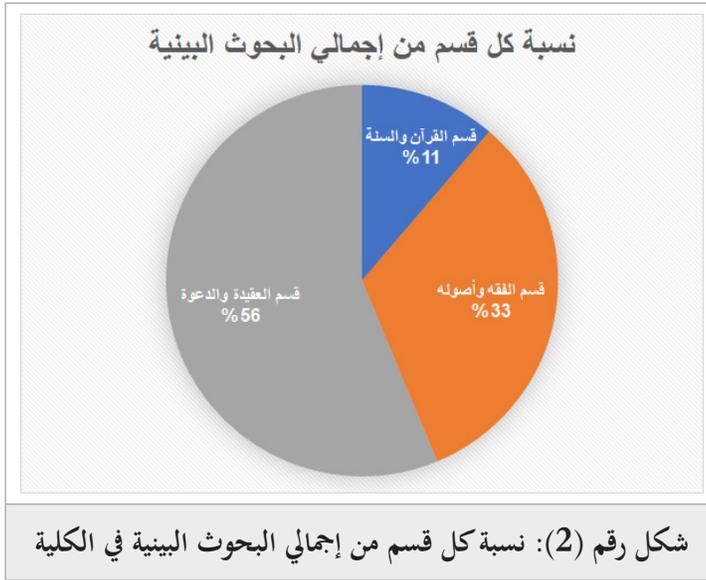
وتوصلنا في المرحلة الأولى إلى ما مجموعه 310 أبحاث؛ منها (103 بحثًا في قسم القرآن والسنة، و140 بحثًا في قسم العقيدة والدعوة، و67 بحثًا في قسم الفقه وأصوله)؛ حيث كان في قسم القرآن والسنة 63 بحثًا تخصصيًا، و14 بحثًا بيئيًا داخليًا، و27 بحثًا بيئيًا خارجيًا، وفي قسم العقيدة والدعوة 19 بحثًا تخصصيًا، و22 بحثًا بيئيًا داخليًا، و99 بحثًا بيئيًا خارجيًا، أما قسم الفقه وأصوله فكان 24 بحثًا تخصصيًا، و10 أبحاث بيئية داخلية، و33 بحثًا بيئيًا خارجيًا)، والشكل رقم (1) يوضح بحوث الأقسام الثلاثة.



ولكن تبين خلال هذه المرحلة أن بعض الدراسات التي عُدت بيئية في المرحلة الأولى ليست كذلك، حيث إن بعضها تخصصي، وبعضها بيئي داخلي، ولهذا صُيِّت قائمة البحوث البيئية مرة أخرى؛ لإخراج ما ليس بيئيًا خارجيًا بالاعتماد إلى نموذج الاستمارة الخاص بذلك (الملحق رقم 2)، فاستقر العدد النهائي على رقم (80) بحثًا تتوزع على الأقسام الثلاثة؛ منها (9) أبحاث في قسم القرآن والسنة، و(45) بحثًا في قسم العقيدة والدعوة، و(26) بحثًا في قسم الفقه وأصوله. مع ملاحظة أن البحوث البيئية الداخلية قد استبعدت من قائمة البحوث البيئية للمبررات التي ذكرناها سابقًا. وهذا العدد من البحوث

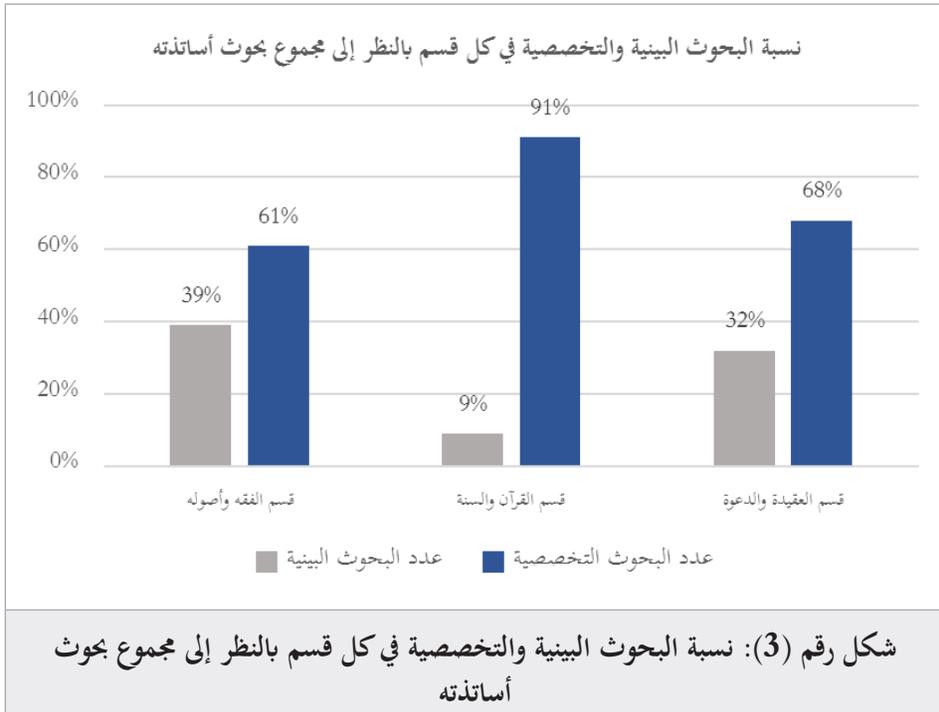
البيئية في الأقسام الثلاثة يمثل ما نسبته (26%) من مجموع البحوث البالغ عددها (310) بحثاً، في المدة المحددة للدراسة.

وتتوزع البحوث البيئية (26%) على الأقسام الثلاثة بنسب متفاوتة، حيث يمثل قسم القرآن والسنة ما نسبته 11% من إجمالي البحوث البيئية، وهو أقلها نسبة مقارنة بالأقسام الأخرى، ويليه قسم الفقه وأصوله بما نسبته 33% من إجمالي البحوث البيئية في الكلية، ثم قسم العقيدة والدعوة بما نسبته 56% من البحوث البيئية في الكلية، كما يبيّنه الشكل رقم (2).



وهناك أمر آخر ينبغي ملاحظته، وهو: أن النسبة الغالبة من البحوث البيئية وإن كانت ترجع إلى بحوث أساتذة قسم العقيدة والدعوة، إلا أنه بالنظر إلى مجموع البحوث في كل قسم ونسبة البحوث البيئية فيه يتبين أن قسم الفقه وأصوله هو القسم الذي يترجح في نسبة البحوث البيئية، حيث إن مجموع بحوث أساتذة هذا القسم كان 67 بحثاً، في حين أن

البحوث البينية منها 26 بحثًا، وهو ما يمثل 39% من إجمالي بحوث هذا القسم، ثم يليه قسم العقيدة والدعوة، الذي كان مجموع بحوث أساتذته 140 بحثًا، وكانت البحوث البينية منها 45 بحثًا، وهو ما يمثل 32% من مجموع بحوث هذا القسم. وأخيرًا جاء قسم القرآن والسنة الذي كان مجموع بحوثه 103 بحثًا، وكانت البحوث البينية منها 9 أبحاث فقط، وهو ما يمثل 9% من مجموع بحوثه، كما يبيّنه الشكل رقم (3).



نلاحظ أن التوجهات الإجمالية التي تمثل فيها البحوث البينية نسبة 26% من إجمالي البحوث، في حين أن البحوث التخصصية والبينية الداخلية تمثل ما نسبته 74% من إجمالي البحوث، وهذا يعني أن البحوث البينية تمثل 1/4 من إجمالي البحوث، ما يعني أن التوجه الأكبر في بحوث أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية يتجه إلى البحث التخصصي وإلى البينية الداخلية، ولا يتجه إلى البحث البيني الخارجي إلا ربع البحوث. وهي نسبة قليلة

بالنظر إلى مجموع البحوث. غير أنا لو نظرنا إليه من زاوية الاهتمام المبالغ فيه بالبحوث التخصصية فإن هذه النسبة تُعدُّ نسبة معتبرة.

وهذه الزوايا المختلفة للنظر إلى نسبة البحوث التخصصية والبيئية قد تطرح تساؤلات، عن الأسباب التي دعت الأساتذة الذين لم يتوجهوا إلى الدراسات البيئية من زاوية، والاهتمام الذي أولاه الأساتذة الذين كتبوا بحثاً بيئية، ومدى وعيهم بأهميتها من زاوية أخرى، وهذا لا يجيبنا عنه تحليل المادة العلمية للبحوث المنجزة في المدة المحددة لمشروع البحث، مما يجعل الاستعانة بإجابات المشاركين في المقابلة عاملاً مساعداً على فهم هذا التوجه، وأسبابه؛ هل يرجع ذلك إلى مدى الوعي بالبيئة أم إلى أمر آخر، وهذا ما نجيب عنه لاحقاً.

2. تحليل مدى توفر البيئية في البحوث.

بناء على التوجهات العامة لأساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في بحوثهم، والنسبة التي توزعتها تلك الاتجاهات كما أشرنا إليه، في النقطة السابقة، فإن البحث في هذه النقطة يتوجه إلى معرفة مدى وعي أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر بالدراسات البيئية، ومدى ممارستهم لها، واتجاهاتهم في تطبيقها، ومدى تأثير تخصصاتهم في توجيههم نحو البيئية في بحوثهم، وذلك بناءً على توفر المعايير المحددة لقياس البيئية الذي اعتمده فريق البحث (انظر الملحق رقم 2).

وبناء على التباين في نسبة الاهتمام بالبيئية بحسب الأقسام، كما وضعته الفقرات السابقة، فإن تحليل نتائج البحوث حسب كل قسم يكون أكثر فائدة في فهم وعي وممارسة كل قسم للبيئية في بحوثه. وفيما يلي ذكر نتائج كل قسم.

2. 1. نتائج تحليل بحوث قسم القرآن والسنة:

انسجاماً مع معايير البيئية التي أخذ بها فريق البحث، وكذلك أنواع البيئية الممكنة، فإن

بحوث قسم القرآن والسنة التي توصلنا إلى أنها بينية في مجملها، وهي (9) أبحاث، بينها تفاوت في حضور وغياب معايير البينية، والجدول رقم (2) في الملحق⁴² يوضّح النتائج التي توصلنا إليها.

بعد تحليلنا لأبحاث هذه المجموعة، بناء على المعايير الخمسة للبينية التي تبناها فريق البحث، وهي مدى توفر معايير: (المنهج، والحقول العلمية، والمصطلحات والمفاهيم، والمراجع، ثم النتيجة) حصلنا على تسعة (9) أبحاث توفرت فيها معايير البينية المشار إليها، منها أربعة (4) أبحاث حققت كل المعايير المتعلقة بالبينية، في حين نجد خمسة (5) أبحاث منها لم تحقق معيارين أو أكثر؛ ثلاثة (3) أبحاث منها لم تحقق معيار النتيجة، وببحث واحد (1) لم يحقق معيار المراجع، في حين أن بحثًا واحدًا (1) لم يحقق معيارَي النتيجة والمراجع معًا.

وإذا أدركنا أن نعمّق التحليل أكثر في هذه النتائج نجد أن حقول المعرفة التي شملتها هذه الأبحاث كانت أوسع مما توقعه فريق البحث، في مستهل تحليله لبيانات القسم، وذلك أن فريق البحث توقّع في التحليل الأولي أن التوجه الأكبر لدى أساتذة قسم القرآن والسنة، باعتباره قسمًا يهتم بالنص الشرعي غالبًا، سيكون نحو اللسانيات، والبحوث اللغوية، وفقه اللغة، وفلسفة اللغة، والمناهج. غير أن الجدول رقم (2) المشار إليه، الذي يمثل التحليل النهائي للأبحاث، يدل على أن الحقول المعرفية التي تعامل معها باحثو هذا القسم أوسع من المتوقع، حيث وجدناها تشمل الفلسفة العامة، والفلسفة القديمة، واللاهوت المسيحي، واللسانيات، ومناهج التعليم، واستراتيجيات التعليم، والقانون الدولي، والإعلام الجديد، والطب، وعلم الأوبئة.

(42) فضّل الباحثون وضع الجدول رقم (2) ملحقًا في آخر البحث، حتى لا يقع انقطاع في نص البحث ويمكن للقارئ الرجوع إليه عند الحاجة.

ولعلّ السبب في ذلك هو ما أشار إليه (م1) في المقابلة بقوله: «البحث الذي يريد معالجة الظاهرة فعلاً معالجة حقيقية لا بد أن يكون بينياً»، وهو ما أكدّه (م2) أيضاً الذي يرى أن «تكميل البحث وإنضاجه من كل وجه وقابليته للتطبيق في الواقع يقتضي أن تكون الدراسة بينية». وذلك أن باحثي هذا القسم حين أرادوا معالجة قضاياهم بشكل دقيق اضطروا إلى الاستعانة بالتخصصات المذكورة، كما قال (م3): «وإذا كنا بصدد الوصول إلى حقيقة معينة ونتيجة صائبة في اتخاذ قرار معين وبيان علمي معين، فعلينا أن نبحث عن كل ما يقربنا من الحقيقة والنتيجة العلمية»، ولا شك أن البينية من أهم ما يوصل الباحثين إلى الحقائق العلمية، حيث «تُعَدُّ الدراسات البينية هي الحل الأنسب واللازم للقضاء على الفجوات والثغرات الناتجة عن الانفصالية بين التخصصات العلمية الدقيقة»، كما يرى (م4).

والجدير بالإشارة هنا إلى أن أبحاث أساتذة الحديث وعلومه كانت أقل نسبة في البينية من أبحاث القرآن وعلومه والتفسير. ولعل هذا تعضده إجابات المقابلة، حيث يؤكد (م1) أن علوم الحديث هي أقل العلوم اشتغالاً بالبينية، بقوله: «لكن باستثناء علم الحديث، بقية التخصصات [الشرعية] جميعها ينبغي أن تخرج إلى تخصصات خارج نطاق علوم الشريعة، [فالمخصص في] علم الحديث وحده ربما يمكنه أن يرى أنه لا يحتاج أن يخرج إلى غيره؛ لأنه يتعامل مع سند، فهو يتعامل مع فكرة تاريخية، فهذا هو المجال الوحيد الذي يمكن ألا يتطلب البينية». وما ذكره (م1) عن علم الحديث يُفهم منه أن المقصود هو الجانب المرتبط بالسند في علم الحديث، وليس غيره.

والذي لاحظناه أن هذه البحوث البينية، وبقدر تفاعلها مع حقول معرفية متعددة، فإن التحليل كشف عن أن ذلك أدى بالخروج -في بعض الحالات- عن التخصص المفترض أن ينطلق منه الباحث في قسم القرآن والسنة، حيث وجدنا أبحاثاً بينية (3 أبحاث) ليس فيها

أي حضور لتخصص الباحث. مع أن البينية في جوهرها تواصل الباحث مع حقول معرفية أخرى انطلاقاً من تخصصه، لتحقيق التكامل بينها. وفي هذا يذكر (م5) أن البينية تبني على التخصص، بل التخصص ينبغي أن يكون منطلقاً للبينية، وليس تجاهلاً له وخروجاً عليه تمامًا، حيث يقول: «إنه غير معقول أنا في التفسير وأبحاثي في قضايا فقهية فيكون الأمر منتقداً.»

أما بالنسبة إلى المناهج التي اعتمدها باحثو القرآن والسنة، فيتبين أنهم اعتمدوا على حزمة من المناهج، وهي: المنهج التحليلي، والاستقرائي، والوصفي، والاستنباطي، والنقدي. بالإضافة إلى توظيف أداة الاستبانة لجمع البيانات، وكان ذلك في بحثين اثنين (2) من بين الأبحاث التسعة (9). مع ملاحظة حضور المنهج الاستقرائي والتحليلي في أغلبها.

ولعل من المهم أن نشير هنا إلى التأكيد على الملاحظة التي ذكرناها سابقاً بأن مجموع البحوث التي جمعها الفريق لأساتذة قسم القرآن والسنة كانت 103 بحوث، في حين أن البحوث التي تنطبق عليها معايير البينية (الخارجية) بحسب الفرز النهائي كانت 9 أبحاث فقط، وهو يمثل 8% فقط من مجموع البحوث، وهذا ما يطرح تساؤلاً حول عدم اتجاه غالبية الأبحاث إلى البينية، ما سبب ذلك؟ وهل هناك عقبات وصعوبات تحول دونه؟ وهذا ما يجيب عنه فريق البحث عند مناقشة الصعوبات التي تواجه البحث البيني في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

2. 2. نتائج تحليل بحوث قسم العقيدة والدعوة:

بعد تحليلنا لأبحاث هذه المجموعة، كما يبين الجدول رقم (3)⁴³، والنتائج التي توصلنا إليها، حصلنا على خمسة وأربعين (45) بحثاً توفرت فيها معايير البينية، منها ثلاثة وثلاثون

(43) فضّل الباحثون وضع الجدول رقم (3) ملحفاً في آخر البحث، حتى لا يقع انقطاع في نص البحث، ويمكن للقارئ الرجوع إليه عند الحاجة.

(33) بحثًا حققت كل المعايير المتعلقة بالبيئية، في حين أن ستة (6) أبحاث منها حققت البيئية، غير أنها خارج التخصص؛ بمعنى أن تخصص الباحث لم يكن حاضرًا في دراسة الموضوع، وهناك أربعة (4) أبحاث ليس فيها توازن في المراجع، وأربعة (4) أبحاث لا تظهر البيئية في نتيجتها، وثلاثة (3) أبحاث اعتمدت على منهج واحد فقط، وبحث واحد (1) اختلت فيه معايير المراجع والنتيجة.

وبالنسبة لحقول المعرفة، فإنه يتبين من تحليل البحوث أن حقول المعرفة ومجالاتها التي اشتغل عليها الباحثون في قسم العقيدة والدعوة تضمنت قائمة طويلة من الحقول المعرفية، وهي: الفلسفة، والفلسفة العامة، والمنطق، والفلسفة الغربية، والفلسفة السياسية، وفلسفة العلوم، وفلسفة القيم، وعلم القيم، وعلم الجمال، والفنون، وعلم الأخلاق، والقانون، والتاريخ، وتاريخ الفكر، وتاريخ المغرب العربي، والتربية، والعمران، ومقارنة الأديان، وحوار الأديان، وعلم الأديان، وتاريخ الأديان، والحضارة، والدراسات الحضارية، وحوار الحضارات، والتاريخ، والتاريخ الأوروبي، وتاريخ العلوم، والإدارة، وإدارة الأزمات، والسياسة، والفكر السياسي، والنظم السياسية، والتاريخ السياسي، وعلم الاجتماع، وعلم الاجتماع الديني، وعلم الاجتماع السياسي، والاستشراق، والاستغراب، والعلوم الصحية، والطب، وعلم النفس، وأدب الرحلات، وأدب السجون، والتعليم، وتكنولوجيا التعليم، ودراسات النوع الاجتماعي (الجندر)، والتخطيط الاستراتيجي.

وما يمكن ملاحظته أن البحوث البيئية في هذا القسم كان أغلبها يحقق معايير البيئية الكاملة، غير أن بعضها، وبالرغم من تحقيقه لمعايير البيئية، تناول موضوعات خارج تخصص الباحث تمامًا، كما سبقت الإشارة إليه. إذ لم نجد تخصصات العلوم الشرعية حاضرة في ستة (6) أبحاث، وهو ما يطرح تساؤلًا يعيدنا إلى النقطة التي أشرنا إليها عند تحليل أبحاث قسم القرآن والسنة، والتي تتعلق بأهمية حضور تخصص الباحث في البحث البيئي.

كما أن معظم بحوث هذا القسم أنجزت فرديًا، وليس من بينها ما أنجزه فريق بحثي إلا أربعة (4) أبحاث فقط. وكان الباحثون في هذه الفرق ينتمون إلى تخصصات مختلفة من داخل وخارج العلوم الشرعية.

وبالنسبة للمناهج التي اعتمدها باحثو قسم العقيدة والدعوة، فإن الفريق بعد تحليل مجموع بحوث القسم، لم يجد حزمة المناهج المستعملة من قبل باحثي هذا القسم تختلف كثيرًا عما استعمله باحثو قسم القرآن والسنة، حيث إن قائمة المناهج المستعملة من قبل باحثي قسم العقيدة والدعوة تضمنت المناهج الآتية؛ المنهج الاستقرائي، والوصفي، والتحليلي، والمقارن، والتاريخي، والاستنباطي، والنقدي، والمنهج التأصيلي، والمنهج المسحي (الاستبيان والمقابلة).

وما يمكن ملاحظته في استعمال المناهج أن أغلبها كان مناهج نظرية، ولم يتم اللجوء إلى استعمال المناهج الميدانية/التطبيقية إلا في ثلاثة (3) أبحاث فقط، ولعل السبب في ذلك هو ما أشار إليه (م3) الذي يرى أن هناك صعوبات منهجية تحول دون التقارب بين مناهج العلوم الشرعية والاجتماعية، وأولها: إشكالية الموضوعية في مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ وثانيها: إشكالية تعميم النتائج، وثالثها إشكالية عدم مصداقية نتائج بعض هذه الدراسات، ولعلنا نتوسع في الحديث عن هذه الصعوبات عند حديثنا عن الصعوبات التي يواجهها باحثو العلوم الشرعية في البحث البيئي.

2. 3 نتائج تحليل بحوث قسم الفقه وأصوله

بعد تحليلنا لبحوث قسم الفقه وأصوله، بناءً على معايير البنية الخمسة التي تبناها فريق البحث، حصلنا على ستة وعشرين (26) بحثًا حققت معايير البنية، كما يوضح الجدول رقم (4) في الملحق؛ منها واحد وعشرون (21) بحثًا حققت كل المعايير، في حين أن خمسة (5) أبحاث منها لم تحقق معيارًا أو أكثر؛ اثنان (2) منها لم يحقق معيارَي المراجع والنتيجة،

واثنان (2) آخران لم يحققا معيار النتيجة، في حين أن بحثًا واحدًا (1) فقط لم يحقق معياري المنهج والمراجع. مع ملاحظة أن اثنين (2) من البحوث التي توفرت فيها جميع معايير البنية كانا خارجين عن التخصصات الشرعية تمامًا.

أما بالنسبة إلى حقول المعرفة التي تناولها باحثو هذا القسم فقد كان الفريق يتوقع في مستهل تحليله لبيانات القسم أن تشمل علم الاجتماع، والتربية، وعلم النفس، والطب، والمنطق واللسانيات وغيرها، باعتبار أنه تخصص منهجي وعملي يهتم بالأحكام الشرعية وقواعد استنباطها. غير أن الجدول رقم (4) الذي يمثل التحليل النهائي للبحوث يدل على أن الحقول المعرفية التي تعامل معها باحثو هذا القسم أوسع من التي توقعناها، فقد وجدناها تشمل القانون، والقانون الدستوري، والفلسفة السياسية، وفلسفة العلوم، والجغرافيا السياسية (جيوبوليتيك)، والأمن، والتخطيط الاستراتيجي، والتاريخ، والسياسة العامة، والدراسات الحضارية، وعلم الاجتماع، والعلوم الاجتماعية، وعلم اجتماع المعرفة، والمثاقفة، والفلسفة، والمنطق، واللاهوت، ودراسة الأديان، والكتاب المقدس، والتربية، وعلم السياسة، والعلاقات الدولية، والقانون الدولي، وعلم النفس، ولسانيات المدونة، والاقتصاد، وعلم البيئة، والتمويل، وعلم الأوبئة، والتقنية الرقمية، وعلم الطب، والفكر السياسي، والإعلام والاتصال وغيرها.

وهذا التوسع في الحقول المعرفية من قبل باحثي هذا القسم يدل على أنهم واعون بأهمية الاستعانة بالتخصصات التي تكشف عن الواقع بشكل دقيق، وتحيط بالظاهرة بأكثر من وجه، وهو ما أكدته بعض المشاركين في المقابلات، حيث ذهب (م1) إلى أن الفقيه «بالضرورة ينبغي أن يكون مطلعًا على العلوم الاجتماعية»، والأمر نفسه ينطبق على أصول الفقه، حيث يقول: «إذا أردت أن تدرس أصول الفقه مثلاً، فهو سيحيلك إلى المدارس الحدائثة المعاصرة؛ التفكيكية والظاهرية، وغيرها إلى آخره، والأفكار الجديدة في التعامل

مع النصوص، والأفكار الجديدة في هذا المجال، ومستجدات البحث اللغوي. فالأصولي لا بد أن يخرج إلى اللغة العربيّة، من ناحية اتصالها بعلوم الآلة، وحتى من جهة اتصالها بالحدائثة كفكر، [والتي] تسعى إلى تفكيك منهجية النظر في النص».

ويلاحظ من خلال المقابلات تأكيد المشاركين على أهمية حضور العلوم الإنسانية والاجتماعية والطبيعية والتقنية في نظر الفقيه؛ لأن الفقه علم يجيب عن أسئلة الناس في الواقع أفرادًا وجماعات، وعليه فإنه يرتبط بحقول كثيرة، على الباحثين الاهتمام بها إذا أرادوا أن تكون لبحوثهم الفقهية مخرجاتٌ تسهم في حل مشكلات الناس، ودراسة الظواهر المتعددة الأوجه، كالتّي يتعرض لها الفقهاء عادة. وفي هذا نرى (م1) يقول: «الفقيه مثلاً إذا كان متخصصاً في فقه الأسرة فهو محتاج إلى أن يكون مطلعاً على قانون الأسرة، وعلم اجتماع الأسرة، ويحتاج أن يقرأ في التربية، ومستجدات البحث التربوي، هذا كله لكي يفقه موضوعه من كل جوانبه، الشيء نفسه بالنسبة إلى الفقيه المالي، يحتاج أن يعرف القوانين، لا يمكن أن نتكلم اليوم في المصارف دون معرفة قوانين المصارف».

ومن جهته يضيف (م2) بأن: «عالم الموارث يجب أن يكون عالماً بعلم الحساب، وكذلك في مسألة تحديد المواقيت، مثل مواقيت الصلاة، ودخول شهر رمضان، والأهلة، فإنه يحتاج إلى علم الفلك». وهذا التنويه بأهمية علم الحساب والفلك وغيرها من العلوم الطبيعية يصدقه تحليلنا لأبحاث أساتذة القسم - كما يبين الجدول (4) - أن هذه العلوم كانت حاضرة في بحوثهم.

إن ما أشار إليه (م1) و(م2) يحيلنا إلى أهمية الانتباه إلى الدراسات البيئية، وخاصة أن الحياة المعاصرة صارت أكثر تعقيداً وتشابكاً، بحيث لا يمكن أن نقارب قضاياها من منظور حقل علمي واحد؛ فتعقد الحياة، وتشعب مشكلاتها، وصعوبة حلّها يجعل الفقيه أن يعالج قضايا الفقه من أكثر من بُعد علمي واحد، بخلاف قضايا الماضي التي كانت

تتسم في الغالب باليسر والبساطة، وبالتالي يجب على الباحثين الجادّين الذين يريدون تقديم حلول واقعية حقيقية اللجوء إلى الأبعاد المختلفة لمعالجة المشكلات، وهو ما يتمثل في البحث البيئي. وهنا يقول (م3): «أرى أنه في السابق... كان الوصول إلى الحقيقة العلمية [سهلاً، وذلك].. لبساطة الأحداث والحياة؛ فالיום أصبح الوصول إلى كنه هذه الحقيقة أمراً صعباً؛ لتشعب الحياة، وتعقيداتها، وتداخل الجهات العاملة والعناصر المؤثرة في تكوين تصور حقيقي حول القضية المبحوثة»، وهذا ما يؤكد (م2) بقوله: «قضايانا اليوم معقدة؛ قضايا السياسة، والأسرة، والاقتصاد، والطب، لا يمكن أن تعالج من زاوية واحدة أبداً... نحن اليوم نحتاج إلى إعادة هذا الأمر مرة أخرى».

والذي لاحظناه أن بحوث هذا القسم البيئية، ويقدر تفاعلها مع حقول معرفية متعددة إلا أن ذلك أدى أحياناً إلى الخروج عن التخصص المفترض أن ينطلق منه الباحث في قسم الفقه وأصوله، فقد وجدنا بحثين بينيين ليس فيهما حضور لتخصص الباحث، مع أهمية حضور التخصص في البحث البيئي، كما أشرنا إلى ذلك عند تحليل نتائج القسمين السابقين.

وبالنسبة للمناهج التي اعتمدها باحثو هذا القسم، يتبين أنهم اعتمدوا على حزمة من المناهج، وهي: المنهج التحليلي، والاستقرائي، والاستنباطي، والوصفي، والنقدي، والمقارن، والتاريخي، والتأصيلي. بالإضافة إلى المناهج الميدانية، وخاصة استعمال الاستبانة لجمع البيانات والمقابلات الشخصية، وكان ذلك في بحثين اثنين (2). مع ملاحظة حضور المنهج الاستقرائي والتحليلي، والوصفي، والاستنباطي، والمقارن، والنقدي في غالب هذه الأبحاث.

ولا يفوتنا هنا أن نؤكد على أن المناهج التي اعتمدها باحثو قسم الفقه وأصوله لا تكاد تختلف عن المناهج التي اعتمدها القسمان السابقان. مما يدل على وحدة الثقافة المنهجية بين أساتذة كلية الشريعة، وغلبة استعمالهم للمناهج النظرية.

أما من جهة البحث البيئي في صورة فرق بحثية، فإن قسم الفقه وأصوله يتفوق على القسمين الآخرين، حيث إننا وجدنا ستة (6) أبحاث من بين (26) بحثًا في هذا القسم أنجزت من قبل فريق، يتكون من باحثين أو أكثر، ولكن أعضاء هذه الفرق كانوا من حقول شرعية مع وجود خلفيات علمية أخرى لديهم.

3. تحليل الصعوبات التي تواجه الدراسات البيئية في كلية الشريعة:

عند تحليلنا لأبحاث أساتذة كلية الشريعة ذكرنا أن نسبة الأبحاث التي تدخل في البيئية الخارجية بلغت 26% من مجموع البحوث في المدة المحددة، في حين أن نسبة الأبحاث التخصصية والبيئية الداخلية كانت 74% منها، وهذا يمثل ثلاثة أرباع البحوث تقريبًا، وهو ما يطرح تساؤلًا عن الأسباب التي دعت هؤلاء الأساتذة إلى كتابة البحوث التي لا تدخل ضمن البيئية الخارجية بنسبة كبيرة جدًا.

وللكشف عن الصعوبات التي تواجه الأساتذة وتُحول دون اتجاههم إلى البحث البيئي، رجعنا إلى المقابلات، باعتبار أن البحوث التي راجعناها لا تسعف في الحصول على أي بيانات تدل على هذه الصعوبات. ومن هنا طرحنا سؤالين يختصان بالصعوبات التي تواجه البحث البيئي عمومًا، وفي جامعة قطر خصوصًا، في المقابلات التي أجريناها مع عدد من أساتذة الكلية، والتي تحول بين الأساتذة والبحوث البيئية (الخارجية)، وقد كانت إجاباتهم ثرية بهذا الصدد، حيث ذكروا أسبابًا مختلفة وصعوبات متنوعة حالت دون إقبالهم على البحث البيئي، وبناء على الإجابات التي تحصلنا عليها، قسّمت الصعوبات التي ذكروها إلى صعوبات مؤسسية إدارية، وصعوبات معرفية منهجية، وصعوبات ذاتية.

1.3 صعوبات مؤسسية:

يرى عددٌ من الأساتذة، الذين أجرينا معهم المقابلات، أن هناك صعوبات عديدة ترتبط بالنظام المؤسسي والإداري، وتواجه إقبال الأساتذة على البحث البيئي، منها: الاعتماد على البحوث التخصصية في الترقيات بشكل صارم، حيث يقول (م1) بناءً على تجربته الشخصية: «الجامعة كانت ترفض البحث البيئي، يعني رئيس القسم كان يرفض أي بحث لا ينطبق عليه ما يسميه بـ (التخصص الدقيق)، وتعبير التخصص الدقيق هذا أصلاً خطأ، لا يوجد شيء اسمه تخصص دقيق، هناك موضوع دقيق، لكن لا يوجد تخصص دقيق، فهو مثلاً كان يرفض أي بحث خارج [التخصص الدقيق]... كان هذا [يمثل] عقبة كبيرة، أنك لا تكتب شيئاً خارج هذا المفهوم». أما (م2) فيرى أنه لا يوجد تشجيع مؤسسي على البحث البيئي بشكل عام، حيث إن «المؤسسات والمراكز البحثية غير معنية بهذا الأمر، بمعنى ليس هناك تشجيع ولا حديث عن هذا الموضوع؛ فلو [أن] البيئة تشجع [على] البيئية، أعتقد أنه سيكون هناك نجاح في هذا الأمر».

ويرى (م3) أن انعدام التعاون بين كليات الجامعة أو قلته يمثّل صعوبة في الجامعة، حيث يقول: «نعيش في جامعة قطر في جزر منعزلة، وكليات منعزلة.. لا تعاون بين الكليات». وهنا تبرز أهمية تفعيل التعاون الأكاديمي بين الكليات والمراكز البحثية المختلفة في الجامعة، حتى يتعاون باحثو الجامعة المنتمون إلى حقول معرفية مختلفة على القيام بـ «الدراسات البيئية [التي توفر] المعلومات لصانعي القرار، الذين يحتاجون إلى المعلومات والبيانات حول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والثقافية بصورة متزايدة»، كما يقول (م4).

لكن من جهة أخرى، يرى بعض الأساتذة أن فلسفة الجامعة تؤيد البيئية وتشجع عليها، ولكن الجانب التنفيذي الإجرائي هو ما يشكل عقبة في طريق البيئية، حيث يقول (م5):

إن «الجامعة بشكل عام تحثُ على الدراسات البينية»، وهو ما أكَّده (م2) الذي يقول: «لا أرى هناك صعوبات متعلقة بجامعة قطر؛ فالصعوبات إما خاصة بالأستاذ، أو البيئة التعليمية، أو العوائق الإدارية، أما في نظم الجامعة واللوائح فلا».

والجانب التنفيذي الذي ذكرناه يؤيده ما ذهب إليه (م1)، الذي يؤكد بناءً على خبرته الشخصية أن هناك صعوبة إدارية تعيق البينية لدى الباحثين، مما «يمثل عقبة كبيرة» في ممارسة البنية. ولا شك أن مثل هذه الصعوبات، سواء أكانت مؤسسية أم إدارية، تحول دون ممارسة الباحثين للبينية، وهنا يقترح (م2) «أن يكون جزءٌ من شروط الترقيات في الجامعة أن يكون بحثان من أبحاث الأساتذة بينية على الأقل، إلى جانب البحوث التخصصية الأخرى».

2.3 صعوبات معرفية ومنهجية:

أما الصعوبات المعرفية فيرى (م2) أنها تتمثل في مشكلة عدم الوعي بالدراسات البينية، حيث تبرز في «عدم إدراك أهمية الدراسات البينية». وقريب من هذا ما ذكره (م3) الذي رأى أن «الجهل بالشيء يمنع الإنسان أحياناً أن ينتقل إلى العلوم الأخرى؛ إذ لو علم وأدرك ودرس ما يقوله العلم الآخر لأدرك أهمية هذا العلم، ولاستطاع أن يوظف ويستثمر ذلك العلم في أبحاثه العلمية، لكن إذا كان غير متواصل... أو بضاعته قليلة في العلوم الأخرى، فإنه لا يستطيع أن يستثمر تلك العلوم».

وفي سياق الحديث عن عدم الإلمام بالتخصصات الأخرى باعتباره صعوبة معرفية، يرى (م1) أنه غير مبرَّر في الوقت الحاضر، ويقول: «واقعياً لا توجد تحدّيات تواجه الدراسة البينية، على العكس فالأمور الآن صارت أيسر... علمياً الآن كل المجالات متاحة، لا أرى وجود صعوبات معرفية، اليوم أي جزئية صغيرة، بإمكانك أن تطبع فيها عشرين بحثاً وتقرأها... بل حتى ادعاءات الحواجز المنهجية أو اللغوية ليست مؤثرة».

ولكن عدم وجود صعوبات معرفية كما ذكر (م1) قد ينطبق على بعض الحقول، غير أن الواقع يقول: إن هناك حقولاً أخرى لا يكفي فيها قراءة بعض الأبحاث، مهما كثرت؛ ليستطيع الإنسان أن يُعدَّ عارفاً بها، وينجز بحثاً بينياً. وفي هذا السياق تأتي إجابة (م2) الذي يركز على عنصر التكوين العلمي، مبيناً أن من الصعوبات «انحصار أكثر الأساتذة في تخصص واحد. أي بناءهم العلمي غير منفتح على التخصصات الأخرى، حتى داخل المجال الشرعي. بحيث تجد ربما أستاذاً في الفقه، ولا علاقة له بالعلوم الشرعية الأخرى، هذه مشكلة كبيرة جداً».

ولمواجهة مشكلة عدم الإلمام بالتخصصات الأخرى يحدثنا (م3) عن تجربته في اكتشاف علم آخر خارج تخصصه، فيقول: «أنا مثلاً ... أدركت هذا لأنني حصلت على دبلوم دراسات عليا في العلوم الإنسانية والاجتماعية والنفسية ... كانت أبحاثي قريبة مما يسمى ضمير القارئ، أو عقل القارئ [الذي ينتمي إلى هذه الحقول المعرفية] ... استفدت حينما أدركت ذلك».

من زاوية أخرى، تحدث (م3) عن صعوبات منهجية تحول دون التقارب بين العلوم الشرعية والاجتماعية، وألاها: إشكالية الموضوعية في العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ إذ يرى أنه «إذا كان البحث العلمي يعتمد على الموضوعية في وصف الشيء، فهذه الموضوعية والحيادية العلمية قد لا نلمسها في العلوم الإنسانية والاجتماعية؛ لذلك بعض النتائج قد لا تكون صادقة، أو لا تكون النتائج قد وصلت للمستوى العلمي، بل بقيت نوعاً من الأوهام والتخيلات، أو ما يسمى بمعلومات ومعارف ما قبل الوصول إلى الإشكالية». وثانيها: إشكالية تعميم النتائج، ويضرب مثلاً على ذلك بأنه «في بعض الدراسات الميدانية إذا أُجريت دراسة في ولاية من الولايات الأمريكية مثلاً وتمت المقارنة بين التعليم المختلط والتعليم المنفصل بين الجنسين، إذا توصلت النتيجة مثلاً إلى أن المختلط أجدر وأنفع، فهذه

النتيجة يتم تعميمها على بقية المجتمعات. من أدراك هل هذه النتيجة أو التعميم صادقاً؟ ... المجتمعات تتغير. لو انتقلنا إلى البيئة الباكستانية أو العراقية ربما تكون العوامل المؤثرة في تلك النتيجة مختلفة، فيكون التعليم المنفصل أجدر. إذن عندي إشكالية مع العلوم الإنسانية والاجتماعية في تعميم النتائج». أما الصعوبة الثالثة فهي إشكالية عدم مصداقية نتائج بعض هذه الدراسات؛ وذلك، حسب (م3)، أنا «لو بحثنا مثلاً عن الأطفال العنيدين، نبحث عن الأسباب، ممكن أن نذكر سبباً أو سببين، بينما هناك أسباب أخرى لم نصل إلى اكتشافها؛ لأن العلوم الاجتماعية ليست كالعلوم الطبيعية والتجريبية، فالنظريات تعطي نفس النتيجة بغض النظر عن قام به (نفس نظام المعادلات الفيزيائية)، بينما الإنسان لا يتألف من مادة فحسب؛ فيكون خاضعاً للاختبار والتجريب، هناك جانب مادة صحيح، لكن هناك جانب ثانٍ معنوي، وهناك عوامل أخرى إنسانية وعاطفية وغيرها، فالجانب البراني يمكن وصفه، لكن الجانب المعنوي المخفي قد لا تستطيع العلوم الإنسانية والاجتماعية إخضاعه للمقايسة».

وكان (م3) هنا يرى أن الصعوبة الأساس صعوبة معرفية تعود إلى عدم دقة مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية ونتائجها، وأن استفادة العلوم الشرعية منها مرهونة بدقتها منهجاً ونتائج؛ إذ ختم بقوله: «إذا استطعنا في العلوم الإنسانية والاجتماعية أن نجيب عن هذه الإشكاليات، ونسد هذه الثغرات، فسنقترب من العلمية أكثر».

3.3. صعوبات ذاتية:

في إطار الحديث عن الصعوبات الذاتية يذكر (م5) أن هناك صعوبات تعود إلى نفسية الباحث، وهي عدم تقبل الآخر، وانغلاق التخصصات على ذاتها، فقال: «الصعوبات في مسألة توافق رأيي مع الآراء الأخرى، وكيف أتنازل لأتقبل الآراء الأخرى، ... يحتاج صاحب البحث البيني أن يعرف كيف يكون مرناً، وكيف يتقبل الأفكار ويعالجها.. ليس

بالضرورة أن يكون على حق، ممكن القاعدة التي انطلق منها قد لا تكون حقيقية أو صحيحة...». وهو الأمر الذي ذهب إليه (م4) الذي تحدث عن مشكلة الانغلاق الذاتي على التخصص، حيث قال: «لا يُنكر أهمية التخصص في مواجهة وحل العديد من المشكلات والقضايا الإنسانية، إلا أنه انعكس بالسلب على التفكير الإنساني، حيث أصبح منغلقاً في نقطة بحثية معينة، مما كان له أثر في فقدان البحث العلمي خصائصه المتمثلة في الانفتاح والتواصل مع المجالات البحثية الأخرى»، ولهذا يرى (م5) أن «الانفتاح ضروري والتخندق يضر».

وفي السياق نفسه نجد (م3) يشير عند حديثه عن عدم وجود تعاون أكاديمي كافٍ بين الكليات، والذي أشرنا إليه في الصعوبات المؤسسية، بأنه يمكن اعتباره أيضاً ينطوي على صعوبات ذاتية. وخاصة أنه تحدث أيضاً عن الصعوبات الناتجة عن الثقة الزائدة في التخصص الذي ينتمي إليه الباحث. وهذا لا يتعلق بأساندة العلوم الشرعية فقط، بل بأساندة العلوم الأخرى أيضاً، حيث يقول (م3): «الأمر ليس فقط يختص باستفادة العلوم الشرعية من العلوم الإنسانية والاجتماعية، بل هناك العكس أيضاً، فهؤلاء [الباحثون] في علم الاجتماع والنفس وغيرها عليهم أن يتخلوا عن الثقة الكبيرة بالذات، وأن يتواضعوا ويطلعوا على ما لدينا [تخصصات العلوم الشرعية]».

4. مقترحات الأساتذة لتجاوز الصعوبات وفتح آفاق للبحث البيئي.

تباينت إجابات المشاركين عند سؤالهم عن كيفية تجاوز هذه الصعوبات، وفتح آفاق للبحث البيئي، لكنها تلتقي كلها في اقتراحات عملية تسهم في تخفيف ذلك. ففي مواجهة الصعوبات المؤسسية، يرى (م2) أهمية المبادرات المؤسسية النظرية لنشر ثقافة البحث البيئي، والمبادرات العملية لممارسة البحث البيئي على مستوى الكليات؛ لأن آفاق البيئية «مرتهنة بطبيعة القيادة العمليّة للكليات والمراكز»، كما يرى (م1)، حيث إن «المؤسسات تنعكس

بانعكاس أشخاصها، ليست فقط المؤسسات لدينا في العالم العربي، بل في العالم كله، فدائماً يكون الشخص القائد مؤثراً؛ لأنه «إذا كان عميد الكلية مثلاً لا يؤمن بالبيئية، فكيف يمكن أن يكون هناك آفاق؟ ... فلما تتغير القيادات وتكون بيئية، هنا يمكن الحديث عن آفاق».

فعلى مستوى نشر ثقافة البيئية يرى (م2) أهمية مبادرة الكليات إلى عقد ندوات تتناول الجانب النظري للبيئية، ويتمنى «لو أن كل كلية عقدت ندوة عن الجزء النظري المتعلق بالبيئية والتكامل المعرفي وآفاق التعاون» وأن ذلك أدى إلى الوضوح النظري للبيئية. ثم بعد ذلك تبادر الكليات إلى اقتراح الجوانب العملية التطبيقية، حيث يقول: «لو اقترحنا عناوين عملية، جانب الأسرة والفقہ مثلاً مع الاجتماع. جانب فقهي مع طب، التربية مع الشباب»، بحيث تكون هذه الموضوعات تطبيقاً للجانب النظري الذي تمت مناقشته، حيث تكون «عناوين قابلة للتنفيذ على الجزء النظري الذي أصّلنا فيه». ولا يقف الأمر عند عقد ندوات نظرية، واقتراح موضوعات لتطبيق الجانب النظري للبيئية، ولكن أيضاً مشاركة متخصصين من حقول معرفية متعددة، بمشاركة الأساتذة والطلاب، حيث يقول (م2) بهذا الصدد: «في الندوة يتحدث أكثر من متخصص، ونؤصل للموضوع نظرياً، ونقترح لها مجموعة عناوين، كما يمكن أن ندعو من له بحوث بيئية سابقة، ويأتي أصحابها ويعرضوا تجاربهم».

فمن خلال المبادرات المؤسسية يتم تجاوز الصعوبات المعرفية أيضاً كما يؤكد (م2)، حيث يرى أن كلية الشريعة «متميزة في هذا الجانب [اقتراح موضوعات بيئية على الطلبة]، فمشاريع التخرج تكون بالتعاون مع جهات خارجية؛ إما جهة دعوية أو اجتماعية أو أسرية أو بنك... إلخ، هذا أيضاً نوع من التطبيق على مستوى مشروعات التخرج للطلبة.» وهذا ما يجعل أفق البيئية مفتوحاً على تطورات إيجابية.

وفي مواجهة الصعوبات المؤسسية في جامعة قطر يرى (م3) أنه «يجب أن يوجد نوع من التعاون واقتراب بين عمداء الكليات والجلوس على طاولة واحدة من أجل معالجة هذا الإشكال»؛ لأن هذا التعاون الوثيق يسمح «بالارتقاء بسمعة الجامعة» كما يقول. وفي أفق التعاون بين الكليات، يعطي (م3) مثلاً عن التعاون بين كلية الشريعة وكلية الطب في معالجة موضوع التدخين بقوله: «كان عميد كلية الطب السابق اجتمعنا معه وقال: نحن نتحدث عن أضرار التدخين على الصحة، لكن كلامنا لا يؤثر في المجتمع، نحتاج إلى عالم شرعي يقول: هذا حلال وهذا حرام. ستكون الحقيقة الطبية العلمية ملزمة إذا كان هناك سند ديني... فالطب يحتاج الشريعة، والمقولة الطبية البحتة لا تمشي بدون غطاء شرعي». فهذا التساند بين الكليتين يعطي حلولاً قابلة للتطبيق، وتكسب ثقة المجتمع حسب ما يرى (م3).

فمن خلال الندوات المشتركة، والتأصيل النظري والتطبيق العملي، واقتراح موضوعات بينية على الطلبة وتشجيعهم على التعاون مع جهات أخرى، يمكن تشكيل ثقافة البحث البيئي في الجامعة، وبناء «رأي عام... فستصبح رأياً عاماً وجزءاً من ثقافة الجامعة» كما يرى (م2). بمعنى أن البينية ينبغي أن تتحول إلى ثقافة للجامعة طلبة وأساتذة وباحثين، ما يساعد على تجاوز الصعوبات.

ولتجاوز صعوبات البحث البيئي في الجامعة يرى (م1) أن تجاوز الصعوبات التي تواجه البينية في جامعة قطر ينبغي أن يشمل جهوداً تتوجه إلى البحث العلمي وإلى تطوير المقررات التدريسية⁴⁴. وفي أفق تطوير البحث البيئي في الجامعة، يطرح (م1) ضرورة الاهتمام بأبعاد

44) أما بالنسبة للمقررات التدريسية البينية في جامعة قطر، فإن (م1) ذكر الدراسة التي أنجزها مركز ابن خلدون في 2019 عن تدريس المقررات البينية في جامعة قطر. ينظر: لطيفة الكعبي وآخرون، نموذج معياري للمقررات البينية: دراسة تهدف إلى ضبط الجانب المفاهيمي والمعياري للمقررات البينية في التعليم الجامعي (الدوحة: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2019).

ثلاثة؛ «أولها، أن يكون المسؤولون عن الشأن العلمي بينيين، يؤمنون بالبحث البيئي. وثانيها، لا بد أن يكون هناك تشجيع للبحث البيئي في الترقّيات الأكاديمية، بمعنى أن البحث البيئي ينبغي أن يحسب حسابه بصورة مختلفة عن البحث غير البيئي. بمعنى إذا كان لك نقطة عن بحث غير بيئي يكون لك نقطتان في البحث البيئي. وثالثها، تشجيع الملتقيات العلمية البيئية». ويضيف إليها (م3) «وجوب تخصيص منح بحثية تشجيعية للدراسات البيئية على مستوى الكليات، وليس مجرد التعاون بين الكليات، بل ضرورة رصد مبالغ مالية لهذا.»

أما سبل تجاوز الصعوبات المرتبطة بالباحث ذاته وفتح آفاقه على تخصصات أخرى، فإن (م5) يرى أهمية الخروج من الحدود الضيقة للتخصص وتجاوز «الاعتزاز الزائد بالتخصص»؛ لأنه «قد يشكل حواجز وهمية أمام الباحث للخوض في البيئية». وضرب (م3) مثالين لأهمية تجاوز الاعتزاز بالتخصص في فتح آفاق أمام البحث البيئي، أولهما موضوع «نفخ الروح في الجنين» التي تحتاج متخصصين في العلوم الشرعية ومتخصصين في الطب لفهم الظاهرة، وما يتعلق بها من أحاديث. والمثال الثاني «الإعجاز العلمي» الذي يتناول موضوعات علمية تحتاج استشارة أصحاب التخصصات المختلفة، حسب حاجة الموضوع؛ فحضور باحثين من تخصصات مختلفة لمناقشة موضوع له امتدادات في حقول معرفية متعددة أمر بالغ الأهمية؛ لأن ملازمة التخصص الواحد في هذه الموضوعات لا تحقق فهمًا دقيقًا لها. كما يشير (م4) إلى أهمية حضور التخصصات المتعددة في تناول الظواهر، مما يعيد البحث عن السطحية، ويحقق التكامل. غير أن (م5) ينبه على ضرورة الانطلاق نحو البيئية بناءً على التخصص، إذ يقول: «أنا مع البيئية المنضبطة التي تراعي التخصص الحقيقي، والتي تجعل صاحب التخصص الأصلي منفتحًا ومتواضعًا.»

وفي سياق الحديث عن سبل تجاوز الصعوبات وفتح آفاق للبحث البيئي، نجد بعض المشاركين في المقابلة يبدون تفاعلاً بوجود آفاق للدراسات البيئية، سواء أكان ذلك على مستوى البحث العلمي عمومًا، أو في جامعة قطر خصوصًا، حيث يبدون (م3) تفاعله

بآفاق البيئية في جامعة قطر بقوله: «أنا متفائل»؛ لأن «هناك إمكانيات، وهناك إدراك تقريباً أو شعور نوعاً ما بالحاجة [إلى البيئية]»، ومما يؤكد هذا التفاؤل أن هناك توجهاً لتحويل البيئية إلى ثقافة تسود الجامعة. وإلى هذا ذهب (م2) بقوله: «الجامعة... تركز وتنادي به... ليس هناك في الجامعة ما يمنع أن تكون البيئية ثقافة. فنحن في برنامج الأديان وحوار الحضارات، كثير من الطلاب ربطوا بين الأخلاق والقانون والحوار والسياسة. إلخ.»

وفي سياق هذا التفاؤل والآفاق التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة نجد (م3) يرى بأن «هناك إدراكاً أو شعوراً بالحاجة [إلى البيئية]، ودائماً الشعور بالحاجة مهم»، كما أن «الشعور بالحاجة للتكامل والتعاون بين هذه العلوم بدأ منسوبه يزداد ويرتفع وهذا جيد» يؤكد (م3) مرة أخرى. والأمر لا يقف عند الشعور بالحاجة فحسب، بل هناك آفاق فعلية مفتوحة للبحث البيئي. كما يرى (م1) الذي يرى أن العالم العربي: «متجه إلى البحث البيئي»؛ لأن «النزعة المتطرفة التي كانت تحت مسمى التخصص الدقيق بدأت تتلاشى، وبدأ الناس يكفرون بها، لكن لا يوجد تحديد لتوقعات نموه في منطقة دون الأخرى».

وهنا يشيد (م1) بالعبارة المؤسسية التي يلقاها البحث العلمي في دول المغرب العربي، حيث يقول: «يُعدُّ المغرب العربي أكثر إنتاجاً، لكن الأمر ليس كذلك على مستوى الجودة، أكثر إنتاجاً بحكم الاستقرار، وبحكم أن هناك إيماناً من القيادة هناك في الجزائر والمغرب وتونس بإشغال الباحثين في الجامعات». غير أن (م1) وحفاظاً على أن يكون أفق البيئية في العالم العربي أفقاً حقيقياً، يحذر من أن تتحول البيئية إلى «كثرة في الألفاظ وقلة في الأفكار»؛ لأن البحث البيئي «ليس استعراض ألفاظ... فأحياناً تكون البيئية في المصطلح هي تغطية لفراغ البيئية في الفكر».

وفي مستوى كلية الشريعة، يرى بعض من أجرينا المقابلة معهم من أساتذة الكلية أن هناك آفاقاً للبحث البيئي، وإن كانت ما زالت مركزة على المقررات التدريسية، غير أنها تؤشر

على اهتمام متزايد بالبنية، وخاصة المقررات المتعلقة بالماجستير والدكتوراه؛ فالكلية عندها مقررات بينية في مستوى الدراسات العليا، حيث يقول (م2) بهذا الصدد: «في برنامج الدكتوراه في كلية الشريعة هناك مقرر التكامل المعرفي، والهدف منه لفت أنظار الطلاب... والمقرر يبني في الطالب فكرة التكامل المعرفي؛ لأن فكرة البنية أصلاً قائمة على التكامل المعرفي... ومن خلال هذا المقرر يعرفون أن العلوم متكاملة، وأن الموضوع الواحد قد يدرس من أكثر من ناحية...». ويرى (م5) أن توجه كلية الشريعة إلى الدراسات البنية يظهر في رسائل الماجستير والدكتوراه أيضاً، حيث يقول: «عندنا في كلية الشريعة نحن منفتحون، وأنا بحكم موقعي أحضر كثيراً من مناقشات الرسائل، وقسم الفقه بالذات لديه انفتاح على التربية، وعلم النفس، والطب، والقانون، وعلى بعض القضايا العلمية. فالكلية ربما منفتحة أكثر من غيرها من الكليات، ربما يكون لدينا أكبر نسبة من الإشراف المشترك على الأطروحات بين الكليات الأخرى».

رابعاً: الخاتمة: النتائج والتوصيات

في نهاية هذا البحث يود فريق البحث إلى يشير إلى أهم النتائج التي توصل إليها من خلال هذه الدراسة، كما يذكر التوصيات التي يراها مناسبة بهذا الصدد.

1. النتائج

أولاً: توصل البحث إلى أن للبنية تعريفات عديدة، وفق منظورات من قام بالتعريف، ووفق النماذج المتبناة، ولهذا لا يوجد تعريف واحد جامع مانع للبنية بين الباحثين. وهذا ما جعل الباحثين في هذه الورقة يتبنون تعريفاً إجرائياً، وهو أن الدراسات البنية عبارة عن دمج بين تخصصين أو أكثر، من حيث المفاهيم والمصطلحات والمناهج المستعملة والمصادر والإجراءات والنظريات والأدوات والبيانات، وذلك في القضايا التي تتجاوز حدود التخصص الواحد، بهدف الخروج من إشكالات التجزئة والوصول إلى نتائج تكاملية دقيقة.

والهدف من هذا التعريف الكشف عن البينية بمختلف أنواعها التي ذهبت إليها التعريفات، التي قام الباحثون بمراجعتها؛ فالقصد ليس وضع تعريف يتبع، وإنما تسهيل الكشف عن البينية في بحوث أساتذة كلية الشريعة، وهذا التعريف يشمل كل جهد يبني، بأي مستوى أو نموذج، بحثًا بينيًا.

وهذا التعريف الإجرائي جعلنا نسعى إلى وضع استمارة لقياس البينية، يؤخذ فيها بمختلف المتغيرات التي تتحكم في البحث البيني، ومن ثم نظرنا إلى البينية من خلال معايير محددة، وهي: حقول المعرفة، والمفاهيم والمصطلحات، والمناهج، والمراجع، والنتيجة.

ثانيًا: توصل البحث إلى أن اتجاهات البحث البيني في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر يتوزعها اتجاهان كبيران؛ أولهما اتجاه البحوث التخصصية، ويمثل 74% من البحوث في المدة المحددة، وهذا يشمل البحوث التخصصية والبحوث البينية الداخلية. وثانيهما اتجاه البحوث البينية الخارجية، ويمثل 26% من مجموع البحوث. مما يجعل الاهتمام بالبينية يمثل ربع الجهد البحثي في الكلية.

وهذا التوجه نحو البينية الخارجية بشكل مجمل، توصل البحث فيه إلى مجموعة مؤشرات؛ أحدها أن هناك تباينًا بين أقسام الكلية في التوجه نحو البينية، بحيث يمثل قسم العقيدة والدعوة أكثر الأقسام اهتمامًا بالبينية بنسبة 56% من البحوث البينية في الكلية، ثم يليه قسم الفقه وأصوله بنسبة 33% من إجمالي البحوث البينية، ثم قسم القرآن والسنة بنسبة 11% من إجمالي البحوث البينية. وثانيها أن هذه البحوث البينية كانت منفتحة على حقول معرفية كثيرة جدًا، ضمن العلوم الإنسانية والاجتماعية وحتى الطبيعية والتقنية. وثالثها أن المناهج المستعملة في هذه البحوث تكاد تكون نفسها في الأقسام الثلاثة، وأغلبها تبنى المناهج النظرية المعهودة في البحوث الشرعية، وخاصة المنهج الاستقرائي والتحليلي والاستنباطي والنقدي والمقارن والوصفي، مع حضور لبعض أدوات المناهج

الميدانية/التطبيقية، كالأستبانة والمقابلة. ورابعها أن البحوث في غالبها الأعم بحوث فردية، لا توجد فيها فرق بحثية إلا نادرًا، وهذا قد يكون أحد الأسباب التي جعلت البحوث تتجه نحو التخصصية بشكل كبير، وهذا يطرح أمام الباحثين تساؤلات عن سبب غياب البحث المشترك بين باحثين من تخصصات مختلفة.

ثالثًا: دلنا تحليل البحوث المنجزة من قبل أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وكذلك المقابلات التي أجريناها مع عينة منهم، أن هناك وعيًا بالبحث البيئي، يظهر ذلك من خلال إجابات المشاركين في المقابلات، ونسبة البحوث البيئية ضمن مجموع البحوث المنجزة في المدة المحددة، كما أن التنوع الذي توزعت فيه هذه البحوث، من حيث التخصصية والبيئية الداخلية والخارجية تشير إلى وعيهم بالبيئية ومستوياتها وأنواعها.

رابعًا: توصل البحث إلى أن الدراسات البيئية في كلية الشريعة خاصة، وفي الجامعة عامة، تواجهها صعوبات متعددة؛ مؤسسية، ومعرفية، وذاتية، عبر عنها الباحثون في المقابلات. وتمثل الصعوبات المؤسسية، مثلاً، في الاعتماد على البحوث التخصصية في الترقيات بشكل صارم، وعدم التشجيع المؤسسي على البحث البيئي بشكل عام، وانعدام التعاون بين كليات الجامعة أو قلته، وغياب الجانب التنفيذي الإجرائي الداعم للبحث البيئي رغم اهتمام الجامعة في رؤيتها وفلسفتها واستراتيجيتها به.

أما الصعوبات المعرفية والمنهجية فتتمثل أساسًا في غياب نموذج متفق عليه للبحث البيئي، وصعوبة بناء لغة مشتركة لدى باحثي التخصصات المختلفة، عند الاشتراك في تناول قضية بحثية واحدة. إضافة إلى مشكلة عدم وعي بعض الاساتذة بالدراسات البيئية، وكذلك الإشكالات المعرفية والمنهجية التي تحول دون التقارب بين العلوم الشرعية والاجتماعية، كإشكالية الموضوعية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وإشكالية تعميم النتائج، وإشكالية عدم مصداقية نتائج بعض هذه الدراسات.

في حين أن الصعوبات الذاتية تتمثل في الثقة الزائدة في التخصص الذي ينتمي إليه الباحث، وانغلاق أكثر الأساتذة على التخصص، وعدم انفتاح بنائهم العلمي على التخصصات الأخرى، حتى داخل المجال الشرعي (وهذا ينطبق على التخصصات غير الشرعية أيضاً)، وعدم تقبل الآخر، وانغلاق التخصصات على ذاتها.

خامساً: توصل البحث إلى أن من سبل تجاوز الصعوبات وفتح آفاق أمام البينية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية خاصة، وفي جامعة قطر عامة، ما يلي؛ إطلاق مبادرات مؤسسية نظرية لنشر ثقافة البحث البيئي، ومبادرات عملية لممارسته على مستوى الكليات، ومبادرة الكليات إلى عقد ندوات وملتقيات تتناول الجانب النظري للبينية، واقتراح الجوانب العملية للتطبيق، بحيث تكون هذه الموضوعات تطبيقاً للجانب النظري الذي نوقشت، واقتراح موضوعات لتطبيق الجانب النظري للبينية، ومشاركة متخصصين من حقول معرفية متعددة، من الأساتذة والطلاب في مشاريع علمية، وتعزيز التعاون بين الكليات المختلفة في الجامعة، وتطوير المقررات التدريسية البينية، وأن يتولى الشأن البحثي في الكليات والمراكز البحثية بالجامعة من لهم خبرة في البحث البيئي، والخروج من الحدود الضيقة للتخصص، وتجاوز الاعتزاز الزائد بالتخصص.

كما توصل البحث إلى وجود تفاعل بآفاق البحث البيئي في الكلية والجامعة، وإدراك الأساتذة للحاجة إلى التكامل، والوعي بزيادة توجه نحو البحث البيئي في الجامعة وفي العالم العربي، والاستفادة من تنوع الخبرات محلياً وعالمياً، وضرورة تعزيز ذلك بتجاوز الاشتغال على الألفاظ والفدلكات إلى تقديم دراسات بينية جادة تسهم في الخروج من ضيق التجزيئية إلى سعة التكاملية.

2. التوصيات

أولاً: عند مباشرة الفريق البحثي جمع المادة العلمية، واجه صعوبات كثيرة في الحصول على المادة العلمية للبحوث، رغم وجود قاعدة (QU space) التي توفرها جامعة قطر، والتي من المفترض أن يضع فيها الأساتذة بحوثهم. غير أن فريق البحث لاحظ عدم وجود أغلب البحوث فيها، مما يقلل من جدواها، وهنا يوصي فريق البحث بأهمية إلزام الأساتذة والباحثين في الجامعة بوضع بحوثهم في هذه القاعدة، وتحديث بحوثهم فيها بين الحين والآخر، مثل فصل أكاديمي؛ لأنه يسهّل مهمة الباحثين في الوصول إليها، ويسهم في ظهور بحوث الأساتذة في موقع الجامعة، ما يرفع من نسبة دخول الباحثين في العالم إلى موقع الجامعة.

ثانياً: تشجيعاً للبحث البيئي في الجامعة بطريقة تجعل الجهد الذي يبذله الباحثون في هذا المجال جهداً مقدرًا، يوصي فريق البحث بأن تُحتسب البحوث البيئية في الترتيبات الأكاديمية، وأن يكون للبحث البيئي ميزة عن البحوث التخصصية المنغلقة على التخصصات، وسنّ إجراءات احتساب ذلك.

ثالثاً: يوصي فريق البحث بتخصيص منح بحثية تشجيعية للدراسات البيئية على مستوى الجامعة والكليات.

رابعاً: لاحظ فريق البحث أن أغلب البحوث المنجزة في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية هي بحوث فردية، مما يحرم الباحثين من التواصل والتكامل فيما بينهم، والقيام ببحوث تتجاوز التخصص الواحد، والانفتاح على الحقول المعرفية والمناهج المتعددة. ولهذا يوصي الفريق البحثي بتشكيل فرق بحثية بيئية على مستوى الكليات والمراكز، أو فيما بينها؛ لتعميق البحث البيئي وتوسيعه وتحويله إلى ثقافة بحثية في الجامعة.

خامسًا: تبنيَّ الفريق البحثي نموذجًا لقياس البينية وطبَّقه في إجراء هذه الدراسة، ووجد أنه أسهم في تحليل ودراسة توجهات الأساتذة نحو البينية، في غياب نموذج متفق عليه بين الباحثين في العالم على كيفية قياس البينية. ولهذا يوصي الفريق البحثي بتطوير نموذج قياس البينية المطبق في هذا البحث؛ ليكون أداة تساعد الباحثين في إجراء بحوثهم البينية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. ابن حزم، علي بن أحمد. رسالة مراتب العلوم ضمن: رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق إحسان عباس، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1983، ج4.
2. أبو السعود، عباس. أزهير الفصحى في دقائق اللغة، القاهرة: دار المعارف، ط2، 1988.
3. أبو حسوبه، أحمد محمود. «أثر التطور التقني في الفقه»، مجلة الشهاب، مج5، ع1 (2019). <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/82339>
4. أداخيا، يامنة. «تكاملية علوم الوحي واللسان والكون المعرفية والشهود الحضاري»، مجلة التراث، مج11، ع2 (2021).
5. إدريس التكاوي، «نظرية المعرفة عند الشاطبي: دراسة في منهج تكامل العلوم وتداخلها قضايا ونماذج»، أعمال الندوة العلمية الدولية: نظرية المعرفة والسياق الكوني المعاصر - التكييفات المرجعية والمستلزمات العملية، الرابطة المحمدية للعلماء، 2015.
6. باشة، عبد الحليم مهور. «دور التكامل المعرفي بين علوم الوحي وعلوم الإنسان في فهم الواقع»، مجلة نماء، ع1 (2016)، ص 172 - 208. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Re-cord/937929>
7. بخوش، عبد القادر. «أوليات البحث العلمي في علم الأديان في الجامعات العربية»، ضمن: مجموعة باحثين، أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، الدوحة: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ط1، 2020.
8. بلعقروز، عبد الرزاق. «التخصصية التكاملية والموضوعية المتحيزة: كيف نعمل بمهدين المفهومين في المراكز البحثية»، مجلة نماء، ع6-7 (2018).
9. بن بودينة، عمرز «مناهج البحث في الدراسات الإسلامية المعاصرة، الأزمات والمقومات»، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، الحلقة، الجزائر، مج11، ع5 (يوليو 2022). <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/195592>
10. بن سراي، نصر الدين. «علاقة الرؤية إلى العالم بالتكامل المعرفي (مدونة الغزالي أنموذجا)»، ال معيار، مج20، ع40 (2015). <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18048> تم الاسترجاع في 23/4/2023.

11. بن عمر، محمد. «التداخلية في العلوم الاسلامية: مقدمات أولية»، شبكة ضياء للمؤتمرات. <https://diae.net/17104> تم الاسترجاع يوم 20/1/2022.
12. بن عمر، محمد. «التداخلية بين العلوم في التراث العربي الإسلامي وأثرها على الدرس المصطلحي»، مجلة التفاهم، مج15، ع55-56 (31 مارس/آذار 2017).
13. بن عمر، محمد. «التداخلية في العلوم الاسلامية: مقدمات أولية»، شبكة ضياء للمؤتمرات، تم الاسترجاع يوم 20/1/2022. [/https://diae.net/17104](https://diae.net/17104)
14. بنجلون، فطيمة الزهراء مداني. «التكامل المعرفي بين العلم الإسلامية والإنسانية من خلال الموسوعات النوازلية: المعيار الجديد للمهدي الوزاني أنموذجا»، مجلة التراث، مج11، ع5 (2021). <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/195571>
15. بوبر، كارل. أسطورة الإطار: في دفاع عن العلم والعقلانية، ترجمة منى طريف الخولي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2003.
16. ثابت العاني، وجيهة. «اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو الدراسات البيئية في كلية التربية بجامعة السلطان قابوس»، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، مج7، ع3 (2016).
17. الحفار، سعيد. «تطبيق التربية البيئية اعتمادا على ترابط العلوم»، وقائع ندوة الانسان والبيئة، سلطنة عمان: مكتب التربية العربي لدول الخليج ووزارة التربية والتعليم والشباب، 1988.
18. الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر. مختار الصحاح، بيروت: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، ط5، 1420هـ/ 1999م.
19. الرويح، مشاري. «التجسير المعرفي: الرؤية والمنطلقات والمسارات»، مجلة تجسير، مج1، ع1 (2019).
20. الزويني، عبد الفتاح. «علوم الوحي والعلوم الدقيقة: تجليات التوافق والتداخل (الأحكام الفقهية أنموذجا)»، مجلة نماء، ع4-5 (2018).
21. صالحين، محمد. «الدراسات البيئية تفتح آفاقًا جديدة في البحث العلمي»، في حوار مع الأستاذ السنوسي محمد السنوسي (2019). أنظر <https://islamonline.net/محمد-صالحين-الدراسات-البيئية>
22. العادل، مصطفى. «تداخل المعارف ونحاية التخصص لمحمد همام: عرض وتحليل»، مجلة نماء، ع13 (2021).
23. عبد الرحمن، طه. تجديد المنهج في تقويم التراث، الدار البيضاء: المركز الثقافي المغربي، ط2، د.ت.

24. الفوزان، بدرية بنت محمد. «برامج الدراسات البيئية في التخصصات الشرعية واحتياجات سوق العمل»، مجلة العلوم التربوية، مج32، ع1، (2020).
25. لطيفة الكعبي، النموذج المعياري للمقررات البيئية، الدوحة: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2019.
26. محمود، عبد الرزاق مختار. «الدراسات والبحوث البيئية مدخل لتطوير الدراسات التربوية في الوطن العربي»، مجلة جامعة مطروح للعلوم التربوية والنفسية، مج 2 ع 4 (2022).
27. مرحبا، إسماعيل غازي. الدراسات البيئية وأثرها في تجويد العلوم الشرعية: علم الفقه نموذجاً، مكة: مركز بحوث الدراسات الإسلامية، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، 2021.
28. مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الدراسات البيئية، الرياض: جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، 2017.
29. الملكاوي، فتحى. منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي: 201.
30. مندبل، محمد. «من أجل التكامل بين الدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية: بحث في الدواعي والفوائد والعوائق»، المجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع5 (ربيع 2016).
31. مونة، أحمد. «أولويات البحث في أصول الفقه»، ضمن: مجموعة باحثين، أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، الدوحة: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ط1، 2020.
32. النجار، عبد المجيد. «نظرية التكامل المعرفي عند ابن خلدون»، مجلة تفكير، ع2، (2011).
33. همام، محمد. التداخل المعرفي: دراسة في المفهوم»، المؤتمر العلمي الدولي - التكامل المعرفي ودوره في تمكين التعليم الجامعي من الإسهام في جهود النهوض الحضاري في العالم الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي وجامعة أوبوكر بلقائد - تلمسان وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، 2010.
34. همام، محمد. «أثر الفلسفة والمنطق في العلوم الإسلامية نقد وتركيب- مدخل إلى بحث ابستمولوجي في العلوم الإسلامية»، ضمن: أعمال الندوة العلمية الدولية: أزمة منهج أم أزمة تنزيل؟، الرباط: الرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب، 2010.
35. همام، محمد. تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي: دراسة في العلاقات بين العلوم، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2017.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Andresen, Nancy, C. Facilitating Interdisciplinary Research, Washington DC: The National Academies press, 2004.
2. Klein, Julie Thompson. "Typologies of Interdisciplinarity: The Boundary Work of Definition," In: Robert Frodeman (ed.), The Oxford Handbook of Interdisciplinarity, Oxford: Oxford University Press, 2nd ed, 2017.

الملاحق:

الملحق رقم (1): استمارة قياس البينية الأولية

	عنوان البحث
	الملخص
	جهة النشر
	سنة النشر
	الرابط
	المؤلفون واختصاصهم
	البريد
	بينية الورقة
	الموضوع
	المنهج
	الحقول المعرفية/ التخصصات/ المجالات

الملحق رقم (2): استمارة قياس البينية النهائية

	العنوان
	المصطلحات/ المفاهيم
	المنهج
	حقول المعرفة/ التخصصات
	النتيجة
	المراجع
	تخصص الباحث

الملحق رقم (3): استمارة المقابلة:

الأسئلة	الأهداف/ المبررات
1	ما أفكاركم حول الدراسات البيئية؟ قد يتحدث المشاركون عن مفاهيم مختلفة عن البيئية، وتكشف عن وعي المشاركين بها
2	حسب رأيكم، ما أهمية الدراسات البيئية في مجال البحث العلمي؟ الكشف عن مدى الوعي بأهمية البيئية عند المشاركين
3	هل لديكم تجارب في مجال الدراسات بيئية؟ وكيف تقيمونها؟ الكشف عن ممارسات المشاركين للبيئية، والنماذج التي بها يقاربتون الموضوعات البيئية في البحث
4	ما الصعوبات التي تواجه الدراسات البيئية في مجال البحث العلمي بشكل عام؟ تواجه البحث البيئي عمومًا للكشف عن الصعوبات النظرية والعملية التي يراها المشاركون بأنها تواجه البحث البيئي عمومًا
5	ما الصعوبات التي تواجه الدراسات البيئية في جامعة قطر؟ الكشف عن الصعوبات التي يواجهونها في البحث البيئي في جامعة قطر، سواء أكانت معرفية، أم مؤسسية، أم شخصية
6	كيف يمكن تجاوز الصعوبات التي تواجه الدراسات البيئية في جامعة قطر؟ استقراء مقترحات المشاركين في الطرق التي يمكن بها تجاوز الصعوبات المعرفية والمؤسسية
7	ما آفاق الدراسات البيئية عمومًا، وفي جامعة قطر بوجه خاص، وماذا تقترحون؟ استكشاف مستقبل البيئية في رأي المشاركين

الملحق رقم (4): جدول رقم (1): يبين عدد الأساتذة في الأقسام الثلاثة

عدد الأساتذة	القسم
21	القرآن والسنة
35	العقيدة والدعوة
20	الفقه وأصوله

الملحق رقم (5): جدول توضيحي لتحليل البحوث البينية في قسم القرآن والسنة:

ملاحظة	حقول المعرفة	المناهج المستعملة	المعايير غير المتحققة	المعايير المتحققة	البحث
لا توجد نتيجة تكاملية للبحث كما ان البحث لا صلة له بتخصص الباحث	الفلسفة القديمة واللاهوت النصراني والفلسفة الإسلامية	التحليلي، الاستقرائي	1	4	ك1-1
البحث توفرت فيه المعايير الخمسة للبينية	الدراسات القرآنية، وعلم اللسانيات	الوصفي، الاستقرائي	0	5	ك2-1
لا توجد نتيجة بينية؛ البحث بيني، ولكنه بين حقول معرفية من خارج العلوم الشرعية وخارج تخصص الباحث، والمفترض أن البينية تكون خادمة لتخصص الباحث	مناهج التعليم وعلم الأوبئة	الاستقرائي، التحليلي، الاستنباطي	1	4	ك2-1
البحث توفرت فيه المعايير الخمسة للبينية	الفقه الإسلامي، القانون الدولي	الاستقرائي، التحليلي، النقدي، الاستنباطي		5	ك2-2
البحث غاب عنه التوازن في المراجع، والنتيجة ليست بينية. كما يلاحظ قلة استثمار الباحث لتخصصه الأصلي	الفكر الإسلامي، الإعلام الجديد	الاستقرائي، الوصفي	2	3	ك3-1
عدم ظهور أثر الدراسة الميدانية في النتيجة	تعليم القرآن، مناهج التعليم	الاستقرائي، التحليلي، الدراسة الميدانية	1	4	ك3-2
البحث توفرت فيه المعايير الخمسة للبينية	الدراسات القرآنية، الفلسفة اللسانيات	الاستقرائي، الوصفي		5	ك4
البحث توفرت فيه المعايير الخمسة للبينية	علم الحديث التاريخ، الفقه، أصول الفقه، الفلسفة	الوصفي، التحليلي، النقدي		5	ك5
المراجع؛ لا يوجد توازن في المراجع، حيث تغيب المراجع الطبية رغم أن الموضوع له علاقة بالطب	العقيدة، الطب	الاستقرائي، الوصفي، التحليلي، الاستنباطي	1	4	ك6

الملحق رقم (6): جدول رقم (3): جدول توضيحي لتحليل البحوث البينية في قسم العقيدة والدعوة:

ملاحظة	حقول المعرفة	المناهج المستعملة	المعايير غير المتحققة	المعايير المتحققة	البحث
	علم الأخلاق، الفقه، إدارة الأزمان	الاستقرائي، الوصفي	0	5	ع1-1
	العلوم الإسلامية، التاريخ، التربية	الاستقرائي، الوصفي، التحليلي، المقارن	0	5	ع1-2
	الدراسات القرآنية، العمران، الأخلاق	التاريخي، التحليلي، الاستقرائي	0	5	ع2
لا تظهر البينية في النتيجة	تاريخ الأديان، الفلسفة	التاريخي، الاستقرائي، التحليلي، الاستنباطي	1	4	ع3-1
البينية لا تظهر في النتيجة	الفلسفة، الدراسات الحضارية، التاريخ، الفكر الإسلامي	الوصفي، التاريخي، التحليلي	1	4	ع3-2
لا يوجد توازن في المراجع	السياسة الشرعية، السياسة، الإدارة، أصول الفقه، مقاصد الشريعة، العقيدة، الفلسفة	الاستقرائي، الوصفي، النقدي، الاستنباطي	1	4	ع4
	أدب السجون، التاريخ، الفكر السياسي، الفلسفة السياسية، النظم السياسية، التاريخ السياسي	التحليلي، دراسة حالة	0	5	ع5-1
	الفكر السياسي، التاريخ السياسي، التاريخ الأوروبي	الاستقرائي، التاريخي، التحليلي، النقدي	0	5	ع5-2
	دراسات قرآنية وحديثية، وعلم الاجتماع السياسي	التاريخي، التحليل الدلالي	0	5	ع5-3
	الفكر السياسي، الفلسفة السياسية، التاريخ السياسي، الاجتماع السياسي، والسياسة الشرعية	الوصفي الاستكشافي، التحليلي، النقدي	0	5	ع5-4
الاعتماد على المنهج التحليلي فقط، ولم يوظف مناهج أخرى	علم الاجتماع السياسي، فلسفة القيم، تاريخ الفكر، الفكر الإسلامي	التحليلي	1	4	ع5-5

ع5-6	5	0	الاستقراقي، التاريخي، التحليلي، النقدي	الفكر السياسي، التاريخ السياسي، التاريخ الأوروبي
ع5-7	4	1	التحليلي	علم الاجتماع السياسي، فلسفة القيم، تاريخ الفكر، الفكر الإسلامي
ع5-8	5	0	التحليلي، التاريخي	علم الاجتماع السياسي، تاريخ المغرب العربي، الفكر السياسي
ع5-9	5	0	التحليلي، النقدي	الفكر السياسي، الفلسفة السياسية، التاريخ السياسي، الاجتماع السياسي
ع5-10	5	0	التحليلي، التاريخي	علم الاجتماع السياسي، الفكر السياسي، التاريخ السياسي
ع5-11	5	0	التحليلي، الاجتماعي، التاريخي	علم الاجتماع السياسي، الفكر السياسي، التاريخ السياسي
ع5-12	5	0	التأصيلي، التحليلي	علم الاجتماع السياسي، السياسة الشرعية
ع5-13	5	0	التحليلي، التاريخي	علم الاجتماع السياسي، الفكر السياسي، التاريخ السياسي
ع5-14	5	0	التحليلي، التاريخي	علم الاجتماع السياسي، الفكر السياسي، التاريخ السياسي
ع5-15	3	2	لم يذكر المنهج	الاجتماع السياسي، الفكر الإسلامي
ع5-16	4	1	لم يذكر المنهج	الاجتماع السياسي، السياسة الشرعية
ع5-17	4	1	لم يذكر المنهج	التاريخ، الاجتماع السياسي
ع5-18	4	1	لم يذكر المنهج	الاجتماع السياسي، التاريخ

ع6-1	5	0	الاستقراي، التاريخي، الوصفي	الاستغراب، الفكر الإسلامي، التاريخ، العقيدة الأديان، أدب الرحلات، علم الكلام
ع6-2	5	0	التاريخي، الوصفي، التحليلي، استبانة	الفقه، علوم الحديث، علوم القرآن، التاريخ، علم الاجتماع، العلوم الصحية، علم النفس
ع6-3	5	0	الاستقراي، التاريخي، التحليلي	علم الاجتماع، الدراسات الحضارية، السيرة
ع7-1	5	0	التحليلي، المقارن	السياسة الشرعية، مقارنة الأديان، علم الاجتماع الديني
ع7-2	5	0	الوصفي، التحليلي، الاستقراي	التاريخ، والقانون، الفقه، الطب، الأخلاق، مقارنة الأديان
ع7-3	5	0	الاستقراي، والتحليلي، المقارن	السياسة، الحضارة، الفكر الإسلامي، الفلسفة العامة، المنطق، الأديان، علم النفس
ع7-4	5	0	التحليلي، المقارن	تاريخ الأديان، وعلم الاجتماع، الفلسفة، التربية، الدراسات الشرعية، التاريخ
ع8-1	5	0	التحليلي، النقدي، الاستقراي، التحليلي	الاستشراق، الفلسفة، حوار الأديان، علم الاجتماع، العقائد
ع8-2	5	0	الاستقراي، التحليلي، المقارن	الدراسات الحضارية، علم اجتماع، حوار الأديان، الفكر السياسي
ع8-3	5	0	التحليلي، النقدي	التصوف، علم الجمال، الفن، الأديان، اللغة
ع8-4	5	0	التاريخي، الاستقراي، التحليلي، النقدي	حوار الحضارات، الاستشراق، علم الأديان، الفكر الإسلامي، الفلسفة
ع9-1	5	0	الوصفي، التحليلي، المسيحي (الاستبيان والمقابلة)	اللغة، علم نفس، التربية والتعليم
ع9-2	4	1	الوصفي، التحليلي، النقدي	علم النفس، التعليم وتكنولوجيا التعليم، التربية، القيم والأخلاق
ع9-3	5	0	الوصفي، التحليلي، الاستقراي	علوم القرآن، الحديث، الفقه، مقارنة الأديان، دراسات النوع الاجتماعي

ع9-4	5	0	الوصفي، التحليلي، الميداني	علم الحديث، علم الاجتماع، دراسات (الجنندر)
ع10	5	0	الوصفي، الاستقرائي، الاستنباطي	علوم التربية، التصوف، علم النفس
ع11-1	5	0	التأصيلي، الوصفي، التحليلي	مناهج إصلاح الفكر الإسلامي، فلسفة العلوم
ع11-2	3	2	المنهج التحليلي	مقاصد الشريعة، فلسفة القيم ليس هناك توازن في المراجع، كما أنه اعتمد منهجًا واحدًا
ع11-3	4	1	التحليلي، النقدي	الفكر الإسلامي الحديث، الفلسفة الغربية ليست هناك بينية واضحة في النتيجة
ع11-4	5	0	الوصفي، التحليلي، التاريخي	التخطيط الاستراتيجي، الدعوة، التربية الإسلامية
ع12	5	0	التحليلي، النقدي، المقارن	فلسفة العلوم، الفلسفة، الدراسات الحضارية، تاريخ العلوم
ع45				33 بحثًا تنطبق عليه معايير البينية كلها 6 أبحاث فيها بينية كاملة، لكنها خارج التخصصات الشرعية 4 أبحاث ليس فيها توازن في المراجع 4 أبحاث لا تظهر البينية في نتائجها 3 بحوث اعتمدت على منهج واحد 1 بحث لا تظهر فيه بينية النتيجة والمراجع

الملحق رقم (7): جدول رقم (4): جدول توضيحي لتحليل البحوث البينية في قسم
الفقه وأصوله:

ملاحظة	حقول المعرفة	المناهج	المعايير غير المتحققة	المعايير المتحققة	البحث
الباحث ذاته له خلفية بينية، حيث إنه مختص في أكثر من حقل علمي	الاقتصاد والتمويل، الفقه، القانون	التحليلي، الاستقرائي، المقابلة	0	5	ف1-1
الباحث ذاته له خلفية بينية، حيث إنه مختص في أكثر من حقل علمي	الفلسفة السياسية، الجغرافيا السياسية (جيوبوليتيك)، الأمن، التخطيط الاستراتيجي	الاستقرائي، الوصفي والتحليلي، والنقدي	0	5	ف1-2
الباحث ذاته له خلفية بينية، حيث إنه مختص في أكثر من حقل علمي	الفلسفة السياسية، السياسة الشرعية، التاريخ	الاستقرائي، التحليلي	0	5	ف1-3
الباحث ذاته له خلفية بينية، حيث إنه مختص في أكثر من حقل علمي	السياسة الشرعية، القانون، السياسة العامة، الدراسات الحضارية، التاريخ	الاستقرائي، التحليلي	0	5	ف1-4
دراسة نظرية وتطبيقية	العلوم الاجتماعية، فلسفة العلوم، علم اجتماع المعرفة، الثقافة، الفكر الإسلامي	الاستقرائي، التحليلي، النقدي، المقارن	0	5	ف1-5
الباحث ذاته له خلفية بينية، حيث إنه مختص في أكثر من حقل علمي	الفلسفة، الكلام، المنطق، اللاهوت، دراسة الأديان، الكتاب المقدس	التحليلي، النقدي	0	5	ف1-6
الباحث ذاته له خلفية بينية، حيث إنه مختص في أكثر من حقل علمي	العلوم الاجتماعية، فلسفة العلوم، التربية، الثقافة، علم الاجتماع، العلاقات الدولية	الاستقرائي، التحليلي، النقدي، المقارن	0	5	ف1-7
الباحث ذاته له خلفية بينية، حيث إنه مختص في أكثر من حقل علمي	علم الكلام، الفلسفة، التاريخ	الوصفي، الاستقرائي، النقدي، المقارن	0	5	ف1-8
الباحث ذاته له خلفية بينية حيث إنه مختص في أكثر من حقل علمي	السياسة، السياسة الشرعية، الفلسفة	الاستقرائي، الوصفي، النقدي، المقارن	0	5	ف1-9
عمل فريق من تخصصين	مقاصد الشريعة، التربية، علم النفس	الوصفي، الاستنباطي، الاستقرائي	0	5	ف2-1
عمل فريق من تخصص واحد	مقاصد الشريعة، الاقتصاد	الوصفي، التحليلي، الاستقرائي	0	5	ف2-2
عمل فريق من تخصصات مختلفة	أصول الفقه، علم المصطلح، لسانيات المدونة	الوصفي، التاريخي، الاستقرائي	0	5	ف2-3

دراسة ميدانية	فقه الأسرة، الاقتصاد	التحليلي، الدراسة الميدانية	0	5	4-2ف
عمل فريق من تخصص واحد					
عمل فريق من تخصصين	الفقه، المقاصد، علم النفس، القانون الدولي	الاستقرائي، التحليلي، الوصفي، المقارن	0	5	5-2ف
عمل فريق من تخصص واحد	الفقه، أصول الفقه، علم النفس	الوصفي، التحليلي	0	5	6-2ف
لم تتحقق البيئية في النتيجة والمراجع	الفقه، علم البيئة	الوصفي، الاستقرائي	2	3	1-3ف
لا يوجد توازن في المراجع	الصرفية الإسلامية، الاقتصاد والتمويل	الوصفي، التأصيلي، النقدي	1	4	2-3ف
	المعاملات المالية، الاقتصاد	التأصيلي، التحليلي، المقارن، النقدي	0	5	3-3ف
لم يرجع إلى مراجع من حقول أخرى	فقه المعاملات المالية، الاقتصاد والتمويل	التحليلي، التأصيلي، الاستقرائي	1	4	4-3ف
	علم الأوبئة، الفقه، الاقتصاد والتمويل	الوصفي، التحليلي	0	5	1-4ف
	مقاصد الشريعة، الصرفية الإسلامية، التقنية الرقمية، الاقتصاد والتمويل	الوصفي، التحليلي	0	5	2-4ف
	الفقه، أصول الفقه، علم الطب	الوصفي، التحليلي، المقارن، النقدي	0	5	5ف
لا يوجد توازن في المراجع، ولا نتيجة بيئية وقد نبه على أهمية التكامل المعرفي	السياسة الشرعية، علم السياسة، القانون الدستوري، المقاصد، الفكر السياسي	التحليلي، التأصيلي، النقدي	2	3	6ف
قليل المراجع، كما أنه اعتمد على منهج واحد فقط	الفقه، الإعلام والاتصال	التحليلي	2	3	7ف
	الفقه، القانون	الوصفي، التحليلي، المقارن	0	5	8ف
	الفقه، القانون	التحليلي، المقارن	0	5	9ف
21 بحثاً حَقَّقَت معايير البيئية كلها					26
5 أبحاث لم تحقق معياراً أو أكثر					
بجنان (2) لم يحقق معيار النتيجة					
بحث واحد (1) لم يحقق معيار المنهج والمراجع					
بجنان (2) لم يحقق معياري المراجع والنتيجة					
رغم قلة عدد البحوث التي لم تحقق معيار النتيجة في البيئية، لكن النتيجة من أهم معايير البيئية، التي تهدف إلى تحقيق التكامل، فإذا لم يحققها الباحث، فإنه افتقد معياراً ضرورياً يفقد البحث ثمرته.					

الفصل الثالث

واقع البيئية في المنشورات العلمية لأساتذة جامعة قطر: استكشاف حالة قسم الشؤون الدولية ومركز دراسات الخليج

علي باكير، وعبد العزيز الخال



واقع البيئية في المنشورات العلمية لأساتذة جامعة قطر: استكشاف حالة قسم الشؤون الدولية ومركز دراسات الخليج¹

علي باكير²، عبد العزيز الخال³

مقدمة:

تُعدُّ البيئية أمراً بالغ الأهمية في دراسات الشؤون الدولية؛ لأنها تسمح بفهم أكثر شمولاً للقضايا المعقدة المطروحة، إذ يؤكد كل من ستانلي توبس (S. Toops)، ومارك بيترسون (M. Peterson)، وشيلدون أندرسون (S. Anderson)، على الطبيعة متعددة التخصصات للدراسات الدولية، والتي تشمل التاريخ والسياسة والقانون وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والاقتصاد واللغة الأجنبية، ويشدّد الباحثون على أهمية العمل متعدد التخصصات في دراسات الشؤون الدولية، لأنه يُتيح فهماً أكثر شمولاً ودقة للقضايا العالمية⁵. ويجادل ديفيد لونج (D. Long) بأن دراسة العلاقات الدولية دراسة بيئية من خلال ثلاثة أنماط من البيئية، وهي: تعدد الاختصاصات، وعبور التخصصات،

(1) التوصيات المتعلقة بمخرجات الدراسة لم تُدمج في هذا النص، وإنما أُعدت بشكل منفصل.

(2) باحث رئيس، مركز ابن خلدون للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قطر، abakir@qu.edu.qa

(3) باحث رئيس، مركز ابن خلدون للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قطر، abdellaziz.elkhal@qu.edu.qa

(4) يُعيّر فريق البحث عن امتنانه للطلبة نورة عبد الملك، ونورس المناصرة، ومصطفى ألتنتاش في المساعدة على جمع البيانات المتعلقة بهذا البحث.

5) S. Toops, M. Peterson & S. Anderson, **International Studies: An Interdisciplinary Approach to Global Issues** (New York: Routledge, 4th ed, 2018). <https://doi.org/10.43249780429495151/>

والتخصصات الجديدة، مما يُسلط الضوء على الطبيعة المتنوعة لهذا المجال⁶. بينما يُناقش ستيف بيتف (S. Yetiv) دور التاريخ في العلاقات الدولية، ويدعو إلى اتباع نهج متكامل يعتمد على تخصصات متعددة في دراسة العلاقات الدولية⁷.

وفقًا لفاطمة شايان (F. Shayan)⁸، مرت دراسات العلاقات الدولية (IR) بثلاث مراحل منذ عام 1919؛ في المرحلة الأولى، اجتمعت العديد من الاهتمامات متعددة التخصصات لتشكيل العلاقات الدولية، وكان هذا التنوع بين التخصصات مفيدًا لبعض التخصصات الأخرى أيضًا. في المرحلة الثانية (1950-1980)، أصبحت العلاقات الدولية أكثر وضوحًا، مع ظهور مفاهيمها الأساسية حول القوة والحرب والأمن باعتبارها مجالًا فرعيًا للعلوم السياسية. جاء عام 1981 بالمرحلة الثالثة، عندما أطلق بعض العلماء غير المقتنعين بالمفهوم التقليدي للعلاقات الدولية، دراسات متعددة التخصصات. وقد أدت القضايا الناشئة لاحقًا، مثل الصراعات العرقية وتغير المناخ وأمن الطاقة، إلى صعوبة استخدام المفاهيم التقليدية للعلاقات الدولية في إنشاء أجندة بحثية متماسكة.

وفي محاولة للتغلب على هذه الصعوبة، كما على غيرها من الصعوبات التي تعترض العمل البيئي في العلاقات الدولية، تم اقتراح العديد من الأفكار والطرق والمناهج الجديدة

6) D. Long, "Interdisciplinarity and the Study of International Relations," In: Pami Aalto, Vilho Harle & Sami Moisio (eds), **International Studies: Interdisciplinary approaches** (USA, Palgrave, 2011).

7) S. Yetiv, "History, International Relations, and Integrated Approaches: Thinking about Greater Interdisciplinarity Get access Arrow," **International Studies Perspectives**, Vol. 12, No 2 (May 2011), pp. 94-118. <https://academic.oup.com/isp/article/121848129/94/2/>

8) F. Shayan, "Interdisciplinarity and the Emerged Shift in the Study of International Relations," **Millennium**, Vol. 41, No. 3 (2013), pp. 669-678. <https://doi.org/10.11770305829813484635/>

خلال العقدين الماضيين، سواءً ما يتعلّق منها بالبيئية بشكل عام، وفي البيئية في العلاقات الدولية بشكل خاص. فعلى المستوى الأول، يُعد كتاب «التعاون البيئي: علم معرفي ناشئ» (Interdisciplinary Collaboration: An Emerging Cognitive Science) الذي حرره شارون ديري (S. Derry)، وكريستين شون (C. Schunn)، ومورتون آن غرينسبوتشر (M. A. Gernsbacher)، من الكتب الأولى التي تحدّثت عن البيئية كعلم معرفي ناشئ، حيث سعى الباحثون إلى لفت الانتباه إلى الحاجة الماسة لدراسة إشكالات سيرورات البحث البيئي، بهدف التفكير في الوضع الراهن للمعرفة فيما يتعلق بالسياقات البيئية التي يتم فيها تحقيق المعرفة البيئية⁹.

ويقدّم آلان ريبكو (A. F. Repko) وريك زوستاك (R. Szostak) في كتابهما «البحث البيئي: العملية والنظرية» (Interdisciplinary Research: Process and Theory) آلية لإجراء بحث متعدد التخصصات بالاعتماد على دمج مجموعة من النظريات تشمل العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث يقدم الكتاب مجموعة من العمليات والتقنيات السلسلة والمتكاملة في سبيل إنتاج فهم أكثر شمولاً وقابلية للتطبيق¹⁰. أما بيانكا فيني-باتيستا (B. Vienni-Baptista)، وإيزابيل فليتشر (I. Fletcher) وكاثرين ليال (C. Lyall) فقد ركّزوا على كيفية إجراء البحوث البيئية لأكثر من تخصص علمي، وقدموا عملهم «أسس البحث البيئي والعابرة للحدود التخصصية» (of interdisciplinary and foundations).

9) S. J. Derry, C. D. Schunn & M. A. Gernsbacher, **Interdisciplinary Collaboration: An Emerging Cognitive Science** (New York, Psychology Press, 2013).

10) A. F. Repko & R. Szostak, **Interdisciplinary Research: Process and Theory**, (London, SAGE, 4th, 2021).

(transdisciplinary research)¹¹، كنموذج عملي اعتمد أسلوب البينية في تحرير الكتاب.

وفي مجال العلاقات الدولية بالتحديد، يسهم كتاب «دراسات دولية: مقاربات بينية» (International Studies: Interdisciplinary Approaches)¹² في تعزيز هذا النمط من البحث البيني؛ حيث حاول كل من بامي آلتو (P. Aalto)، وفيلهو هارلي (V. Harle)، وسامي مويسيو (S. Moisio) تقديم اتجاهات جديدة للدراسات الأكاديمية في العلاقات الدولية، باعتبارها دراسات بينية بالدرجة الأولى. وهو ما يؤكد كل من ستيف بيتف (S. A. Yetiv) وباتريك جيمس (P. James) في مقالهما المشترك الذي حمل عنوان «تطوير المقاربات البينية للعلاقات الدولية» (Advancing Interdisciplinary Approaches to International Relations)، حيث يؤكدان على أن الاعتماد على المقاربة البينية يُعزِّز فهم العلاقات الدولية، وما تجبل به من صراع القوة وتجاوزاتها، مما يتيح للباحثين والمهتمين القدرة على الاقتراب أكثر من الواقع، كما هو موجود، وليس كما تريده النظريات والتصورات، متجاوزين بذلك تعريف مجال العلاقات الدولية، من حيث التنظيم الدولي، أو التركيز على الظواهر المتكررة في السياسة العالمية أو توازن القوة، إلى الاقتراب بشكل أكبر من الأمور العملية التي تسهم في صناعة القرار¹³.

11) B. Vienni-Baptista, I. Fletcher & C. Lyall, foundations of interdisciplinary and **transdisciplinary research** (Great Britain: Bristol University Press, 2023).

12) P. Aalto, V. Harle & S. Moisio, **International Studies: Interdisciplinary approaches** (USA: Palgrave, 2011).

13) S. A. Yetiv & P. James “Pushing Boundaries in the study of International Rlation,” In: S. A. Yetiv & P. James (eds), **Advancing Interdisciplinary Approaches to International Relations** (USA: Palgrave Macmillan, 2017), pp. 115-.

ويرتكز بيتف وزملاؤه في توجُّههم هذا على تعريف بيليوغرافيا أكسفورد (Oxford Bibliographies) للعلاقات الدولية، والذي يفيد أنه «عادة ما تشير العلاقات الدولية إلى دراسة الشؤون السياسية والتفاعل السياسي بين الدول، إلا أن هذا المجال أصبح يغطي اليوم مجموعة كاملة من العلاقات الثقافية والاقتصادية والقانونية والعسكرية والسياسية لجميع الدول ومكوناتها السكانية، بالإضافة إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية والمنظمات الدولية»¹⁴، وذلك كأرضية جديدة لاعتماد أبعاد معرفية جديدة تسهم في إنتاج مقارنة أكثر عمقاً وشمولية.

وفي هذا السياق، تسعى دراستنا الحالية إلى استكشاف واقع البينية، ومدى انعكاس الأهمية المتزايدة للعمل البيني، وتطبيقاته في بحوث أستاذة جامعة قطر وباحثيها، والمشاكل والعقبات أو التحديات التي تواجه هذا العمل، وذلك بالاعتماد بشكل خاص على دراسة المنشورات العلمية للأقسام والبرامج التابعة لكلية الآداب والعلوم، وتحديدًا قسم العلاقات الدولية (علاقات دولية، وسياسة وتخطيط وتنمية)، ومركز دراسات الخليج.

أهمية الدراسة وأهدافها

تأتي أهمية هذه الدراسة في إطار مشروع بحثي أوسع لدراسة البينية في بحوث أستاذة جامعة قطر، وتُعد من المحاولات الأولى التي يتم تبنيها في الجامعة؛ لإجراء مسح وتقييم لبحوث أستاذة جامعة قطر وباحثيها من الناحية البينية، كمًّا ونوعياً؛ لمعرفة مواطن القوة والضعف، والعقبات والقيود، والتحديات والاتجاهات المستقبلية للبحث البيني في الجامعة. كما تندرج هذه الدراسة في سياق اهتمام مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة قطر بتطوير العمل البيني، وتعكس الجهود الحثيثة التي يبذلها المركز لتعزيز البينية من الناحية النظرية والتطبيقية في المجالين التدريسي والبحثي بالجامعة.

14) Ibid, p. 04.

وفي هذا الإطار تحديداً، تعتبر هذه الدراسة، والمشروع الأوسع الذي تنتمي إليه، مكتملة للجهود السابقة لمركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية في الاشتغال والاشتباك مع البينية. إذ سبق للمركز أن قام بإعداد دراسة تهدف إلى إنشاء نموذج معياري للمقررات البينية في التعليم الجامعي، بالاعتماد على دراسة عدد من الحالات، واختبار عدد من مقررات جامعة قطر، من بينها مقرّر الفكر السياسي في الإسلام التابع لقسم العلاقات الدولية، في كلية الآداب والعلوم بجامعة قطر. كما يبذل المركز جهوداً حثيثة يسعى من خلالها إلى تأصيل وتطوير المقاربات البينية في المؤسسات الأكاديمية على مستوى البحث العلمي، نظراً لما تتيحه هذه المقاربات من رؤية أكثر تكاملية لفهم الطبيعة البشرية والظواهر الاجتماعية. وفي سبيل ذلك، يصدر المركز مجلة تجسير التي تعنى بالدراسات البينية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ويعقد مؤتمراً سنوياً يعتمد المقاربة البينية كمعيار رئيس في معالجة موضوعاته، كما ينظم «ندوة تجسير» الدورية التي تُعنى ببحث إمكانات التجسير في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وتهدف دراستنا إلى استكشاف واقع البينية التي يتم توظيفها في بحوث أساتذة جامعة قطر من الناحية الكمية والزمنية والموضوعاتية، وإجراء مقارنة بين الأقسام المختارة، وداخل كل قسم، للخروج باستنتاجات من خلال تحليل البيانات التي يتم التوصل إليها، ودعمها بعمل نوعي من خلال الملاحظة والمقابلة. وتشمل دراستنا المنشورات العلمية للأساتذة والباحثين في قسم الشؤون الدولية، وبرنامج السياسة والتخطيط والتنمية، وبرنامج دراسات الخليج (مركز دراسات الخليج)، خلال السنوات الست الأخيرة، وتحديداً منذ العام 2018. تمّ اختيار هذه الوحدات؛ لأنها تابعة لكلية الآداب والعلوم، ومرتبطة أيضاً بقسم الشؤون الدولية، ولأنها تتكامل مع الوحدات التي تمّ اختيارها من قبل الباحثين الآخرين في المشروع الأوسع.

وخلال محاولة الدراسة استكشاف واقع البيئية في بحوث أساتذة جامعة قطر في الوحدات الثلاث، تسعى إلى الإجابة على عدد من المسائل الفرعية المتعلقة بـ:

1. نسبة الأساتذة والباحثين المنخرطين في البحث البيئي قياساً بإجمالي الباحثين في هذه الوحدات الثلاث.
2. نسبة البحوث البيئية لأساتذة وباحثي الوحدات الثلاث قياساً بإجمالي المنشورات العلمية في هذه الوحدات.
3. أعضاء الفريق أو فرق العمل المنخرطة في البحث البيئي في هذه الوحدات.
4. الفترة الزمنية لتوزيع البحوث البيئية للباحثين في هذه الوحدات الثلاث.
5. اللغة المستخدمة في البحوث البيئية للوحدات الثلاث.
6. طبيعة المواضيع التي تمّ بحثها بيئياً وتوزّعها على الوحدات الثلاث.
7. تفسير النتائج المستخلصة من المعطيات السابقة.

نوع الدراسة والمنهج المستخدم

أ. نوع الدراسة

تندرج دراستنا ضمن الدراسات الاستكشافية، التي تُعتبر، كما يؤكد كل من أنانيا سواراج (A. Swaraj)¹⁵ وفيجايا مانيريكار وسوميت مانيريكار (V. Manerikar & S. Manerikar)¹⁶، ضرورة لتحديد مشاكل البحث، خاصة عندما تكون هناك

15) A. Swaraj, "Exploratory Research: Purpose And Process," **Parisheelan**, Vol. XV, No. 2 (2019), pp. 665670-. <http://crm.skspvns.com/wp-content/uploads/2020110-/09/Ananya-Swaraj.pdf>

16) V. Manerikar & S. Manerikar, A Note on Exploratory Research," **A Peer Reviewed Research Journal**, 1Vol. 7, No. 1 (2014), pp. 95-96. <https://api.semanticscholar.org/CorpusID:151349487>

معرفة محدودة في مجال معين لم يسبق أن خضع لأبحاث ودراسات، أو أن ذلك تمّ بشكل محدود جداً، وأقلّ مما ينبغي. وتوفر البحوث الاستكشافية فهماً للظاهرة أو المشكلة قيد الدراسة، وتُهدّ لأبحاث مستقبلية أكثر حسماً. يؤكد رالف كريستل (R. Krestel)¹⁷ على أهمية الواجهات المرئية في تحفيز البحث الاستكشافي، والذي يمكن أن يعزز تجربة المستخدم واكتساب المعرفة. يؤكد ليليانا أرانجو (2010)¹⁸ على أهمية الدراسات الاستكشافية باعتبارها رحلة اكتشاف، تتطلب مزيجاً من المعرفة النظرية والمنهجية، فضلاً عن استخدام أدوات وتقنيات مختلفة لجمع البيانات.

يتم اللجوء إلى الدراسات الاستكشافية عادةً عندما لا يكون قد تمّ بحث الموضوع أو الظاهرة من قبل، إمّا بشكل مُطلق أو كافٍ، ويراد دراسته بشكل عام، أو عندما لا تكون المشكلة محدّدة أو ظاهرة بشكلٍ جلي. وعليه، يتم إجراء الدراسات الاستكشافية لمحاولة فهم أفضل للظاهرة أو للتعرف بشكل أكبر على المشكلة، ولذلك، فإنّها لا تشغل بتقديم نتائج حاسمة أو قاطعة؛ لأن ذلك ليس من اختصاصها، كما أنّها لا تحاول تعميم النتائج. ولا تفرض الدراسات الاستكشافية هيكلية معيّنة للبحث بشكل مسبق، ولذلك فهي تتيح للباحث حرّية الحركة والبحث؛ استناداً إلى ما يحصل عليه من معلومات في مراحل لاحقة خلال دراسته للظاهرة.

تعتمد الدراسات الاستكشافية بشكل أساسي على البحث الكيفي، من خلال الوصف والتحليل العميق والاستنباط، ومحاولة إيجاد العلاقة الترابطية أو السببية إن وجدت. كما يستخدم أدوات متعددة للحصول على المعلومات، من بينها المجموعة البؤرية، والمقابلات

17) R. Krestel, G. Demartini & E. Herder, "Visual interfaces for stimulating exploratory search," Proceeding of the 11th annual international ACM/IEEE joint conference on Digital libraries – JCDL '11 (Ottawa, Ontario, Canada, June 2011), pp. 393–394. <https://doi.org/10.1145/1998076.1998151/>

18) L. Z. Arango, "Explorative study, a journey to discover," **Enfermería**, Vol. 28, No. 3 (2010). <https://doi.org/10.17533/udea.iee.7616>

الفردية، والملاحظة وغيرها من الطرق، بالإضافة إلى المصادر الثانوية المتعلقة بالنصوص الموجودة. لكن ذلك لا يمنع أيضًا من استخدام المنهج الكمي الذي من الممكن أن يصب في نهاية المطاف في تعزيز الإطار الكيفي، من ناحية الوصف والتحليل والاستنباط. وللبحوث الاستكشافية إيجابيات وسلبيات أو مزايا وعيوب، إذا صحَّ التعبير. وفي هذا السياق، يمكن القول إن من:

1. إيجابيات البحث الاستكشافي

- يُسهِّل فهم القضايا المعقدة: يساعد البحث الاستكشافي في تطوير فهم أعمق للقضايا المعقدة وغير المستكشفة من قبل، من خلال السماح للباحثين باكتساب رؤى ومعلومات جديدة، بما يساعد على صياغة الفرضيات ذات الصلة، أو ربما التوصل إلى استنتاجات ذات قيمة فيما يتعلّق بالمجال المبحوث، ويفسح المجال أمام الباحثين لمزيد من الدراسات المعمّقة لاحقًا حول الظاهرة التي تمّ بحثها استكشافياً¹⁹.

- يُحدِّد المشكلات والفرص الجديدة للبحث: يساعد البحث الاستكشافي تحديد المشاكل والفرص الجديدة المتعلقة بالظاهرة التي يتمّ بحثها، والتي لم تكن المعلومات متوافرة عنها بشكل مسبق، أو التي لم يتمّ بحثها، أو التي لم يكن من الممكن الوصول إليها باعتماد طرق أخرى. وبهذا المعنى يتيح البحث الاستكشافي أيضًا فرصًا جديدة للبحث والتعمّق في الظاهرة المعنيّة بالدراسة؛ استنادًا إلى النتائج التي يتمّ التوصل إليها²⁰.

19) C. Waters, "The nature and context of exploratory experimentation: an introduction to three case studies of exploratory research," **History and philosophy of the life sciences**, Vol. 29, No 3 (2007), pp. 275284-. PMID: [18822658](https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/18822658/).

20) T.G. Dietterich, "Editorial Exploratory research in machine learning," **Machine Learning**, Vol. 5 (1990), pp. 5-9. <https://doi.org/10.1007/BF00115892>

2. سلبيات البحث الاستكشافي

- مخاطر الافتقار إلى الانضباط المنهجي: نظرًا لطبيعته، يمكن أن يفتقر البحث الاستكشافي إلى الرقابة الصارمة والمنهجية المنظمة للبحث التجريبي، مما يؤدي إلى توسع غير منضبط في مجال البحث، أو الخروج عن الهدف الرئيس للبحث، كما أنه من الممكن أن يؤدي إلى تحييزات محتملة أو نتائج غير منظمة مما يُثبّت هدف الدراسة أو البحث في نهاية المطاف²¹.

- إمكانية الانحياز التفسيري وصعوبة التعميم: يمكن أن يؤدي النهج المفتوح للبحث الاستكشافي إلى تفسيرات ذاتية للبيانات، مما يجعل من الصعب تكرار الدراسات، أو استخلاص استنتاجات نهائية²². وغالبًا ما تكون نتائج البحث الاستكشافي مُحَدَّدة للسياق الذي أُجريت فيه الدراسة، مما يجعل من الصعب تعميم النتائج²³.

واستنادًا إلى ما تمّت الإشارة إليه سابقًا، وحتى يكون البحث الاستكشافي أكثر فعالية، يجب الموازنة بشكل يسمح بتحقيق أكبر قدر من الإيجابيات والفوائد مع أقل قدر من السلبيات. تؤكد هذه الجوانب على أهمية توظيف منهجيات وأدوات أخرى في البحث الاستكشافي لتعزيز قوة النتائج وقابليتها للتطبيق.

21) A. Singh, "An Introduction to Experimental and Exploratory Research," **Social Science Research Network** (2021). <https://doi.org/10.2139/SSRN.3789360>.

22) M. Mosavel & C. Simon, "Exploratory Health Disparities Research: The Need to Provide a Tangible Benefit to Vulnerable Respondents," **Ethics & Behavior**, Vol. 20, No. 1 (2010), pp. 19-. <https://doi.org/10.1080.10508420903275242/>

23) L. Fabrigar, et al., "Evaluating the use of exploratory factor analysis in psychological research," **Psychological Methods**, Vol. 4, No. 3 (1999), pp. 272299-. <https://doi.org/10.1037989-1082/X.4.3.272>.

وفي مجال العلاقات الدولية (IR)، يعتمد استخدام البحث الاستكشافي على نوع الموضوع في الغالب، لكنّه ليس منتشرًا بنفس درجة الانتشار الموجود فيها في الاتجاهات الأوسع في العلوم الاجتماعية. وتعدّ البحوث الاستكشافية في العلاقات الدولية نادرة مقارنة بالأنماط الأخرى المتبعة داخل الحقل، أو حتى في الحقول الأخرى، وهناك وجهات نظر متعددة بهذا الخصوص يمكن استنتاجها بشكل غير مباشر من الأدبيات التي تناقش منهجيات البحث.

يرى ميرشايمر ووالث (Mearsheimer & Walt) أن علماء العلاقات الدولية قد ركّزوا بشكل متزايد على اختبار الفرضيات بدلاً من إنشاء النظرية، مما يشير إلى الاتجاه بعيداً عن البحث الاستكشافي التقليدي. ولهذا السبب، فهم ينتقدون هذا الاتجاه؛ لأنه يؤدي إلى نماذج تجريبية غير محددة، أو مقاييس مضللة للمفاهيم الأساسية²⁴.

ويعتقد بريج وبلير (Brigg & Bleiker) أن استخدام الخبرة الشخصية كمصدر للمعرفة في العلاقات الدولية يتحدى الاتجاه السائد المعارض لإقحام الخبرة الشخصية، أو الانغماس الذاتي من قبل الباحثين كمصدر للمعرفة. وبحسب الباحثين، يمثل هذا النهج الاثنوغرافي الذاتي شكلاً من أشكال البحث الاستكشافي الذي يكتسب زخماً في العلاقات الدولية، وهو ما يشير إلى انفتاح متزايد على المنهجيات المتنوعة²⁵. وفي المقابل، يناقش بينيت وإلمان (Bennett & Elman) الدور الرئيس لأساليب دراسة الحالة في

24) J. Mearsheimer & S. Walt, «leaving theory behind: Why simplistic hypothesis testing is bad for International Relations,” **European Journal of International Relations**, Vol. 19, No. 3 (2013), pp. 427 – 457. <https://doi.org/10.1177.1354066113494320/>

25) M. Brigg & R. Bleiker, “Autoethnographic International Relations: exploring the self as a source of knowledge,” **Review of International Studies**, Vol. 36, No. 3 (2010), pp. 779 – 798. <https://doi.org/10.1017/S0260210510000689>.

العلاقات الدولية، مع تسليط الضوء على أهميّة إسهامها إلى جانب الأساليب الإحصائية في هذا المجال، حيث يؤكد التطبيق المنظم والصارم لدراسات الحالة كشكل من أشكال البحث الاستكشافي على أهميتها الدائمة في العلاقات الدولية²⁶.

تشير هذه المراجع إلى أنه على الرغم من التحديات والانتقادات التي يواجهها البحث الاستكشافي في مجال العلاقات الدولية، إلا أنه يظل نهجًا مهمًا. ومن هذا المنطلق، واستنادًا إلى ما قمنا بنقاشه آنفًا، آخذين بعين الاعتبار إيجابيات وسلبيات استخدام النهج الاستكشافي، قمنا بتوظيف أدوات المنهج الكمي البسيط للمساعدة على ضبط الورقة شكليًا ومنهجيًا وموضوعيًا، ولتحديد إطارها العام، وبيئة الظاهرة المراد دراستها، بالإضافة إلى المساعدة على الوصول إلى نتائج محدّدة كميًا، مما يخفّف من إمكانية حصول تحيزات في تحديد النتائج.

26) A. Bennett & C. Elman, "Case Study Methods in the International Relations Subfield," **Comparative Political Studies**, Vol. 40, No. 2 (2007), pp. 170 - 195. <https://doi.org/10.1177.0010414006296346/>

نظرة عامة موجزة على نقاط القوة والضعف في البحث الاستكشافي

المزايا	العيوب
يسهل فهمًا أعمق للقضايا المعقدة، من خلال تمكين الباحثين من الحصول على رؤى جديدة وصياغة فرضيات ذات صلة لمزيد من الدراسة ²⁸ .	قد يؤدي إلى نقص في التحكم وغياب المنهجية المنظمة، مما يزيد من احتمالية التحيز أو النتائج غير المنظمة ²⁷ .
يحدد المشاكل والفرص الجديدة التي لا يمكن حلها، أو استكشافها بواسطة الطرق التقليدية، مما يسهم بشكل كبير في حيوية مختلف التخصصات ³⁰ .	إمكانية تفسير البيانات بشكل ذاتي، مما يُصعب تكرار الدراسات أو استخلاص استنتاجات قاطعة ²⁹ .
يساعد في تطوير أدوات قياس تعكس الواقع بدقة، وهو أمر لا غنى عنه في مجالات علمية، مثل الصحة العامة ³² .	صعوبات في التعميم: غالبًا ما تكون النتائج مربطة بسياق الدراسة، مما يجعل تعميمها على نطاق أوسع أمر صعبًا ³¹ .

27) Singh.

28) Waters.

29) M. Mosavel & C. Simon, "Exploratory Health Disparities Research: The Need to Provide a Tangible Benefit to Vulnerable Respondents," **Ethics & Behavior**, Vol. 20, No. 1 (2010), pp. 19-. <https://doi.org/10.1080/10508420903275242/>.

30) T. Dietterich, "Editorial Exploratory research in machine learning," **Machine Learning**, Vol. 5 (1990), pp. 59-. <https://doi.org/10.1007/BF00115892>.

31) Fabrigar, et al.

32) A. Piovesan & E. Temporini, "Exploratory research: a methodological procedure for the study of human factors in the field of Public Health," **Revista de saude publica**, Vol. 29, No. 4 (1995), pp. 318325-. doi: [10.1590/s003489101995000400010-](https://doi.org/10.1590/s003489101995000400010).

ب. المنهج المستخدم

يعتمد بحثنا على المنهج المختلط الذي يجمع بين أدوات البحث النوعية والكمية للإحاطة بالظاهرة قيد التحقيق بشكل أوسع وأعمق، إذ يسمح البحث ذو الأساليب المختلطة بالجمع بين نقاط القوة في كل من الأساليب النوعية والكمية، مما يتيح فهمًا أعمق للظواهر المعقدة³³. هناك حوالي ستة أنواع مختلفة من المنهج المختلط³⁴، ويعتمد اختيار التصميم المختلط على عدد من المعطيات التي يتطلّب التنفيذ الفعّال لها اختيار التصميم والترتيب والتنفيذ المناسب. نعلم في بحثنا هذا على المنهج المختلط من النوع «المتسلسل التوضيحي».

التصميم المتسلسل التوضيحي هو نوع محدد من منهج البحث المختلط، حيث تُجرى عملية البحث على مرحلتين واضحتين: مرحلة كمية تليها مرحلة نوعية. يُستخدم هذا التصميم في المقام الأول لشرح النتائج الكمية الأولية، أو البناء عليها باستخدام البيانات النوعية، مما يوفر رؤى أعمق للنتائج أو يساعد على فهم الأسباب الكامنة وراء النتائج

33) See: J. Creswell, "Mixed-Method Research: Introduction and Application," In: G. J. Cizek (ed) Handbook of Educational Policy: Educational Psychology, (Academic Press, 1999), pp. 455-472-. <https://doi.org/10.1016/B97850045-8-012174698-X> ; S. Turner, L. Cardinal & R. Burton, "Research Design for Mixed Methods," **Organizational Research Methods**, Vol. 20, No. 2 (2017), pp. 243 - 267. <https://doi.org/10.11771094428115610808/>.

34) See: H. Aramo-Immonen, «Mixed Methods Research Design», In: M.D. Lytras, et al.(eds), **Information Systems, E-learning, and Knowledge Management Research, WSKS 2011**, Vol. 278 (Berlin, Springer, 2011), pp. 3243-. <https://doi.org/10.1007/978-3-642-3-978-1> ; R. Johnson & A. Onwuegbuzie, "Mixed Methods Research: A Research Paradigm Whose Time Has Come," **Educational Researcher**, Vol. 33, No. 7 (2004), pp. 1426-. <https://doi.org/10.31020013189/X033007014>

الإحصائية. ويُعدُّ هذا النموذج مفيدًا بشكل خاص في الدراسات التي تتطلب النتائج الأولية مزيدًا من التوضيح، أو حيث يسعى الباحثون إلى فهم الآليات الكامنة وراء النتائج الكمية. غالبًا ما يتم تطبيقه في التعليم وعلوم الصحة وعلم النفس والعلوم الاجتماعية؛ لاستكشاف الظواهر المعقدة التي لا يمكن فهمها بالكامل من خلال الأرقام وحدها. وفي حين أن الأدبيات المقدمة لا تقدم تفاصيل محددة عن الدراسات الفردية باستخدام التصميم المتسلسل التوضيحي، فإن المنهجية راسخة ضمن طرق البحث المختلطة باعتبارها نهجًا قيمًا للحصول على فهم شامل للظاهرة³⁵.

المصادر والأدوات المستخدمة

أ. جمع البيانات

يستهدف مشروعنا الأساتذة والباحثين العاملين في قسم الشؤون الدولية في كلية الآداب والعلوم بجامعة قطر، ويتفرَّع عن هذا القسم كل من الشؤون الدولية وبرنامج السياسة والتخطيط والتنمية. ولما كان مركز دراسات الخليج يُقدِّم أيضًا برنامجًا في دراسات الخليج، ويتبع إلى كلية الآداب والعلوم، فقد تمَّ ضمُّه كذلك إلى المشروع الخاص بنا.

في المرحلة الأولى من المشروع، قمنا بحصر أعداد وانتماءات الأساتذة والباحثين في الأفرع المذكورة، وبلغ إجمالي عددهم 48 شخصًا، توزعوا على الشكل التالي: 25 أستاذًا في قسم الشؤون الدولية، و18 أستاذًا في برنامج السياسة والتخطيط والتنمية، و5 أساتذة

35) For a foundational understanding of mixed methods research, including Explanatory Sequential Design, see works which discuss the principles and applications of mixed methods research in detail, like those by: J. Creswell, "Mixed-Method Research: Introduction and Application" ; R. Johnson & A. Onwuegbuzie, "Mixed Methods Research: A Research Paradigm Whose Time Has Come".

في برنامج دراسات الخليج. ثم شرعنا في إعداد استمارة بغرض توثيق المعلومات الأساسية المتعلقة بالأساتذة والباحثين العاملين في الأقسام المستهدفة، بالإضافة إلى منشوراتهم. وبما أن مركز ابن خلدون كان قد شارك سابقاً في ترتيبات تنسيقية مع كلية الآداب والعلوم عبر لجنة مشتركة للبحث في موضوعات تُعنى بالدراسات والأبحاث والمقررات البيئية، فقد أرفقنا الاستمارة برسالة موجّهة إلى عمادة الكلية نطلب فيها المساعدة على تحفيز الأساتذة في الأقسام المستهدفة على ملء الاستمارة المرفقة بالرسالة.

كيف يعمل التصميم التسلسلي التوضيحي:

المرحلة الكمية: يبدأ البحث بجمع البيانات الكمية وتحليلها. **تهدف هذه المرحلة** إلى قياس الظواهر أو تقييم العلاقات بين المتغيرات باستخدام الأساليب الإحصائية. غالباً ما تثير نتائج هذه المرحلة أسئلة أو تكشف عن أنماط تحتاج إلى مزيد من الاستكشاف لفهم الأسباب أو السياقات الأساسية.

المرحلة النوعية: بعد المرحلة الكمية، يتم جمع البيانات النوعية وتحليلها لاستكشاف النتائج بعمق أكبر. قد يتضمن ذلك إجراء مقابلات أو مجموعات تركيز أو ملاحظات. **تم تصميم المرحلة النوعية** لتقديم التفسيرات والأسباب والدوافع للاتجاهات أو الأنماط أو العلاقات المحددة في المرحلة الكمية.

تكامل النتائج: يتم بعد ذلك تفسير نتائج المرحلتين معاً. **يتيح التكامل للباحثين** استخلاص استنتاجات شاملة تستفيد من اتساع البيانات الكمية وعمق الأفكار النوعية.

وعندما لم نلتق رداً بعد مضي عدّة أشهر، اضطررنا إلى البحث عن مسار بديل؛ فقمنا في المرحلة الثانية بتجميع أسماء الأستاذة والباحثين في الأقسام المستهدفة، من خلال الموقع الإلكتروني للجامعة، وبعد إعداد لوائح بأسماء وعناوين المستهدفين، قمنا بتوزيعهم على الباحثين المساعدين من أجل التواصل معهم. ولهذا الغرض، أعدنا رسالة نصية باللغتين العربية والإنجليزية (لمن لا يتقنون العربية) وأرسلناها بتاريخ 14 يوليو 2023 عبر البريد الإلكتروني لكل عضو من أعضاء جامعة قطر المستهدفين، تضمنت الرسالة طلباً بخصوص بياناتهم الأكاديمية وأوراقهم البحثية، مرفقة باستمارة لتعبئتها من قبلهم. وقد تمّ إعداد نص الرسالة على الشكل التالي:

«يقوم مركز ابن خلدون للعلوم الاجتماعية والإنسانية بتنفيذ مشروع «الدراسات البيئية في بحوث أساتذة وباحثي جامعة قطر» وفق المنحة الداخلية رقم 120، الدورة 6 بتاريخ 2022/11/17، والتي جرى تفعيلها بتاريخ 2023/1/19.

ويتضمن المشروع كتابة عدّة أوراق بحثية ذات صلة، من خلال فريق عمل بيئي، بالإضافة إلى إقامة ورشات عمل لمناقشة موضوع البيئية. ولما كان المركز قد شارك مسبقاً في ترتيبات تنسيقية مع كلية الآداب والعلوم ومركز الخليج عبر لجنة مشتركة للبحث في مواضيع تُعنى بالدراسات والأبحاث والمقررات البيئية.

يأمل مركز ابن خلدون من الأستاذة الذين تصلهم هذه الرسالة تسهيل توثيق بياناتهم العامة وفق النموذج المرفق، مع التأكيد على أنّ البيانات العامة التي يسعى المركز إلى توثيقها لن تُستخدم لتقييم أداء الأستاذة، أو لأي شيء له علاقة في تقييم موقعهم ودورهم وإنتاجهم في الجامعة، كما أنّه لن يتم ذكر اسم الأستاذ في جميع الأحوال. وسيتم استخدامها حصراً لدراسة موضوع البيئية في بحوثهم.»

بعد مرور حوالي أسبوع على إرسال الرسالة (21 مايو 2023)، لم تكن هناك استجابة، فجرى إرسال رسالة تذكير إلى جميع المستهدفين. وبعد مرور أسبوع آخر على رسالة التذكير الأولى، استجاب أستاذان فقط لا غير، مما دفعنا لإرسال رسالة تذكير ثانية للجميع (29 مايو 2023). وعندما تبين أن عدم وجود أي استجابة يهدد مصير المشروع، تواصلنا هاتفياً مع عميد كلية الآداب لطلب مساعدته في التواصل مع رؤساء الأقسام المستهدفة، وحثهم على التجاوب مع البريد الإلكتروني. وبناء على ذلك، جرى الطلب من رؤساء الأقسام بإعادة إرسال تذكير للأساتذة لتعبئة النموذج. في نهاية المطاف، استجاب حوالي 12% فقط من مجموع الأساتذة المستهدفين. ولما كنا نسعى إلى الحصول على استجابة من الجميع، وبعد استنفاد كافة الوسائل والطرق المعقولة للحصول على الردود المطلوبة، اضطررنا إلى اللجوء إلى خطة أخرى وأسلوب آخر.

في المرحلة الثالثة، قرنا البحث عن البيانات المطلوبة لكل أستاذ أو باحث بشكل فردي ويدوي، من خلال الإنترنت، مع العلم أن هذه الطريقة تكتنفها الكثير من المشاكل والتحديات، ولا توفر المعلومات بطريقة منهجية وموثوقة. تمّ البحث في منصات Goo- Scholar، QSpace، Research Gate، و Academia. و Dar Almandumah، و edu.

قمنا بجمع البيانات عبر البحث عن اسم الأستاذ أو الباحث على هذه المواقع وبتتبع مقالاته البحثية المنشورة، أو من خلال البحث عن عنوان مقالته البحثية المذكورة في ملفه التعريفي على الموقع الإلكتروني لجامعة قطر. صُنفت البيانات الأولية التي جمعت بناءً على النموذج التالي:

اسم الأستاذ	التخصص	عنوان البحث	ملخص البحث	رابط البحث

ب. ترميز البيانات

جرى اعتماد الأوراق البحثية المحكّمة للأستاذ أو الباحث، بالإضافة إلى الكتب أو فصول الكتب التي قام بتأليفها. اعتمدت الأبحاث والكتب التي نشرت خلال مدة عمل الأستاذ أو الباحث في جامعة قطر فقط، والتي تمّ نشرها في آخر 6 سنوات إن كانت مدة عمله في الجامعة أكثر من ذلك. تم ترميز البيانات بناءً على 13 ترميزاً إلى جانب الرابط الخاص بالدراسة، وذلك على الشكل التالي:

اسم الأستاذ	السنة
القسم	عمل مشترك مع
شهادة الدكتوراه	اللغة
شهادة الماجستير	نوع المؤلف
عدد سنوات العمل في جامعة قطر	مصنف (Scopus, SSCI)/غير مصنف
عنوان البحث	الرابط
الناشر	البينية

بعد جمع البيانات المطلوبة، قمنا باستبعاد الكتب وفصول الكتب من عملية التحليل، وإخضاع الأوراق البحثية حصراً للتحقيق، وذلك لعدة أسباب رئيسة، من بينها:

أولاً: لا تأخذ الجامعة الكتب وفصول الكتب بعين الاعتبار مقارنة بالأوراق البحثية، ولعل ذلك يرتبط بحقيقة أن معظم القرارات والأنظمة المعمول بها في الجامعة تميل إلى العلوم الطبيعية أكثر من العلوم الاجتماعية والإنسانية، فبينما يُعد نشر الكتب وفصول الكتب أولوية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، لا تحظى هذه الفئة بالأهمية ذاتها في العلوم الطبيعية،

ولعلّ هذا ينعكس في توجه الجامعة الداعم للعلوم الطبيعية³⁶. علاوةً على ذلك، فإن الكتب وفصول الكتب ليست مصنفة/مفهرسة في قواعد بيانات، مثل سكوبس (Scopus) أو ويب أوف ساينس (Web of Science)، ونظرًا لأهمية المنشورات العلمية المفهرسة للجامعة، يتم تجاهل الكتب وفصول الكتب، علمًا أن بعض الناشرين العلميين، مثل «روتليدج» (Routledge)، يقومون بفهرسة كتبهم في سكوبس، كما أن دار نشر «سبرينجر» (Springer) قد بدأت مؤخرًا بمبادرة لفهرسة الكتب على أن تمنحها لاحقًا عوامل تأثير.

ثانيًا: فيما يتعلّق بعملنا البحثي، فإن تقييم الكتب من الناحية البيئية أصعب بكثير من تقييم الأوراق البحثية، وأقل نجاعة أيضًا عند تطبيق المعايير المخصصة لاستنتاج طبيعة العمل؛ فالأوراق البحثية أكثر انضباطًا من الناحية المنهجية، وأوضح من ناحية الشكل والمضمون، مما يساعد على التوصل إلى نتائج عملية.

ثالثًا: تتضمن الكتب المحرّرة الكثير من الإسهامات التي لا تدخل في سياق بحوث جامعة قطر، ممّا يؤثر على معايير الحكم والتقييم، كما أن الكتب المحرّرة لا تعكس بالضرورة إسهامات المحرّر البيئية إذا وجدت، إذ غالبًا ما يكفي محرّرو هذه الكتب بالتحديد من الناحية الشكلية واللغوية فقط، دون أن يسهموا بشكل عملي وعلمي فيها.

بعد ذلك، قمنا بتطبيق بعض المعايير التي من شأنها أن تساعدنا على تحديد ما إذا كانت الأوراق البحثية التي تمّ حصرها بينية أو غير بينية، وما هي درجة بينيتها في حال

36) لا تعطي الجامعة للكتاب/فصل الكتاب القيمة نفسها التي تعطيها لمقال البحث العلمي، كما أنّها تشترط أن يكون البحث العلمي في دوريات علمية مُصنفة درجة أولى أو ثانية بمعامل تأثير عالية، وهو أمر لا ينطبق على الكتب أو فصول الكتب، ما يجعلها من دون أهمية، بالرغم من أن الكتاب أو فصل هو بحث علمي أيضًا، إذا ما تمت كتابته بمعايير عالية، ونشره في دور نشر علمية معروفة. ومؤخرًا، تمّ أخذ الكتب وفصول الكتب بعين الاعتبار بشكل محدود جدًا، حيث يُسمح للأستاذ أن يُدرج كتاب واحد، أو فصل من كتاب واحد فقط لا غير؛ للنظر فيه عند تقديم طلب الترقية.

كانت بينية، علمًا أن المعايير التي قمنا باعتمادها مرنة نسبيًا، بهدف إدراج أكبر عدد ممكن من الأوراق البحثية في المرحلة الأولى، قبل تصنيفها لاحقًا من خلال النظر فيها لتحديد درجة بينيتها إذا كانت بينية. وعليه، قمنا في المرحلة الأولى بالنظر في عناوين البحوث، والملخصات، فإذا وجدنا ما يشير إلى إمكانية أن تكون ورقة بينية، قمنا بعزلها عن الأوراق الأخرى، وهكذا إلى أن انتهينا من جميع الأوراق البحثية.

في المرحلة الثانية، قمنا بمراجعةٍ كميّةٍ لجميع الأوراق التي شككنا أنها قد تكون أوراقًا بينية، بناءً على معايير عنوان الموضوع وملخصه، حيث تمّ تحطّي هذه المعايير إلى ما هو أبعد من ذلك، كالنظر إلى المؤلف، والاختصاص، والسؤال البحثي، والمنهجية المعتمدة، والمتن-النتائج، والخاتمة. وبعد تطبيق هذه المعايير، قمنا بتوزيع الأوراق التي حصلنا عليها على ثلاث فئات (بينية ضعيفة، بينية متوسطة، وبينية قوية)، تلتها مرحلة أخرى تم خلالها تجاهل الأوراق المصنّفة كبينية ضعيفة، والتي كانت البينية فيها شكلية؛ لتقتصر النتيجة بعد ذلك على الأوراق المصنّفة بينية متوسطة وبينية قوية.

ج. قيود الدراسة

بالرغم من الطبيعة الاستكشافية للبحث، والتأكيد على أن هدف الورقة استكشاف موضوع البحث وتبيان حاله، وتوفير نافذة من المعرفة القيمة حوله، على أمل أن يؤدي ذلك إلى مزيد من البحث والدراسة المعمّقة، إلّا أنه باستطاعتنا القول إن بحثنا هذا كان في حقيقة الأمر حول القيود المفروضة عليه والصعوبات والتحديات التي واجهتنا أثناء إنجازه أكثر من كونه حول المواد التي تم اختبارها والتحقق بشأنها، ولعل ذلك يعود باعتقادنا إلى سلسلة من العوامل أبرزها:

أولاً: الوصول المقيد أو غير المتاح للمعلومات: تعتمد دراستنا هذه على الوصول إلى المعلومات والأشخاص والمنشورات البحثية المتعلقة بهم. ومن دون الوصول الكامل والمنهجي

والدقيق -لأي سبب كان-، هناك احتمال دائم ألا تكون النتائج دقيقة، أو أن يتم إغفال زاوية من البحث كان من المهم رصدها أو دراستها لتقديم فهم أشمل وأعمق للظاهرة قيد التحقيق والبحث. إن عدم وجود قاعدة بيانات موحّدة تتضمّن جميع الأبحاث المطلوبة، أو بالأحرى عدم إدراج أبحاث جميع الأساتذة فيها³⁷، جعل من الصعب علينا الحصول على كل المعلومات بشكل منهجي موحّد، رغم اتّباعنا لأسلوب منهجي في الحصول على المعلومات. وعليه، فقد أصبح الحصول على المعلومة المتعلقة بالأستاذ أو الباحث، أو حتى المنتج البحثي نفسه يعتمد على مدى توافرها أو عدم توافرها في ظل إحصام الأساتذة عن مشاركة معلوماتهم أو توثيقها.

على سبيل المثال، جزء من عملية الترميز (coding) التي قمنا بها كانت تعتمد على معرفة طبيعة تكوين الأستاذ أو الباحث والتخصّص الذي درسه أو عمل فيه، خلال الماجستير والدكتوراه، وعمّا إذا كان حصل على منحة مكّنته من إجراء بحثي بيئي أو لا. لكن المعلومات بهذا الشأن لم تكن متاحة ممّا حرّمتنا الاستفادة منها في دراسة الظاهرة، ومدى تأثيرها على التوجهات البنّية للأساتذة. علاوةً على ذلك، حوالي 22 أستاذًا من أصل 48 تمّ مسح معلوماتهم، لم نستطع أيضًا أن نجد منشورات بحثية لهم، إمّا بسبب عدم وجود إسهامات بحثية لهم، أو بسبب عدم توثيق بياناتهم، أو بسبب عدم وجود إسهاماتهم في قواعد البيانات التي قمنا بمسحها.

ثانيًا: غياب ثقافة مشاركة المعلومات والرأي: بسبب عدم شعور الموظّف أو الباحث بالأمان الوظيفي، أو اعتقاده بعدم توقّر المساحة الكافية له للتعبير بحريّة عن رأيه، أو ربما

(37) في السابق، كان الأساتذة والباحثون أكثر اهتمامًا ومتابعة لإجراءات تحميل عملهم البحثي وإنتاجهم العلمي في المنصة المخصّصة لذلك في الجامعة؛ نظرًا لسريان نظام مكافآت على النشر العلمي. لكن بعد إيقاف نظام المكافآت، أصبح الأمر يتعلق بالجهد الشخصي للأستاذ أو الباحث، والوقت المتاح له، وكثير منهم لم يعدون يجدون الوقت الكافي لمتابعة هذه الأمور؛ نظرًا لتكاثر الأعباء، لا سيما أعباء التدريس والأعباء الإدارية. (تواصل ذاتي مع بعض أساتذة جامعة قطر في شهر فبراير 2024).

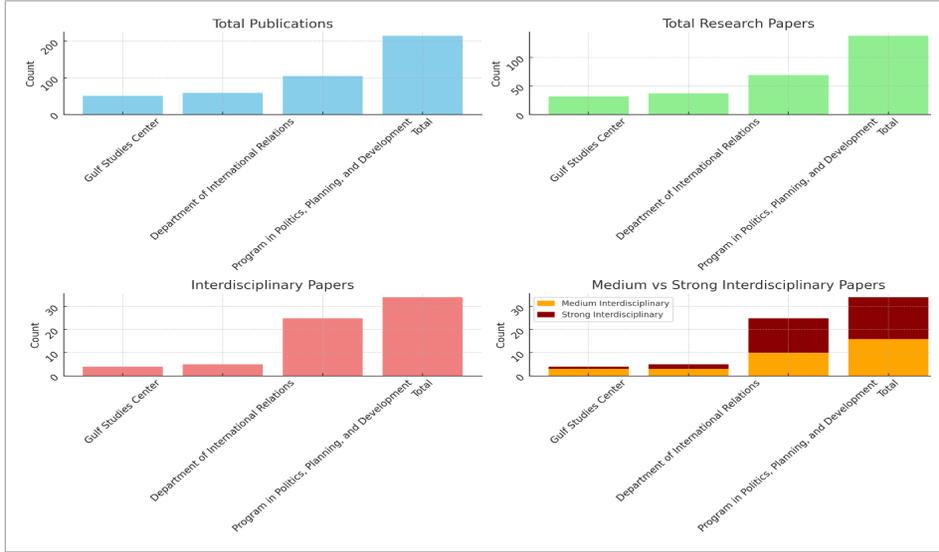
خوفه من وجود عواقب تترتب على فعل ذلك³⁸، فإن البحث افتقد إلى معلومات كان من المهم أن يأخذها بعين الاعتبار، على الأقل من ناحية الأسلوب المنهجي الذي اتبعناه، وذلك بغض النظر عما إذا كانت هذه المعلومات ستغيّر من نتائج البحث أم لا. هذه المعطيات حدّت بشكل كبير من التفاعل بين الباحث والمستجيب، أو أدّت في أحسن الأحوال إلى توفير معلومات غير دقيقة أو غير صحيحة. علاوة على ذلك، فإن غياب ثقافة المشاركة يزيد من العبء على الباحث، حيث يضطر إلى بذل المزيد من الوقت والجهد مع الأخذ بعين الاعتبار أنه قد لا ينتهي إلى معلومات منهجيّة أو قاطعة، ذلك أن غياب بعض المعلومات الضرورية قد ينعكس بدوره على طبيعة البحث ونتائجه.

المخرجات ونقاش النتائج

أ. نتائج التحقيق:

استنادًا إلى عملية البحث والرصد والتوثيق والترميز التي قمنا بها، بلغ مجموع منشورات الأقسام الثلاثة قيد الدراسة، وهي مركز دراسات الخليج وبرنامج الشؤون الدولية وبرنامج السياسة والتخطيط والتنمية في جامعة قطر، 215 منشورًا بحثيًا قام بها 26 أستاذًا، خلال السنوات الست الماضية، منها 138 ورقة بحثيّة هي محور التحليل الرئيس في ورقتنا هذه، في حين يتوزع الباقي بين كتب وفصول كتب. وتشير النتائج التي أجريناها إلى أن برنامج السياسة والتخطيط والتنمية تصدّر العدد الإجمالي الكلي للمنشورات، حيث سجل 105 منشورات بحثيّة، يليه قسم العلاقات الدولية بواقع 59 منشورًا بحثيًا، ثم مركز دراسات الخليج بـ 51 منشورًا بحثيًا.

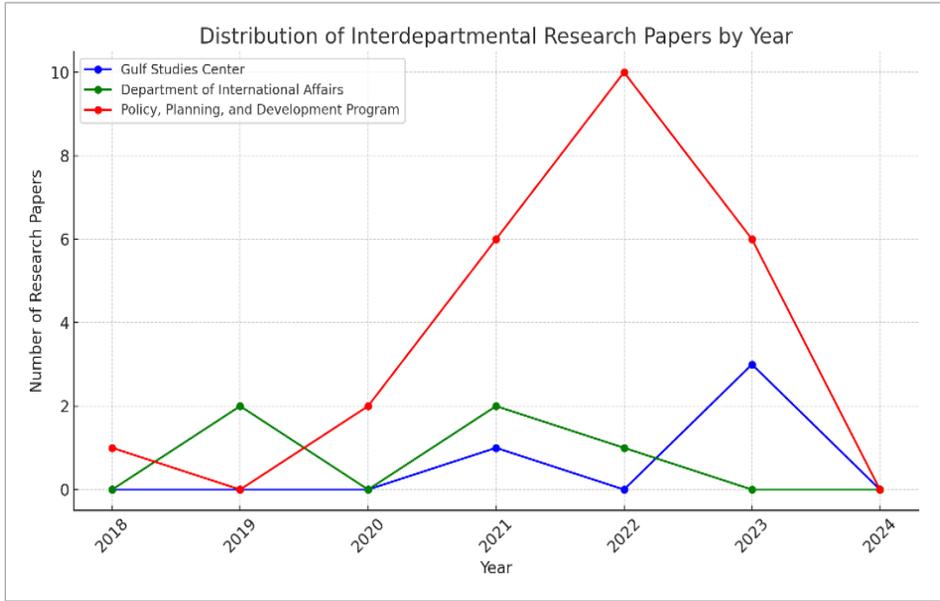
(38) واجه الفريق البحثي عدّة حالات من هذا النوع تكلمت بشكل صريح عن وجود محاذير متعلقة بهذا النوع من المشاكل. (تواصل ذاتي مع أستاذين في شهر ديسمبر 2023) بالإضافة الى تعليق عام لأحد الباحثين خلال اجتماع رئيس، يتعلّق بشرح معايير المنح البحثيّة في الجامعة للعام الأكاديمي 2023-2024.

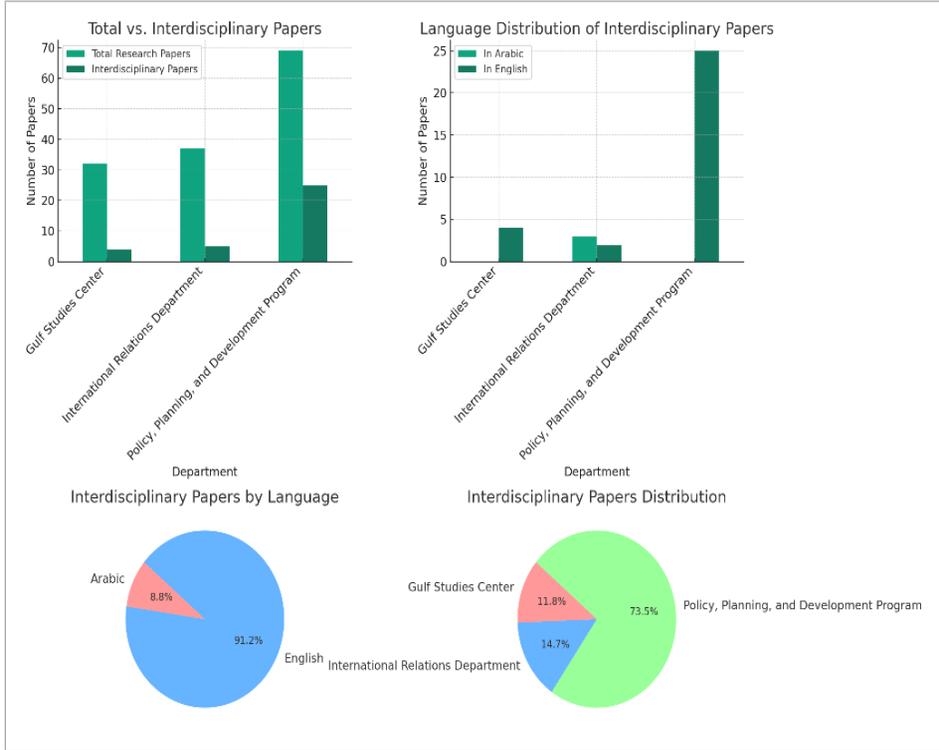


وبعد حصر إجمالي المنشورات في الأقسام الثلاث، قمنا بتحديد الأوراق البحثية واستبعدنا الكتب وفصول الكتب كما سبق توضيحه. وتشير نتائج التحقيق المتعلق بالأوراق البحثية إلى وجود 138 ورقة بحثية توزعت على المسارات الثلاثة بواقع 69 ورقة بحثية لصالح برنامج السياسة والتخطيط والتنمية، و37 ورقة بحثية لصالح قسم العلاقات الدولية، و32 ورقة بحثية لصالح مركز دراسات الخليج. ويشكل إجمالي عدد هذه الأوراق البحثية البالغ 138 محور التحليل الرئيس في دراستنا. فمن أصل 138 ورقة تمّ توثيقها، هناك 34 ورقة بينية موزعة على الأقسام الثلاثة، بواقع 4 أوراق لمركز الخليج للدراسات، منها 3 متوسطة البنية و1 قوية البنية، كما توجد 5 أوراق لقسم العلاقات الدولية، من بينها 3 متوسطة البنية و2 قويتى البنية، و25 ورقة لبرنامج السياسة والتخطيط والتنمية، من بينها 10 متوسطة البنية و15 قوية البنية.

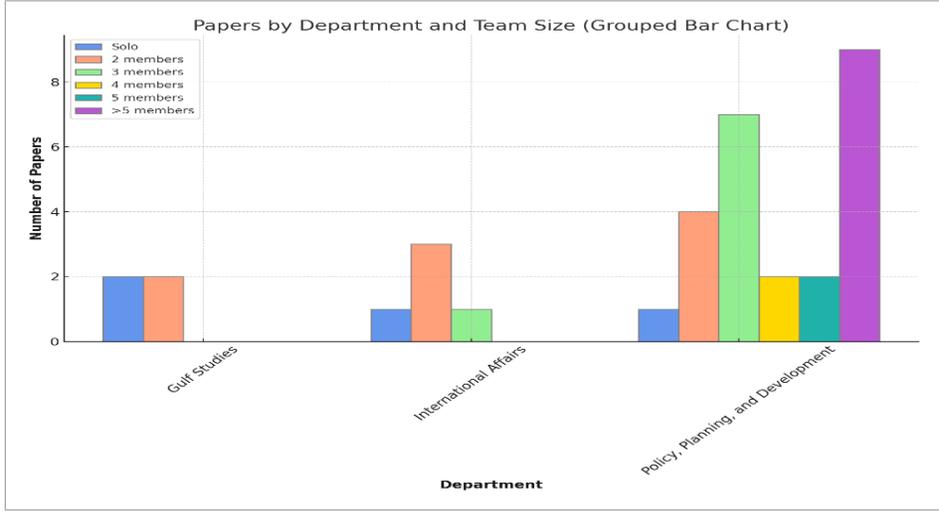
ومن الناحية الزمنية، غطت الأوراق البحثية البينية المنشورة في المسارات الثلاثة المدة الزمنية من بداية 2018 وحتى نهاية 2023، حيث توزعت على الشكل التالي: ورقة

للعام 2018، وورقتان للعام 2019، ومثلها للعام 2020، و 9 أوراق للعام 2021، و 11 ورقة للعام 2022، و 9 أوراق للعام 2023. ويمكن ملاحظة أن غالبية الأوراق المصنّفة بينية، أي 29 ورقة من أصل 34، تمّ نشرها بين الأعوام 2021 و 2023. وفيما يتعلّق باللغة المستخدمة في البحث وكتابة هذه المقالات العلميّة، تبيّن أنّ من أصل 34 ورقة بحثية مصنّفة بينية، 3 منها فقط كتبت باللغة العربية، وكانت من نصيب قسم العلاقات الدولية، أمّا الأوراق الـ 31 المتبقية فقد جاءت كلّها باللغة الإنجليزية، وتوزّعت على المسارات الثلاثة؛ بواقع 4 لمركز الخليج للدراسات، و2 لقسم العلاقات الدولية، و25 لبرنامج السياسة والتخطيط والتنمية.





وفيما يتعلّق بالباحثين المنخرطين في كتابة هذه الأوراق، تُبيّن النتائج أنّ مُعظم الأوراق البحثية البيئية تمّ كتابتها من قبل فريق يزيد عن 3 أعضاء، وذلك بواقع 23 من أصل 34 ورقة بحثية بيئية، منها 21 ورقة من نصيب مسار السياسة والتخطيط والتنمية، من بينها 9 أوراق بحثية بيئية تمّ كتابتها من قبل فريق يزيد عن 5 أعضاء. في واحدة من هذه الأوراق البحثية البيئية التسعة، هناك ورقة بحثية بيئية مؤلفة من 9 صفحات تمّ كتابتها من قبل فريق بحثي مؤلف من 23 عضو.



ومن الناحية الموضوعاتية، فقد غطت الأوراق البحثية البيئية موضوعات مختلفة، لكنها متركزة بشكل شديد بين المسارات الثلاثة، وداخل المسارات الثلاثة أيضاً. تمّ التوصل إلى هذه النتيجة بعد فحص لعناوين الأوراق البحثية بالإضافة إلى الكلمات المفتاحية في كل من الأوراق التي تمّ تصنيفها على أنّها أوراق بيئية. على سبيل المثال، تُركّز الأوراق البحثية البيئية في مركز دراسات الخليج على الهجرة والمهاجرين في الغالب، في حين تركز الأوراق البيئية في قسم العلاقات الدولية على كرة القدم، وكذلك على تحليل الشبكات، فيما تركز أوراق برنامج السياسة والتخطيط والتنمية على الغذاء وكوفيد-19 والماء والطاقة والبنية التحتية بشكل أساسي.

وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن غالبية هذه الأوراق البحثية البيئية تُوِّرعت في الغالب بين الناشر العلمي ألسفير (Elsevier)، وتاييلور آند فرانسيس (Taylor & Francis). كما تم نشر عدد من الأوراق في مجلات مفتوحة وأخرى غير مفهسة في قواعد بيانات علمية شهيرة. وتوِّرعت أنواع المقالات المنشورة بين مغلقة وأخرى مفتوحة.

ب. مناقشة النتائج

1. الأقسام والبرامج

من خلال نتائج البحث الذي أجريناه، يمكن ملاحظة أن برنامج السياسة والتخطيط والتنمية يتصدّر في مجال نشر الأوراق البحثية البيئية مقارنة بالعلاقات الدولية ومركز دراسات الخليج، وذلك بواقع 25 ورقة بحثية بيئية لبرنامج السياسة والتخطيط والتنمية، و5 أوراق لقسم العلاقات الدولية، و4 لمركز دراسات الخليج. وهذا يعني أن مجموع ما أنتجه برنامج السياسة والتخطيط والتنمية يصل إلى ما يقارب 3 أضعاف مجموع ما أنتجه كل من قسم العلاقات الدولية ومركز دراسات الخليج. هناك عدّة عوامل من الممكن لها أن تفسّر هذه النتيجة، من بينها:

أولاً: طبيعة العلوم أو المساقات المنخرطة في دراسات أو بحوث بيئية: إذ إن بعض العلوم أو المساقات ليست منفتحة بالنسبة ذاتها أو القدر ذاته بيئياً على علوم أو مساقات أخرى، وإنما بعضها أكثر انفتاحاً من البعض الآخر، كما أنّ بعضها أكثر مناسبة من غيره للدراسات والبحوث البيئية، كالدراسات البيئية، والمعلوماتية الحيوية، والعلوم المعرفية، ودراسات الاستدامة. وتعدّ المعلوماتية الحيوية والعلوم المعرفية من المساقات الأحدث نسبياً، والتي نشأت من تقاطع التخصصات التقليدية. على سبيل المثال، تجمع المعلوماتية الحيوية بين علم الأحياء وعلوم الحاسوب والرياضيات لتحليل وتفسير البيانات البيولوجية، في حين تدمج العلوم المعرفية علم النفس وعلم الأعصاب واللغويات وعلوم الحاسوب لفهم العقل.

وقد تأسست هذه المجالات على التعاون متعدد التخصصات، مما يجعلها أكثر انفتاحًا على مثل هذه الأساليب من غيرها.³⁹

بعض التخصصات، خاصة تلك التي تركز على حل المشكلات أو التطبيقية بطبيعتها، مثل الدراسات البيئية، والصحة العامة، والهندسة، قد تصلح بشكل طبيعي لمناهج متعددة التخصصات، بسبب الأهمية المجتمعية المباشرة لأسئلتها البحثية. وغالبًا ما تدمج هذه المجالات المعرفية بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية لصياغة حلول شاملة لمشاكل حقيقية. ومن ناحية أخرى، فإن التخصصات ذات النماذج والمنهجيات الراسخة قد تواجه المزيد من المقاومة، أو تواجه تحديات أكبر في اعتماد مناهج متعددة التخصصات بسبب خطر إضعاف عمق التخصصات أو مواجهة الحواجز المؤسسية.⁴⁰

فيما يتعلق بحالتنا، يتميز تاريخ العلاقات الدولية بمراحل من الانفتاح والعزلة، مما يعكس التحولات في تعامل العلاقات الدولية مع أساليب التخصصات المتعددة. تطورت العلاقات الدولية كتخصص فرعي أكثر انغلاقًا في العلوم السياسية. وعلى الرغم من أنها سعت لتوظيف مناهج بيئية بعد العام 1980 نتيجة للاعتراف المتزايد لأهمية البيئية لمعالجة القضايا العالمية المعقدة، إلا أن هذا الاعتراف جاء مُصاحِبًا لعددٍ كبيرٍ من التحديات والصعوبات،

39) National Academy of Sciences, National Academy of Engineering, and Institute of Medicine, “**Facilitating Interdisciplinary Research**,” Washington, DC (WASHINGTON: The National Academies Press, 2005). <https://rwkates.org/pdfs/b2005.01.pdf>; B. C. Choi & A. W. Pak, “Multidisciplinarity, interdisciplinarity and transdisciplinarity in health research, services, education and policy: 1. Definitions, objectives, and evidence of effectiveness,” **Clin Invest Med**, Vol. 29, No. 6 (2006), pp. 351364-. PMID: [17330451](https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/17330451/).

40) S. Louvel & A. Jacobs, “Effects of Interdisciplinarity on Disciplines,” **Revue Francaise De Sociologie**, Vol. 56 (2015), pp. 75-103. [Khttps://api.semanticscholar.org/CorpusID:149496933](https://api.semanticscholar.org/CorpusID:149496933).

بما في ذلك تحقيق التوازن بين عمق التخصصات واتساع نطاقها، وهو ما جعل العلاقات الدولية أقل انفتاحًا على البيئية دون غيرها من التخصصات⁴¹.

أما بالنسبة إلى برنامج السياسة والتخطيط والتنمية، فإنه وبحكم طبيعة التخصص التي تتعامل مع مجموعة واسعة من العوامل المجتمعية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية، فإنها تميل إلى اعتماد مناهج مُتعددة التخصصات. تتطلب المشكلات المعقدة والمتعددة الأوجه التي يتم تناولها في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذه المجالات -بدءًا من التخطيط الحضري إلى التنمية المستدامة- دمج المعرفة من مختلف التخصصات لصياغة سياسات واستراتيجيات فعّالة، وللتعامل مع الظاهرة أو الإشكالية بشكل بيئي.

ثانيًا: السياسات والتنظيمات المؤسسية المعتمدة: يمكن أن يتأثر الانفتاح على التخصصات المتعددة بالهيكل المؤسسي والعوامل الثقافية داخل الأوساط الأكاديمية. قد يكون لبعض التخصصات تقاليد وحدود راسخة تجعل التعاون بين التخصصات أكثر صعوبة. علاوة على ذلك، من الواضح أن جامعة قطر تشجّع البيئية في السياسات والتخطيط والتنمية أكثر منه في السياسة والعلاقات الدولية لأسباب كثيرة أهمها: أن الحقل الأخير يتضمن الكثير من الأمور التي يتم اعتبارها مؤسسيًا بمثابة مواضيع محظورة أو حساسة، مما يتسبب بمشاكل للباحث وللبحث، ويجعله غير جذاب لأي تعاون، فيما العكس تمامًا بالنسبة إلى الموضوعات المرتبطة بالتنمية.

2. المدة الزمنية واللغة المستخدمة:

يمكن ملاحظة أن غالبية الأوراق المصنفة بيئية، أي 29 ورقة من أصل 34 تم نشرها بين

41)L.Ashworth, "Interdisciplinarity and International Relations," **European Political Science**, Vol. 8 (2009), pp. 1625-. <https://doi.org/10.1057/EPS.2008.11>.

الأعوام 2021 و2023، ولعل ذلك يعود إلى أمرين أساسيين، الأوّل هو جائحة كورونا (كوفيد-19) التي بدأت في نهاية العام 2019، وثمّ انتشرت في الثلث الأوّل من العام 2020⁴² إلى أن انحسرت بشكل كبير في نهاية العام 2022 وبداية عام 2023.⁴³ وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن كتابة الأوراق العلميّة، فضلاً عن نشرها، قد يتطلب مدة من الوقت تتراوح بين عدّة أشهر إلى سنة أو سنة ونصف، فهذا يعني أن معظم هذه الأوراق البحثيّة العلميّة قد كُتبت ونشرت خلال أيام جائحة كورونا. في هذه الأيام، قل الضغط المتعلق بالتدريس على الأستاذة بعد الانتقال إلى نظام التعليم عن بعد، وأسهمت عملية العزل التي اعتبرت من متطلبات مواجهة الجائحة في توفير المزيد من الوقت؛ للتركيز على/ والانشغال بالعمل البحثي. أما الأمر الثاني، ويرتبط بشكل مباشر بالعامل الأوّل، فقد أثارت الجائحة فضول الباحثين للنظر في تداعياتها المختلفة، ونظرًا لما سبق وناقشناه عن طبيعة العلوم أو المساقات، فإن برنامج السياسية والتخطيط والتنمية حظي بأفضلية على غيره. كما أسهمت المنح البحثية المحليّة والدوليّة المخصّصة لدراسة هذا الموضوع في تشجيع العمل البحثي البيئي، خلال هذه المدة (كما سنرى لاحقًا في مناقشة نتائج الموضوعات البحثيّة).

وفيما يتعلّق باللغة المستخدمة في الأوراق البحثيّة البيئيّة التي تمّت الإشارة إليها في الدراسة، فقد تبين أن غالبيتها العظمى كُتبت ونُشرت باللغة الإنجليزيّة، وأن قلة منها كُتبت ونُشرت باللغة العربيّة، وذلك بواقع 31 ورقة بحثيّة بيئيّة باللغة الإنجليزيّة، مقابل 3

(42) منظمة الصحة العالمية، «التسلسل الزمني لاستجابة منظمة الصحة العالمية لجائحة كوفيد-19»، نشرت إخبارية: <https://www.who.int/ar/news/item/08-11-1441> - (15 ديسمبر 2020). <https://www.who.int/ar/news/item/08-11-1441> covidtimeline

(43) الأمم المتحدة، «منظمة الصحة العالمية: جائحة كوفيد-19 لم تعد حالة طوارئ صحية عالمية»، أخبار الأمم المتحدة: منظور عالمي قصص إنسانية (5 مايو 2023). <https://news.un.org/ar/sto-ry/2023/05/1120142>

أوراق بحثية بينية فقط باللغة العربية، من أصل 34 ورقة بحثية بينية، أي حوالي 8% فقط، علمًا أن غالبية الأوراق البحثية البينية التي نُشرت باللغة الإنجليزية كانت من نصيب برنامج السياسة والتخطيط والتنمية، وذلك بواقع 73.5% مقابل 13.7% لقسم العلاقات الدولية، و11.8% لمركز دراسات الخليج. وهناك عدة أسباب تسهم في تفسير التركيز على اللغة الإنجليزية في الكتاب والنشر عمومًا، وفي العمل البيني خصوصًا، لعل من أبرزها:

أولاً: سياسات الجامعة: حيث إن الجامعة تركّز على ضرورة إجراء الأساتذة والباحثين للبحوث والدراسات والنشر العلمي باللغة الإنجليزية، وليست العربية. ولا شك أن جزءًا أساسيًا من هذه السياسة يرتبط بدافع الجامعة وهدفها الرئيس، وهو الترتيب الدولي، ومكانتها في هذا الترتيب، ومحاولتها تحسين الترتيب كأولوية مقارنة بالأمر الأخرى. ومن البديهي أن متطلبات تحقيق هذا الهدف تقتضي النشر باللغة الإنجليزية بشكل أساسي، لكن ذلك يأتي على حساب كثير من القضايا المهمة، من بينها التعليم والوقت.

ثانيًا: طبيعة تكوين الباحثين: الباحثون الذين يكتبون باللغة الإنجليزية أكثر انفتاحًا واستعدادًا من الناحية التكوينية للعمل البيني الحقيقي، وبالتالي فإن نتائج هذا العمل تطغى على أقرانهم الذين يكتبون باللغة العربية، ولا يعود ذلك بالضرورة إلى شخص الباحث، وإنما إلى طبيعة تكوينه، بالإضافة إلى طبيعة الاختصاص الذي يعمل فيه.⁴⁴

44) حتى وقت قريب، كان من الشائع على المستوى الدولي أن يتم تدريس مساقات للمبتدئين في الدراسات البينية، أو البرامج متعددة التخصصات، من قبل فِرَق من المتخصصين الذين لم يتلقوا تدريبًا رسميًا في التخصصات المتعددة. لقد أدى تقلص الميزانيات إلى جعل هذه الممارسة ترفًا لا تستطيع سوى القليل من المؤسسات تحمله. واليوم، أصبحت مسؤولية تدريس مساقات تمهيدية أكثر شيوعًا، من خلال ارتباطها بمسؤولية مدرّس واحد، غالبًا ما يكون أكثر دراية بالأدبيات المتعلقة بالمساقات، أو موضوع البرنامج أكثر من الأدبيات الواسعة حول تعدد التخصصات، وأفضل الممارسات في هذا المجال. في هذه الظروف، يواجه المدرسون تحديًا مزدوجًا يتمثل في تطوير الكفاية في التخصصات ذات الصلة بموضوع المساق، أو موضوعها، بالإضافة إلى الكفاية في المبادئ وأفضل الممارسات البينية. للمزيد أنظر:

A. F. Repko, R. Szostak & M. P. Buchberger, **Introduction to Interdisciplinary Studies** (London, SAGE, 3rd, 2020).

ثالثًا: أهمية البحث البيئي: يحظى العمل البيئي باللغة الإنجليزية باهتمام أكبر في الأوساط العلمية، ولأن هناك جمهورًا علميًا وعامًا كبيرًا يتابع المنشورات العلمية باللغة الإنجليزية، ولأن الباحث يسعى في الغالب إلى الحصول على الاعتراف والتأثير والشرعية من خلال اختراق الدائرة العلمية الأوسع، فإنه يُفضّل النشر في هذه الحالة باللغة الإنجليزية، بدلًا من العربية.

رابعًا: أماكن النشر: الدوريات العلمية باللغة الإنجليزية أكثر تنوعًا ورصانة وانفتاحًا على نشر الأبحاث البيئية من المجالات العربية المفترضة،⁴⁵ مع ملاحظة أن هناك مشاكل وتحديات جمّة أيضًا في مجال نشر الأبحاث البيئية بصفة عامة لدى جميع الأطراف، بما في ذلك المجالات التي تنشر باللغة الإنجليزية، خاصة إذا كانت تتبع لتخصصات محدّدة، مثل العلاقات الدولية على سبيل المثال.

3. الباحثون والمواضيع البحثية

فيما يتعلّق بالباحثين المنخرطين في كتابة الأوراق البيئية، تشير النتائج إلى أن غالبيتها كُتبت من قبل فرق بحثية، حيث إن 23 بحثًا من أصل 34 ورقة بحثية بيئية كُتبت من قبل فرق بحثية يزيد عدد أعضائها عن 3 أعضاء، و 21 ورقة منها من نصيب مسار السياسة والتخطيط والتنمية، من بينها 9 أوراق بحثية بيئية كتبت من قبل فريق يزيد عن 5 أعضاء.

(45) يدعم هذه الفكرة أيضًا العديد من الأساتذة ممن تواصلنا معهم وقد اشتكوا بخصوص عدم تقبل بحوثهم البيئية من قبل المجالات العربية، بسبب طبيعة البحث البيئي (تواصل ذاتي، تاريخ ديسمبر 2023).

توزيع الأوراق البحثية المصنّفة حسب عدد أعضاء فريق العمل

فريق من أكثر من 5	فريق من 5	فريق من 4	فريق من 3	فريق من 2	باحث	
			2	2		قسم دراسات الخليج
			1	3	1	قسم الشؤون الدولية
9	2	2	7	4	1	قسم السياسة والتخطيط والتنمية

هذا يعني أن العمل البحثي كفريق هو الأعلى عند مسار السياسة والتخطيط والتنمية مقارنةً بالعلاقات الدولية ومركز دراسات الخليج، كما أن أعداد الفرق البحثية التي تزيد عن 3 باحثين أعلى بكثير عند مسار السياسة والتخطيط والتنمية، بدليل أنه لا توجد حتى ورقة بحثية بينية واحدة كتبت من قبل فريق يزيد عن 3 باحثين لدى كل من العلاقات الدولية أو مركز دراسات الخليج، في حين كان هناك 9 أوراق في مسار السياسة والتخطيط والتنمية كتبها فريق يزيد أعضاؤه عن 5 باحثين، وورقتان كتبها فريق من 5 باحثين، وورقتان كتبها فريق من 4 باحثين. وفي إحدى الحالات كانت هناك ورقة بحثية مؤلفة من 9 صفحات كتبت من قبل فريق من 23 باحثًا، وهو أمر غير قابل للتطبيق في العلاقات الدولية على سبيل المثال، في حين تسمح طبيعة برنامج السياسة والتخطيط والتنمية بوجوده. وهناك عدّة أسباب قد تفسّر التباين الحاد في ثقافة العمل المشترك في الفرق البحثية، من بينها:

أولاً: نوعية التعليم والتدريب الذي ينطوي على المعرفة البينية والعمل البيئي: ينعكس تعزيز البينية في الممارسات التعليمية والبحثية، مما يدفع الباحث إلى أن يكون أكثر انفتاحًا على الأبحاث البينية، وأكثر استعدادًا للتعاون في إجراءاتها أو تنفيذها. يجادل كل من آلان

ريبكو (A. F. Repko) وريك زوستاك (R. Szostak) وميشيل فيليبس بوخبرجر (M. P. Buchberger) على سبيل المثال بأنه من المهم بمكان تقديم المعرفة البينية التي يستخدمها أصحاب التخصصات البينية للطلاب والمدرسين على حد سواء، مما يؤهلهم للتفكير في أشخاص متعددي التخصصات، وأن يكونوا قادرين على تمييز البنية كعلم ومعرفة وبحث وأساليب أو مناهج، وذلك للتعامل مع الإشكالات المعقدة، والتوصل في النهاية إلى فهم أكثر شمولاً عنها، ومتابعة وانتقاد الحجج البينية، وفهم سيرورتها، وتقييم جودة الأعمال البينية⁴⁶.

ومن حيث التدريب البيني، تُعدُّ علوم وحقول ومساقات من قبيل الاستدامة والصحة العالمية أمثلة على ذلك، حيث يكون التدريب متعدد التخصصات أمراً أساسياً في طرح وإنجاز البحوث البينية⁴⁷. وفي المقابل، فإن مساقات وحقول جديدة قد تنشأ نتيجة للاعتماد المتزايد على البينية، وبهذا المعنى، تنشأ علاقة تبادلية بين البينية وهذه الحقول أو المساقات⁴⁸. ولهذا، نستطيع أن نرى بوضوح تفوق مسار السياسة والتخطيط والتنمية على العلاقات الدولية ومركز دراسات الخليج في هذا الجانب.

ثانياً: التناغم بين فريق العمل يساعد على تكرار التجربة البحثية البينية والتي عادة ما تصبح أسهل، من حيث البحث والتنسيق وإيجاد الموضوعات البحثية، إذا ما نجحت في

46) Repko, Szostak & Buchberger, **Introduction to Interdisciplinary Studies**.

47) D. Song, "Mind and Machine: Interdisciplinarity," **Neuroquantology**, Vol. 15, No. 1 (2016). <https://doi.org/10.14704/NQ.2017.15.1.993>.

48) I. Rafols & M. Meyer, "Diversity and network coherence as indicators of interdisciplinarity: case studies in bionanoscience," **Scientometrics**, Vol. 82 (2009). <https://doi.org/10.1007/s111920041--009-y>.

المرّة الأولى والثانية والثالثة وهكذا⁴⁹. أحد المؤشرات على هذا الاتجاه ما يمكن ملاحظته من خلال النتائج التي توصلنا إليها، والتي تشير إلى أن هناك فريقًا بحثيًا أنجز عددًا كبيرًا من الأوراق البحثية البيئية في برنامج السياسة والتخطيط والتنمية. ولاحظنا أن أعضاء هذا الفريق يتعاونون بشكل شبه دائم، وفي كلّ مرّة يبحثون فيها في موضوع جديد، كانوا يضيفون باحثًا جديدًا مكان باحث آخر، وذلك بما يتناسب مع البحث الذي يتم تنفيذه في بلد معيّن أو حول بلد معيّن. وتطبيق مثل هذه الآلية صعب ونادر بالنسبة إلى العلاقات الدولية مثلًا⁵⁰.

ثالثًا: العقبات البيروقراطية والمؤسسية التي تواجه الباحثين المشتغلين في الموضوعات المتعلقة بالسياسة والعلاقات الدولية، كالموافقات الأخلاقية، وحساسية المواضيع السياسية، والتمييز السلبي ضد الموضوعات السياسية والإيجابية للموضوعات الأخرى (في هذه الحالة السياسة والتخطيط والتنمية) في الإجراءات، وفي الموافقات، وفي المنح كلّها عوامل تجعل من البحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية بطيئًا، وبالتالي الإنتاج العلمي أقل، والتعاون في العمل البحثي غير جذاب لفريق من الباحثين.

(49) يرى البعض أنّ البحث البيئي هو شكل من أشكال التفاعل، والممارسة، والمقاربة المعرفية الموجه للواقع المباشر، مشكلة بذلك أسلوب بحث مجموعة من الأفراد أو فريق عمل قادر على دمج المعلومات، والبيانات، والتقنيات، والأدوات، ووجهات النظر، والمفاهيم من أكثر من تخصص، بهدف تعزيز الفهم لحل مشكلات قد تمتد إلى خارج التخصص الواحد. للمزيد:

L. Buckingham, J. Dong & F. Jiang, **Interdisciplinary Practices in Academia: Writing, Teaching and Assessment** (London: Routledge, 2023).

(50) يرى بعض أستاذة قسم العلاقات الدولية أن العبء التدريسي والإداري يعطل قدرتهم على التواصل والتشبيك الضروري والكافي للعمل ضمن فريق، كما يعطل من قدرتهم على تعلّم وتطوير قدرات بيئية، خاصة مع التدوير الدائم والمستمر لمقررات التدريس، وتخصيص مواد جديدة كليًا على الأستاذ المتخصص، وعدم وجود الوقت الكافي له لتحضيرها بشكل مناسب، واستيعابها كليًا قبل أن يقوم بتدريسها وتوظيفها في العمل البحثي، ما يجعله مشغولًا في نهاية المطاف في تأمين المحاضرة فقط. (تواصل ذاتي، تاريخ فبراير 2024).

وفيما يتعلّق بالموضوعات البحثية، وبالعودة إلى النتائج التي توصلنا إليها، يمكن ملاحظة أن غالبية الأوراق البحثية البيئية تركّزت حول موضوعات لها علاقة بجائحة كورونا، والغذاء، والماء، والطاقة، وهي موضوعات مرتبطة كذلك ببعضها البعض. وهذه النتيجة علاقة في الغالب بـ:

1. تزامن البحوث مع مدة جائحة كورونا، كما سبق شرحه.
 2. تشجيع المنح المخصصة لبحث ودراسة هذه الموضوعات داخل الجامعة وخارجها، خلال تلك المدة.
 3. عدم وجود عراقيل بيروقراطية أو حساسيات تمنع أو تؤخّر إجراء مثل هذه البحوث، علاوةً على اتصالها المباشر بأشياء ملموسة يمكن قياسها، وهو عامل آخر من عوامل التمييز الإيجابي لصالح هذه الموضوعات البحثية.
- وفيما يتعلّق بالكلمات المفتاحية التي وردت في إجمالي الأوراق البحثية البيئية، تشير سحابة الكلمات المفتاحية الأساسية إلى أن كوفيد، والغذاء، والتسوّق كانت المفردات الأكثر تكرارًا وتأثيرًا في الكلمات المفتاحية، وغالبًا ما تمّ دراستها من زاوية ارتباطها بالسلوك، والهدر، والاستهلاك.
4. أماكن النشر

توزّع معظم الأوراق البحثية البيئية في الغالب بين الناشر العلمي ألسفير، وتايور آند فرانسيس بشكل مغلق ومفتوح، بالإضافة إلى أوراق بحثية نُشرت في أماكن أخرى، منها ما هو مفتوح، ومنها ما هو غير مصنّف أو غير مفهرس في قواعد بيانات علمية شهيرة، علمًا أن معظم أوراق قسم السياسة والتخطيط والتنمية نُشرت في ألسفير، وهو أمر مثير للاهتمام، وينبغي فحص أسبابه بشكل أكبر، علمًا أن الملاحظة الأولية أن هناك عددًا

من المجالات التي تنشر بشكل أسرع في ألسفير منه في تايلور آند فرانسيس، كما أن معامل تأثيرها أعلى بالرغم من أنها قد تكون من الدرجة الثانية، وليس الأولى، وهو ما يشير إلى وجود معايير مختلفة في تقييم المجالات.

تحليل مقارن بين أماكن النشر

السفير	تايلور وفرانسيس	
بشكل أساسي في المجالات العلمية والتقنية والطبية. وهي قوية في علوم الصحة، والعلوم الطبيعية، والعلوم الفيزيائية، والهندسة.	نطاق واسع، يشمل العلوم الاجتماعية والإنسانية، إلى جانب المجالات العلمية والتقنية والطبية، وهي معروفة بالتعليم، والفنون، والقانون.	مجالات التركيز
تقدم مجالات تتقاطع مع التكنولوجيا والطب وعلوم البيئة، وهي مفيدة للأبحاث التي تميل إلى الجوانب العلمية والتقنية.	تغطي موضوعات متنوعة تشمل العلوم الاجتماعية والإنسانية.	ملاءمة الأبحاث المتعددة التخصصات
تنشر مجالات تتعلق بالتخطيط الحضري، وسياسة البيئة، والتنمية المستدامة. وهي مناسبة للأبحاث ذات التوجه العلمي أو التحليل الكمي القوي.	مجموعة قوية في العلوم الاجتماعية تجعلها الخيار المفضل للأبحاث حول السياسة، والتخطيط، والتطوير، وتقدم مجالات مخصصة بشكل خاص لهذه المجالات.	السياسة، والتخطيط، والتطوير
أقل تركيزًا على العلاقات الدولية البحتة. وأكثر ملاءمة للأبحاث المتعددة التخصصات التي تتقاطع مع الصحة العالمية، والتغير البيئي العالمي، أو الجوانب العلمية للأمن.	مجموعة قوية من المجالات في علم السياسة والدراسات الدولية، وهي الخيار المفضل للأبحاث المخصصة في العلاقات الدولية، والسياسة العالمية، والدبلوماسية.	العلاقات الدولية
معروفة بالاستثمار في التكنولوجيا والأدوات المبتكرة مثل Scopus و Mendeley التي تدعم البحث العلمي وتتبع تأثيره.	تقدم دعمًا للمؤلفين والمحررين، مع التركيز على التنوع والشمولية، لكن مع تركيز أقل على قواعد البيانات لتتبع تأثير الأبحاث المتعددة التخصصات.	الأدوات وقواعد البيانات
تأسست في عام 1880، وتعتبر واحدة من أكبر الناشرين العلميين في العالم، مع تركيز كبير على التقدم التكنولوجي في النشر.	تأسست عام 1852 مع تاريخ طويل في النشر الأكاديمي، وقد توسعت من خلال الاستحواذ على ناشرين آخرين، بما في ذلك Routledge، مع التأكيد على التنوع في التخصصات.	الخلفية التاريخية

الخاتمة:

شرعت هذه الدراسة في استكشاف واقع وتعقيدات البحوث البيئية لأستاذة جامعة قطر وباحثيها من خلال التركيز على قسم الشؤون الدولية بشقيهِ (العلاقات الدولية، والسياسة والتخطيط والتنمية) ومركز دراسات الخليج. ولم يقتصر نقاش بحثنا على مناقشة المنشورات العلمية ونتائج العمل البيئي في هذه المسارات فحسب، بل سلط الضوء أيضاً على التحديات والقيود الكبيرة التي تصاحب مثل هذه المساعي. علاوة على ذلك، تؤكد قيود الدراسة على الحاجة إلى إطار أكثر سهولة وتماسكاً لفهرسة وتحليل الأبحاث البيئية. ولا شك أن مثل هذا المسعى لن يسهل الدراسات المستقبلية في هذا المجال فحسب، بل سيسهم أيضاً في تعزيز الحوار المستمر حول تطوير النماذج البيئية في الأوساط الأكاديمية.

تُعدُّ دراساتنا هذه خطوة أساسية باتجاه فهم وتعزيز مشهد البحوث البيئية في جامعة قطر، وهي في هذا السياق قد تكون الأولى، لكنّها لن تكون الأخيرة. نأمل أن تثير الدراسة فضول الباحثين لإجراء المزيد من البحوث والدراسات المعمّقة مستقبلاً، سواء أكان ذلك بالبناء على النتائج التي توصلنا إليها، أو بالاعتماد على أي من النقاط التي ناقشتها، أو المسائل التي أثارها في سياق تحليلها للنتائج. وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن الرحلة نحو بيئة بحثية قوية وبيئية محفوفة بالعقبات والتحديات. علاوةً على ذلك، تتطلب الديناميات الدقيقة للتعاون الأكاديمي والعملية المعقدة لدمج الأسس المعرفية المتباينة جهوداً متضافراً ورؤية مشتركة لمستقبل البحث الأكاديمي. وفي ضوء هذه النتائج، من الضروري أن تواصل جامعة قطر تعزيز بيئة لا تكتفي بالاعتراف بقيمة البحوث البيئية فحسب، بل تدعم تطويرها بنشاط، ويشمل ذلك تعزيز البنية التحتية، وتقديم الدعم الإداري، وتسهيل التعاون بين الأقسام، إضافة إلى رعاية ثقافةٍ تحتضن تعقيدات وثرء المساعي البيئية.

التوصيات:

واستنادًا إلى النتائج التي توصلنا إليها من الدراسة حول البحوث البيئية في جامعة قطر، وفي الأقسام التي ركّزنا عليها تحديداً، نرى أنه من المناسب اقتراح عدد من السياسات؛ لتعزيز فعالية ونطاق المساعي البحثية البيئية. تم تصميم هذه التوصيات لمواجهة التحديات المحددة التي وردت في الدراسة، والاستفادة من الفوائد المحتملة للمناهج البيئية، أو العمل البيئي داخل المجتمع الأكاديمي.

1. دعم المراكز البحثية البيئية: دعم الجامعة لجهود الكليات والأقسام والمراكز التي تعمل على البيئية، بحيث يتيح ذلك تعزيز التعاون بينها، على أن يتم توفير البنية التحتية، والتمويل، والدعم الإداري اللازم للمشاريع متعددة التخصصات.

2. تعزيز ثقافة التعاون: تشجيع ثقافة، على مستوى الجامعة، تقدر وتكافئ الجهود التعاونية عبر مختلف التخصصات، ويمكن تحقيق ذلك من خلال برامج التقدير والمنح التعاونية والفعاليات التي تعزز الحوار والشراكات بين التخصصات.

3. مراجعة معايير الترقية والتجديد: تعديل معايير تقييم أعضاء هيئة التدريس لتقدير ومكافأة الإسهامات البحثية متعددة التخصصات، وغالبًا ما تتجاهل المقاييس التقليدية تأثير وأهمية العمل متعدد التخصصات؛ وبالتالي، فإن مراجعة هذه المعايير يمكن أن تحفز أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في البحوث متعددة التخصصات.

4. إنشاء مناهج وبرامج متعددة التخصصات: تطوير برامج ودورات جديدة تكون متعددة التخصصات بطبيعتها، مما يشجع الطلاب على التعامل مع القضايا المعقدة من وجهات نظر تخصصية متعددة. ويشمل ذلك دمج المشاريع البحثية متعددة التخصصات في المنهج الدراسي، كجزء من متطلبات الدرجة العلمية.

5. تعزيز تمويل الأبحاث للمشاريع متعددة التخصصات: تخصيص جزء من تمويل الأبحاث خصيصاً للمشاريع متعددة التخصصات، وخاصة تلك التي تتناول التحديات الوطنية أو العالمية. وينبغي تصميم سياسات التمويل، بحيث تقلل من العوائق التي تحول دون بدء وإجراء البحوث متعددة التخصصات.

6. تسهيل الوصول إلى الموارد متعددة التخصصات: التأكد من سهولة وصول الباحثين إلى البيانات والموارد من مختلف التخصصات، ويمكن أن يشمل ذلك إنشاء قواعد بيانات مركزية ومختبرات مشتركة وموارد أخرى يمكن استخدامها من قبل فرق متعددة التخصصات.

7. تعزيز التعاون الخارجي: تشجيع وتسهيل الشراكات مع الوكالات الحكومية والصناعية والمؤسسات الدولية، التي يمكنها توفير وجهات نظر وموارد إضافية للبحث متعدد التخصصات. ويمكن لهذه التعاونات أيضاً أن تعزز التأثير الواقعي لنتائج الأبحاث.

8. التطوير المهني والتدريب: تقديم ورش العمل والندوات وفرص التطوير المهني الأخرى التي تركز على أساليب البحث متعددة التخصصات، وبناء الفريق، وإدارة المشاريع، حيث إن ذلك سيؤدي إلى تزويد الباحثين بالمهارات اللازمة للتنقل بشكل فعال وقيادة المشاريع متعددة التخصصات.

9. تنفيذ آلية المراجعة والملاحظات: إنشاء آلية للمراجعة والملاحظات بالاتجاهين من الأعلى للأسفل وبالعكس، حول فعالية السياسات والممارسات المتعلقة بالأبحاث متعددة التخصصات. وينبغي أن يشمل ذلك مدخلات من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء الجامعة لضمان التحسين المستمر.

10 الدعوة إلى البحوث متعددة التخصصات على الصعيدين الوطني والدولي: المشاركة في جهود الدعوة لتسليط الضوء على أهمية البحوث متعددة التخصصات، في معالجة

التحديات المعقدة. ويمكن أن يساعد ذلك في جذب التمويل الخارجي والشراكات والاعتراف بالجهود البحثية متعددة التخصصات التي تبذلها الجامعة.

نأمل أن تسهم مثل هذه التوصيات في تعزيز دور جامعة قطر، كمؤسسة رائدة في البحوث متعددة التخصصات، وتعزيز الابتكار والإسهام في حل التحديات، أو التصدي للظواهر المعقدة، من خلال المساعي المشتركة للمجتمع الأكاديمي وتعزيز جهود البيئية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الأمم المتحدة، «منظمة الصحة العالمية: جائحة كوفيد-19 لم تعد حالة طوارئ صحية عالمية»، أخبار الأمم المتحدة: منظور عالمي قصص إنسانية (5 مايو 2023). <https://news.un.org/ar/story/2023/05/1120142>
2. منظمة الصحة العالمية، «التسلسل الزمني لاستجابة منظمة الصحة العالمية لجائحة كوفيد-19»، نشرت إخبارية: الإطار الزمني (15 ديسمبر 2020). <https://www.who.int/ar/news/item/08-11-1441-covidtimeline>

ثانياً: المراجع الإنجليزية

1. Aalto, P. Harle, V & Moasio, S. International Studies: Interdisciplinary approaches, USA, Palgrave, 2011.
2. Aramo-Immonen, H. »Mixed Methods Research Design«, In: M.D. Lytras, et al.(eds), Information Systems, E-learning, and Knowledge Management Research, WSKS 2011, Vol. 278 (Berlin: Springer, 20011), pp. 32-43. https://doi.org/10.1007/978-3-642-35879-1_5
3. Arango, L. Z. “Explorative study, a journey to discover,” Enfermería, Vol. 28, No. 3 (2010). <https://doi.org/10.17533/udea.iee.7616>
4. Ashworth, L. “Interdisciplinarity and International Relations,” European Political Science, Vol. 8 (2009), pp. 1625-. <https://doi.org/10.1057/EPS.2008.11>
5. Bennett, A & Elman, C. “Case Study Methods in the International Relations Subfield,” Comparative Political Studies, Vol. 40, No. 2 (2007),

pp. 170 – 195. <https://doi.org/10.1177/0010414006296346>

6. Brigg, M. & Bleiker, R. “Autoethnographic International Relations: exploring the self as a source of knowledge,” *Review of International Studies*, Vol. 36, No. 3 (2010), pp. 779 – 798. <https://doi.org/10.1017/S0260210510000689>
7. Buckingham, L. Dong, J & Jiang, F. *Interdisciplinary Practices in Academia: Writing, Teaching and Assessment*, London: Routledge, 2023.
8. Choi, B. C. & Pak, A. W. “Multidisciplinarity, interdisciplinarity and transdisciplinarity in health research, services, education and policy: 1. Definitions, objectives, and evidence of effectiveness,” *Clin Invest Med*, Vol. 29, No. 6 (2006), pp. 351–364. PMID: [17330451](https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/17330451/)
9. Creswell, J. “Mixed-Method Research: Introduction and Application,” In: G. J. Cizek (ed) *Handbook of Educational Policy: Educational Psychology*, (Academic Press,1999), pp. 455–472. <https://doi.org/10.1016/B978-012174698-8/50045-X>
10. Derry, S. J. Schunn, C. D & Gernsbacher, M. A. *Interdisciplinary Collaboration: An Emerging Cognitive Science*, New York, Psychology Press, 2013.
11. Dietterich, T. “Editorial Exploratory research in machine learning,” *Machine Learning*, Vol. 5 (1990), pp. 5–9. <https://doi.org/10.1007/BF00115892>
12. Dietterich, T. G. “Editorial Exploratory research in machine learning,” *Machine Learning*, Vol. 5 (1990), pp. 5–9. <https://doi.org/10.1007/BF00115892>
13. Fabrigar, L. et al. “Evaluating the use of exploratory factor analysis in psychological research,” *Psychological Methods*, Vol. 4, No. 3 (1999), pp. 272–299. <https://doi.org/10.1037/1082-989X.4.3.272>

14. Johnson, R & Onwuegbuzie, A. "Mixed Methods Research: A Research Paradigm Whose Time Has Come," Educational Researcher, Vol. 33, No. 7 (2004), pp. 14–26. <https://doi.org/10.3102/0013189X033007014>
15. Krestel, R., Demartini, G. & Herder, G. E. "Visual interfaces for stimulating exploratory search," Proceeding of the 11th annual international ACM/IEEE joint conference on Digital libraries – JCDL '11 (Ottawa, Ontario, Canada, June 2011), pp. 393–394. <https://doi.org/10.1145/1998076.1998151>
16. Long, D. "Interdisciplinarity and the Study of International Relations," In: Pami Aalto, Vilho Harle & Sami Moisio (eds), International Studies: Interdisciplinary approaches, USA, Palgrave, 2011.
17. Louvel, S. & Jacobs, A. "Effects of Interdisciplinarity on Disciplines," Revue Francaise De Sociologie, Vol. 56 (2015), pp. 75–103. <https://api.semanticscholar.org/CorpusID:149496933>
18. Manerikar, V & Manerikar, S. "A Note on Exploratory Research," A Peer Reviewed Research Journal, Vol. 7, No. 1 (2014), pp. 95–96. <https://api.semanticscholar.org/CorpusID:151349487>
19. Mearsheimer, J. & Walt, S. »leaving theory behind: Why simplistic hypothesis testing is bad for International Relations," European Journal of International Relations, Vol. 19, No. 3 (2013), pp. 427 – 457. <https://doi.org/10.1177/1354066113494320>
20. Mosavel, M & Simon, C. "Exploratory Health Disparities Research: The Need to Provide a Tangible Benefit to Vulnerable Respondents," Ethics & Behavior, Vol. 20, No. 1 (2010), pp. 1–9. <https://doi.org/10.1080/10508420903275242>
21. Mosavel, M. & Simon, C. "Exploratory Health Disparities Research: The Need to Provide a Tangible Benefit to Vulnerable Respondents," Ethics & Behavior, Vol. 20, No. 1 (2010), pp. 1–9. <https://doi.org/10.1080/10508420903275242>

[org/10.1080/10508420903275242](https://doi.org/10.1080/10508420903275242)

22. National Academy of Sciences, National Academy of Engineering & Institute of Medicine, "Facilitating Interdisciplinary Research," Washington, DC, WASHINGTON: The National Academies Press, 2005. <https://rwkates.org/pdfs/b2005.01.pdf>
23. Piovesan, A. & Temporini, E. "Exploratory research: a methodological procedure for the study of human factors in the field of Public Health," *Revista de saude publica*, Vol. 29, No. 4 (1995), pp. 318-325. <https://doi.org/10.1590/s0034-89101995000400010>
24. Rafols I. & Meyer, M. "Diversity and network coherence as indicators of interdisciplinarity: case studies in bionanoscience," *Scientometrics*, Vol. 82 (2009). <https://doi.org/10.1007/s11192-009-0041-y>.
25. Repko, A. F & Szostak, R. *Interdisciplinary Research: Process and Theory*, London, SAGE, 4th, 2021.
26. Repko, A. F. Szostak, R. & Buchberger, M. P. *Introduction to Interdisciplinary Studies*, London, SAGE, 3rd, 2020.
27. Shayan, F. "Interdisciplinarity and the Emerged Shift in the Study of International Relations," *Millennium*, Vol. 41, No. 3 (2013), pp. 669-678. <https://doi.org/10.1177/0305829813484635>
28. Singh, A. "An Introduction to Experimental and Exploratory Research," *Social Science Research Network* (2021). <https://doi.org/10.2139/SSRN.3789360>
29. Song, D. "Mind and Machine: Interdisciplinarity," *Neuroquantology*, Vol. 15, No. 1 (2016). <https://doi.org/10.14704/NQ.2017.15.1.993>
30. Swaraj, A. "Exploratory Research: Purpose and Process," *Parisheelan*, Vol. XV, No. 2 (2019), pp. 665-670. <http://crm.skspvns.com/wp-content/uploads/2020/09/110-Ananya-Swaraj.pdf>

31. Toops, S. Peterson, M & Anderson, S. International Studies: An Interdisciplinary Approach to Global Issues, New York: Routledge, 4th ed, 2018. <https://doi.org/10.4324/9780429495151>
32. Turner, S. Cardinal, L. & Burton, R. “Research Design for Mixed Methods,” Organizational Research Methods, Vol. 20, No. 2 (2017), pp. 243 – 267. <https://doi.org/10.1177/1094428115610808>
33. Vienni-Baptista, B. Fletcher, I. & Lyall, C. foundations of interdisciplinary and transdisciplinary research, Great Britain: Bristol University Press, 2023.
34. Waters, C. “The nature and context of exploratory experimentation: an introduction to three case studies of exploratory research,” History and philosophy of the life sciences, Vol. 29, No 3 (2007), pp. 275–284. PMID: [18822658](https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/18822658/)
35. Yetiv, S. “History, International Relations, and Integrated Approaches: Thinking about Greater Interdisciplinarity Get access Arrow,” International Studies Perspectives, Vol. 12, No 2 (May 2011), pp. 94–118. <https://academic.oup.com/isp/article/12/2/94/1848129>
36. Yetiv, S. A & James, P. “Pushing Boundaries in the study of International Relation,” In: S. A. Yetiv & P. James (eds), Advancing Interdisciplinary Approaches to International Relations, USA: Palgrave Macmillan, 2017, pp.1–15.

الفصل الرابع

دراسة استكشافية عن البنية في بحوث أساتذة جامعة قطر: أساتذة قسم العلوم الاجتماعية نموذجاً

الشاذلي بية الشطي



دراسة استكشافية عن البيئية في بحوث أساتذة جامعة قطر: أساتذة قسم العلوم الاجتماعية نموذجًا

الشاذلي بية الشطي²¹

المقدمة

يُمثّل البحث العلمي أحد المحركات الرئيسة لتقدم المجتمعات وتطورها وتنميتها، فهو مصدر الاختراعات والابتكارات الضرورية لذلك من ناحية، ويقدم الحلول للمشاكل التي تعيق ذلك من ناحية أخرى. مثلت العلوم الاجتماعية باختلاف تخصصاتها واحدة من أهم المصادر لهذه الاختراعات والابتكارات والحلول، بحكم اهتمامها بالإنسان في مختلف أبعاده، الذي يُمثل الأداة والغاية الأساسية للتنمية على جميع المستويات.

ومع التغيرات العميقة والمتسارعة التي شهدتها المجتمعات البشرية في مختلف المجالات ازدادت الحاجة لهذه العلوم، ولكن حجم هذه التغيرات جعل كل تخصص من هذه العلوم وحده غير قادر على إيجاد الحلول للمشاكل والمخاطر المستحدثة، ومن هنا ولدت الحاجة لتقارب هذه التخصصات ودمج معارفها وأدواتها في إطار ما يطلق عليه بالدراسات البيئية، التي بدأت تتبلور ملامحها منذ خمسينات القرن الماضي، وازدادت حضورًا في العصر الحالي³.

(1) باحث رئيس، برنامج علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، cchatti@qu.edu.qa

(2) يُعبّر فريق البحث عن امتنانه للطالبة زهرة الحايكي في المساعدة على جمع البيانات المتعلقة بهذا البحث.

3) J. L. Mackey, J. Wentworth & David Sebberson, “Another approach to interdisciplinary studies,” Issues in Integrative Studies, No. 19 (2001), pp. 59–70.

ولكن المتبع لواقع الدراسات البينية في مختلف المجالات العلمية، بما فيها العلوم الاجتماعية، يلاحظ أن هذه النوعية من الدراسات تواجه عدة تحديات ترتبط بالعناصر البشرية، وغير البشرية المؤثرة في عملية إنتاج المعرفة العلمية. والمتفق عليه تمثل الجامعات والأقسام الأكاديمية من أبرز الفضاءات المنتجة للمعرفة، سواء أكانت تخصصية أو بينية. كما أن الأدبيات العلمية المرتبطة بالدراسات البينية تقرر بأن هذه الجامعات والأقسام تشكل النواة الرئيسة التي تسهم في ظهور شبكات (فرق ومجموعات بحثية) بينية، بحكم دمجها لمختصين ينتمون لتخصصات علمية مختلفة⁴. تحاول هذه الورقة استكشاف واقع البينية في بحوث أستاذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر التي تضع ضمن استراتيجياتها تحفيز الدراسات البينية، بهدف الإسهام بطريقة فاعلة وعلمية في مسيرة التنمية في الدولة في إطار رؤية قطر 2030.

تتكون هذه الورقات من أربعة أقسام كبرى، حيث يعرض القسم الأول الإطار العام للدراسة، ويتضمن إشكالية الدراسة، وأهميتها وأهدافها وتساؤلاتها. في حين يستعرض القسم الثاني، ويتضمن مفاهيم ونظرية الدراسة والدراسات السابقة. أما القسم الثالث فهو يعرض الإطار المنهجي للدراسة، ويتضمن الإجراءات العملية والتطبيقية لتحقيق أهدافها. أما القسم الرابع والأخير فهو مخصص لعرض وتحليل أهم النتائج المتوصل إليها والاستنتاجات المستخلصة منها.

4) Hye Sun You, "Why teach science with an interdisciplinary approach: History, trends, and conceptual frameworks," Journal of Education and Learning, Vol. 6, No. 4 (2017), pp. 66-77

الإطار العام للدراسة

إشكالية الدراسة

فرضت الدراسات البينية نفسها في حقول إنتاج المعرفة بعد أن توصلَّ المختصون في المجالات العلمية المتعددة والمتنوعة إلى قناعة مؤداها: أن فهم ودراسة الظواهر، التي تؤثر في حياة البشر وتتأثر بهم، على اختلاف طبيعتها تحتاج إلى تضافر عدة تخصصات خاصة، في ظل ما يشهده العالم من تغيرات عميقة ومتشعبة ومتسارعة، سواء أكان ذلك على المستوى الطبيعي، أو البشري، أو الاجتماعي⁵.

على هذا الأساس، تصبح الدراسات البينية بالحاجة الضرورية في عصرنا الراهن، فهي تُمكن في الوقت نفسه من تجسيد وحدة العلم والمعرفة والتخلص من الحواجز بين التخصصات، وبناء جسور التواصل بينها من ناحية، وإيجاد الحلول للمشكلات التي عجزت التخصصات الدقيقة على معالجتها بشكل منفرد من ناحية أخرى.

على هذا الأساس يُمكن تعريف الدراسات البينية، على أنها عملية دمج بين تخصصين أو أكثر من التخصصات العلمية المتباينة لمعالجة موضوع أو إشكالية بحثية⁶، وبالتالي تُعدُّ البينية في مجال العلوم على أنها دراسة أو مجموعة من الدراسات يقوم بها باحثون من تخصصات علمية مختلفة، يتم فيها توظيف نموذج مفاهيمي يقوم بالدمج بين الأطر النظرية، والطرق المنهجية لتلك التخصصات، فهي تُمثِّل أحد الطرق البحثية التي تقوم على دمج المعلومات والبيانات والمفاهيم والنظريات من أكثر من تخصص علمي، بهدف المعالجة العلمية لإحدى القضايا وإيجاد حلول لها.

5) W. H. Newell, "A Theory of Interdisciplinary Studies," Issues in Interdisciplinary Studies, No. 19 (2001), pp. 1-25.

6) Yongyuth Vajaradu, et al., "Key Steps and Characteristics for Successful Interdisciplinary Research: An Analytical Review," The Journal of Behavioral Science, Vol. 16, No. 2 (2021), pp. 73-85.

في هذا السياق، بدأت الجامعات والمؤسسات البحثية المنتجة للرئيس للمعرفة والعلم، في تركيز الآليات والأطر الضرورية التي تمكن من دفع المختصين في مختلف الميادين العلمية؛ للتقارب والتعاون فيما بينهم لإنتاج معرفة علمية قادرة على تقديم الإضافة، وحل المشكلات المركبة التي تعيشها المجتمعات البشرية في عصرنا الحالي⁷.

وعلى الرغم من هذه المحاولات المؤسسية فإن نسبة الدراسات البينية ظلت قليلة إلى حد كبير. هذا يعني أن هذا الصنف من الدراسات، الذي يُشكّل منهجًا بحثيًا بذاته، يواجه عدة تحديات وصعوبات تقف أمام تقارب التخصصات العلمية فيما بينها. تُرجع الدراسات العلمية هذه التحديات والصعوبات إلى عدة عوامل؛ منها: العوامل المرتبطة بالباحثين أنفسهم، أو ببنية وفلسفة التخصصات نفسها، أو بالأطر التنظيمية والمؤسسية التي تُنتج ضمنها المعرفة.

ومما يلاحظ أن هذه التحديات والصعوبات توجد في كل المجالات العلمية، حيث إن العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية تعاني من هذه المشكلات على حد سواء⁸. ومن ثم لا تتوقف هذه الصعوبات على التعاون بين الحقول المعرفية الكبرى فقط، بل تشمل أيضًا التخصصات المنتمية إلى الحقل المعرفي نفسه؛ فنجد الحدود التقليدية القائمة بين التخصصات في مجال العلوم الطبيعية، أو مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية لا تزال قائمة وصعبة الكسر والتجاوز.

7) Sondra N. Barringer, Erin Leahey & Karina Salazar, "What catalyzes research universities to commit to interdisciplinary research?," Research in Higher Education, Vol. 61, No 6 (2020), pp. 679 705.

8) J.T. Klein, "Interdisciplinary Approaches in Social Science Research," In: Outwaite, W. & Turner, S.P. (eds.), The Sage Handbook of Social Science Methodology (Los Angeles: Sage Publications, 2007), pp. 32-49.

ويظهر ذلك بصفة جلية في مجال التعليم الجامعي، الذي يُعد مجالاً رئيساً لتجمع التخصصات العلمية. ويُرجع الكثيرون ذلك إلى عدة أسباب، نذكر منها: ضعف التنسيق والتكامل بين الأقسام الإدارية والأكاديمية المختلفة، والافتقار لوجود خريطة بحثية تضع احتياجات المجتمع في أولوياتها، وافتقار أساتذة الجامعة إلى أسلوب الدراسات البينية المتكاملة، ووجود ضعف في علاقة الجامعات وسوق العمل، وغياب المناخ الملائم لتشكيل فرق بحثية بينية، وعدم وجود سياسات بحثية تحفّز الباحثين على الاهتمام بالدراسات البينية (خليفة، 2023).

وقد توصلنا إلى هذه الملاحظات من خلال مجموعة كبرى من الدراسات السابقة⁹، وأيضاً من خلال دراسة استكشافية في واقع البحوث في جامعة قطر، وخاصة في قسم العلوم الاجتماعية، الذي يضم ثلاثة تخصصات يُفترض أنها متكاملة فيما بينها، وهي: علم الاجتماع، وعلم النفس، والخدمة الاجتماعية.

فعلى الرغم من وجود أكثر من 40 عضو هيئة تدريس في القسم المذكور، والذين يتشاركون في البنية التنظيمية والفضاء المكاني، فإن البحوث المشتركة بينهم تظل قليلة إل حد كبير، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن هذه المنتوجات البحثية لهؤلاء الباحثين خالية تماماً أو تفتقر للبينية.

9) Marilyn Vantard, Claire Galland & Martina Knoop, "Interdisciplinary research: Motivations and challenges for researcher careers," *Quantitative Science Studies*, Vol. 4, No 3 (2023), pp. 711727; F. Hendriks, "Methodological and practical challenges of interdisciplinary trust research," In: Bernd Blöbaum (ed.), *Trust and Communication: Findings and Implications of Trust Research*, (Germany: Springer, 2021), pp. 29-57; A. Dalton, K. Wolff & B. Bekker, "Multidisciplinary Research as a Complex System," *International Journal of Qualitative Methods*, Vol. 21 (2022).

في هذا السياق يندرج البحث الحالي الذي يسعى للإجابة على التساؤل الرئيس التالي:
ما مدى حضور البينية في بحوث أستاذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر؟
من هذا المنطلق، تسلّط إشكالية هذه الدراسة الضوء على حقل معرفي يُفترض أن يكون
من أكثر الحقول تعزيزًا للبينية، بحكم تضمينه لمجموعة من التخصصات المشتركة في موضوع
البحث: الإنسان والمجتمع.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أربع نقاط أساسية، وهي:

- **موضوعها**، حيث إنَّها تُسلِّط الضوء على مسألة الدراسات البينية في سياق العلوم
الاجتماعية، الذي يُمثل أحد الحقول المعرفية القادرة على التشبيك والدمج بين مختلف
التخصصات المكونة لها، على اعتبار أنها تشترك في موضوعات بحثها، وتستند في معظمها
للمرجعيات الإبستمولوجية والأدوات المنهجية نفسها.

- **وحدة تحليلها**، حيث إنَّها تُركز على بحوث المختصين في مجال العلوم الاجتماعية،
الذي يُمثل حقلًا معرفيًا تتنافس فيه عدّة تخصصات، يسعى كل واحد منها لإثبات وجوده
على حساب الآخر، وهذا ما يُمكن أن يفسر لنا ضعف حضور البينية في بحوث هؤلاء
المختصين.

- **سياقها المؤسسي**، حيث إنَّها تُهمَّتُ بجامعة قطر التي تسعى إلى تحفيز البينية، وتشجيع
مختلف منتسبيها من أعضاء هيئة تدريس وباحثين وطلبة على البحوث العلمية، وخاصة
البينية منها، بهدف أن تسهم في إنتاج معرفة علمية مساعدة على تطوير المعرفة، ومساندة
لمسيرة التنمية في الدولة في إطار رؤية قطر 2030.

- عينتها، حيث إنَّها تُركِّز على بحوث أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، الذي يُمثل نموذجًا لتجمع ثلاث تخصصات، ألا وهي: علم الاجتماع، وعلم النفس، والخدمة الاجتماعية، التي تُعتبر من أكثر التخصصات اشتراكًا في المفاهيم والنظريات والمناهج، وهذا ما يفترض حضورًا قويًا للبيئية في هذه البحوث.

بناءً على ما سبق تكتسي الدراسة الحالية أهمية علمية وعملية في الوقت نفسه، فهي يُمكن أن تسهم، من خلال نتائجه، في إثراء المكتبة العلمية بمجموعة من المعلومات والمعارف المرتبطة بالدراسات البيئية. كما أنها يُمكن أن تقدِّم بيانات علمية دقيقة يستند إليها المهتمون، بتحفيز وتعزيز البحوث البيئية، وجعلها ثقافة سائدة ضمن المؤسسات الجامعية والبحثية.

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في الوقوف على مدى حضور البيئية في بحوث أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، ولتحقيق ذلك قيِّم هذا الهدف إلى ثلاثة أهداف فرعية، وهي:

1. التعرف على مدى حضور البيئية في بحوث أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر على مستوى تخصصات الباحثين المشاركين فيها.
2. التعرف على مدى حضور البيئية في بحوث أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر على مستوى الدراسات السابقة المستخدمة فيها.
3. التعرف على مدى حضور البيئية في بحوث أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر على مستوى النظريات المستخدمة فيها.

تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيس:

تسعى هذه الدراسة للإجابة على سؤالها الرئيس التالي: ما مدى حضور البينية في بحوث أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر؟

التساؤلات الفرعية:

للإجابة على السؤال الرئيس المذكور آنفًا، قسّم السؤال إلى ثلاثة أسئلة فرعية، وهي:

1. إلى أي مدى تحضر البينية في بحوث أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر على مستوى تخصصات الباحثين المشاركين فيها؟
2. إلى أي مدى تحضر البينية في بحوث أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر على مستوى الدراسات السابقة المستخدمة فيها؟
3. إلى أي مدى تحضر البينية في بحوث أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر على مستوى النظريات المستخدمة فيها؟

مفاهيم الدراسة

يتمحور النموذج النظري لهذه الدراسة حول مفهومان رئيسان: الدراسات البينية والعلوم الاجتماعية، تحاول الأسطر التالية تحديد ماهيتها مع التركيز على أبعادهما.

المفهوم الأول: الدراسات البينية

تُعَدُّ الدراسات البينية من أبرز الاتجاهات البحثية الحديثة والمعاصرة في مختلف العلوم، حيث إنَّها أصبحت مطلبًا ضروريًا في الوقت الحالي لبعض الباحثين، في مجالات علمية وبحثية متعددة، بما فيها العلوم الإنسانية والاجتماعية.

لقد تناولت عدة دراسات تعريف مفهوم الدراسات البينية، ولكن رغم شبه الاتفاق حول ضرورة وأهمية هذه النوعية من الدراسات فإن المفهوم المرتبط بها ظل يكتنفه كثير من الغموض، حيث تعددت النماذج والتعريفات الموضحة له.¹⁰

ولتجاوز هذا الغموض تحاول الأسطر التالية معالجته من زوايا عدة. ففي دليل أكسفورد للدراسات البينية، عرفت كلاين (2010) الدراسات البينية بأنها «مدخل يعبر عن دمج تخصصات متعددة في معالجة قضية ما، يتعدى مجالها نطاق تخصص واحد، وذلك وفق معياري التكامل والتفاعل بما يؤدي إلى تطوير المفاهيم والافتراضات النظرية والتوصل إلى نتائج متعمقة»¹¹. كما عرفها أيضاً بيومي بأنها «تحقيق التكامل بين التخصصات المختلفة للوصول إلى وحدة المعرفة المتكاملة والأكثر شمولاً من المسموح به من قبل رؤية تخصص علمي منفرد»¹². أضاف بيومي كذلك تعريفاً وظيفياً وآخر بنائياً للدراسات البينية، حيث عرفها بنائياً بأنها «عملية ربط وتكامل المدارس الفكرية والمهنية والتقنية للوصول إلى مخرجات ذات جودة عالية مبنية على العلوم الطبيعية والاجتماعية». أما وظيفياً، فقد وصفها بأنها «دراسات تؤدي إلى تطوير القدرة على عرض وتحليل القضايا ودمج المعلومات وتذويبها من وجهات نظر متعددة، وتعميق فهمها مع الأخذ بعين الاعتبار استخدام أساليب البحث والتحقيق من التخصصات المتعددة؛ لتحديد المشاكل والحلول من خارج نطاق النظام الواحد، ومن ثم يتحقق الإبداع في طرق التفكير». أما زاهر فقد عرف الدراسات

10) William H. Newell & William J. Green, "Defining and teaching interdisciplinary studies," *Improving college and university teaching*, Vol. 30, No. 1 (1982), pp. 2330.

11) Klein, J. T. (2010). *The Taxonomy of Interdisciplinarity*, in Frodeman, Robert, et.al (Eds). *The Oxford handbook of interdisciplinarity*. Oxford: Oxford University Press.

12) محمد بيومي، «معوقات تفعيل الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية: دراسة ميدانية»، *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، مج 7، ع 3 (2016)، ص 123-139.

البيئية بأنها «اقترابٌ عبر التخصص من خلال دراسة علمية يقوم بها مجموعة من الباحثين بهدف حل مشكلة أو مجموعة من المشكلات التي لا يستطيع تخصص واحد أن يتعامل معها بطريقة كافية، وهذا يكون عن طريق توظيف مداخل وطرق تقنية لبعض التخصصات المتصلة»¹³.

تتفق التعريفات المختلفة على عدة عناصر رئيسة تميز مفهوم الدراسات البيئية، والتي أشار إليها رياض وغادة (2024)¹⁴، تشمل هذه العناصر التكامل والتفاعل بين حقل أو أكثر من الحقول المعرفية، والنظرة الشمولية ومبدأ تكامل المعرفة، والتعاون والمشاركة والعمل الجماعي بين الباحثين باختلاف تخصصاتهم، والتركيز على المشكلات المعقدة التي لا يمكن إيجاد حل لها من خلال اتجاه فكري واحد.

وقد عرضت كالاين (2010) ثلاثة أنواع رئيسة من الدراسات البيئية، أولاً، البيئية السياقية التي تشير إلى استخدام تخصصات أخرى تدعم التخصص الذي تمثله مشكلة البحث، أو عند وجود عدة فصول كتبها باحثون من تخصصات متنوعة، حيث يتناول كل منهم القضية من منظور تخصصه. ثانياً، البيئية المنهجية التي تركز على دمج المناهج والأساليب وتطوير فرضيات أو نظريات لتحسين جودة النتائج، مما قد يؤدي إلى تغييرات هيكلية أو بنيوية في التخصص وتقديم منهجيات جديدة. ثالثاً، البيئية النظرية التي تعنى بتطوير نظريات وبناء معرفة جديدة داخل التخصص، وتكامل الفرضيات البحثية عبر تخصصات مختلفة لتقديم تفسير معمق، إضافة إلى تكامل معالجة الدراسات السابقة وفقاً للبيئية ولتعدد المتغيرات¹⁵.

13) ضياء الدين محمد زاهر، «العلوم البيئية منهجية القرن الحادي والعشرين»، مستقبل التربية العربية، مج25، ع113، (2018)، ص 284 – 298.

14) رياض إيمان محمد وغادة فوزي هاشم، «الدراسات البيئية مدخل للارتقاء بالإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط»، مجلة كلية التربية ببها، مج35، ع137 (2024)، ص 283 – 392.

15) Klein, J. T. (2010). The Taxonomy of Interdisciplinarity, in Frodeman, Robert, et.al (Eds). The Oxford handbook of interdisciplinarity. Oxford: Oxford University Press.

تتميز الدراسات البنينة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الدراسات، مثل تبني مفهوم البرنامج البحثي، والتجسير والتعايش بين التخصصات المختلفة، والجمع بين التأملات الفلسفية والأنشطة العملية، ورفض الاختزالية المنهجية، وتحقيق تكامل المعرفة¹⁶. كما تحتوي أيضًا على مجموعة أهداف؛ أولاً، تحليل وفهم القضايا المعقدة التي تتداخل فيها المظاهر والأسباب والعوامل، والبحث عن بدائل لمعالجتها. ثانيًا، الجمع بين النظرية والتطبيق من خلال تعاون العلماء، والمتخصصين، والخبراء، والمؤسسات. ثالثًا، التعامل مع المشكلات والقضايا التي تتجاوز نطاق تخصص واحد. رابعًا، تحقيق تكامل ووحدة المعرفة مع التركيز على القضية المدروسة أكثر من التركيز على التخصص.

إجرائيًا، وضمن حدود هذه الدراسة، تُعرّف الدراسات البنينة بأنها كل بحث من بحوث أستاذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر يتميز 1- بتنوع تخصصات منجزها، 2- استخدام دراسات سابقة أو 3- نظريات تنتمي إلى أكثر من تخصص علمي، أو يتميز بكل أو بعض هذه الخصائص الثلاثة.

المفهوم الثاني: العلوم الاجتماعية

يُطلق مصطلح العلوم الاجتماعية على مجموعة من العلوم التي تهتم بدراسة قضايا المجتمع المتنوعة والسلوك الإنساني، بهدف فهم ديناميكيات التفاعل بين الأفراد والجماعات، وكذلك بين المجتمعات والثقافات، وقد عرفها أغلبية العلماء على أنها ميادين المعرفة التي تقوم على دراسة الإنسان وعلاقته بالبيئة الطبيعية المحيطة به من جهة، وبأخيه الإنسان من جهة أخرى¹⁷، تشمل العلوم الاجتماعية مجموعة واسعة من الأصناف التي تهتم بتحليل الظواهر الاجتماعية من زوايا وابعتماد منظورات مختلفة، حيث يسعى كل تخصص إلى تقديم

16) رياض إيمان محمد وغادة فوزي هاشم، «الدراسات البنينة مدخل للارتقاء بالإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط»، مجلة كلية التربية ببناها، مج 35، ع 137 (2024)، ص 283 - 392.

17) أميرة يوسف بدري، «العلوم الاجتماعية الإشكاليات والتطور لنهضة المجتمع»، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 90 (2022)، ص 127-136.

رؤى متكاملة حول كيفية عمل المجتمع وتأثيرات العوامل المختلفة على تطوره، وتشمل فروعًا عديدة، مثل علم الاجتماع الذي يدرس التفاعلات بين الأفراد والجماعات والتنظيم الاجتماعي، وعلم النفس الذي يهتم أكثر بدراسة السلوكيات البشرية، أي كيف يفكر الأفراد ويشعرون ويتصرفون، سواء أكان ذلك على مستوى سياقات فردية أو اجتماعية، وعلم الإنسان، ويسمى أيضًا بالأنثروبولوجيا الذي يهتم أكثر بدراسة الإنسان عبر المكان والزمان، وعلم الاقتصاد الذي يدرس كيفية تخصيص الموارد النادرة واستخدامها داخل المجتمع، ويهتم بتحليل القضايا المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك، وعلم السياسة الذي يهتم أكثر بسلوك الأفراد في الموقف السياسي¹⁸.

تُعنى هذه العلوم بدراسة التكوين الهيكلي والوظيفي للمجتمعات وتطوراتها، إلى جانب تحليل عوامل التغيير وتأثيراتها على نهضة الحضارات وتنمية المجتمعات. ورغم تباين الأيديولوجيات والأسس الإستمولوجية والأهداف بين هذه العلوم، وما تتميز به كل منها من مفاهيم ونظريات ومناهج تطبيقية، إلا أن هناك أوجه تشابه وتقارب وتداخل في الدراسات وإعداد البحوث الميدانية، بالإضافة إلى الآليات المستخدمة في جمع وتحليل المعلومات.

فبالنسبة للعلاقات بين العلوم الاجتماعية فهي متنوعة ومعقدة، فعلى سبيل المثال الأنثروبولوجيا في الماضي كانت تركز على دراسة الثقافات في المجتمعات البدائية وغير المتعلمة، أما حاليًا فقد أصبحت الأنثروبولوجيا تركز على المجتمعات غير المتقدمة، وتوسعت لتشمل المجتمعات الحديثة والمجتمعات المعاصرة، مما جعلها تتقارب مع علم الاجتماع، حيث أصبح لديهم في الوقت نفسه الاهتمامات نفسها فيما يخص السلوك الاجتماعي في المجتمعات البدائية.

(18) فادية عمر عبد المنعم، مبادئ العلوم الاجتماعية (مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010).

ولكن توجد بالطبع فروق فيما بينهما؛ فبينما يعتمد علماء الاجتماع على التوجهات المادية، ويعملون على بناء أنماط عامة، يميل علماء الأنثروبولوجيا إلى التركيز على دراسة الثقافة بشكل أكثر تفصيلاً وعملية. كما أن علم النفس الاجتماعي الذي يعمل على الكشف عن كيفية تأثير التفاعل الاجتماعي على سلوك الأفراد، ويكشف عن كيفية تعديل السلوك الفردي نتيجة التفاعل مع الآخرين، مقدماً إسهامات مهمة في فهم الشخصية، وسلوك الأفراد في الجماعات، ولكن يوجد تداخل بين علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع، حيث يستفيد كل منهما من معلومات الآخر. كما توجد علاقة بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي، حيث إن علم السياسة قد تطور من التركيز التقليدي على وصف النظم السياسية إلى تحليل سلوك الأفراد في السياق السياسي، مما يعزز التقارب بينه وبين علم الاجتماع السياسي، حيث يشتركان في دراسة سلوك الأفراد والظواهر السياسية، واشتركا أيضاً في طرق البحث والمصطلحات وفي التوجه.

بالإضافة إلى أنه يمكن أن يكون هناك تبادل للمعلومات بين علماء الاجتماع والاقتصاديين، مثلاً، في فهم لماذا يتصرف بعض الأفراد بشكل أقل عقلانية؟ فيمكن للاقتصاديين مساعدة علماء الاجتماع في فهم تأثير العوامل الاقتصادية، مثل التضخم والبطالة وتأثيرهما على السلوك الاجتماعي.

وبالمجمل، تشكّل هذه العلوم الاجتماعية منظومة متكاملة تسهم في فهم مختلف جوانب السلوك الاجتماعي والإنساني من زوايا متعددة، ومع ذلك، يسود الجدل بين علماء العلوم الاجتماعية حول قلة التداخل والتفاهم في إعداد البحوث البيئية، وتنفيذ المشاريع المتداخلة التي قد تعزز من نتائجها في دعم نهضة المجتمع. لذا، غالباً ما تُجرى الأبحاث والمشاريع التطبيقية بشكل فردي، مما يؤدي إلى نتائج محدودة الأثر وعوائد بسيطة¹⁹.

(19) عبد المنعم، مبادئ العلوم الاجتماعية.

الدراسات السابقة

مثّل موضوع الدراسات البنينة أحد أهم الموضوعات التي شغلت الباحثين في عدد من التخصصات في العصر الحديث؛ لما لهذه النوعية من الدراسات من أهمية من ناحية، ولتزايد حضورها في مجال النشر العلمي من ناحية أخرى، ونستعرض في الأسطر القادمة بعض تلك الدراسات التي اتخذت من موضوع البنينة في مجال العلوم الاجتماعية بشكل خاص، ومختلف الديناميكيات المرتبطة بها كمحور اهتمام، بهدف تأصيل بحثنا الحالي نظريًا، وتحديد الفجوة التي يسعى لسدها على مستوى المكتبة العلمية العربية.

في دراسته النظرية الموسومة «الدراسات البنينة: المفهوم والأصول المعرفية»²⁰، يؤكد محمد المكاكي (2021) على أن البحوث البنينة تعتمد على النظر في حقائق البحث في مجموعات وسياقات، في محاولة للوصول إلى معرفة دون فصل بين الأجزاء. وهذا ما يسمح برؤية واكتشاف التقاطعات المعرفية والمجالات العلمية المهجنة الناشئة منها والتقليدية.

ويوضح الباحث في هذه الدراسة أن الاتجاه البيني في البحوث العلمية يقوم على التعزيز المتبادل لاثنتين أو أكثر من التخصصات من ناحية، ويسهم في إخراج المعرفة من قيود النظام والتخصص من ناحية أخرى. ويقوم الاتجاه البيني، بحسب مكاكي، على إخضاع المعرفة بجميع مجالاتها وتخصصاتها لمنظور متعدد التخصصات، في محاولة لتقديم أجوبة مقنعة عن بعض التساؤلات العلمية التي عجز المنظور المنهجي التخصصي على تقديمها.

ويشير المكاكي في دراسته هذه أن الثقافة العربية في البحث العلمي ما زالت بعيدة كل البعد عن الاستفادة من اتجاه الدراسات البنينة، مقارنة بالثقافة الغربية في المجال نفسه، حيث إن هذا الاتجاه لقيَ قبولًا رسميًا واعترافًا من قبل المؤسسات والمراكز الأكاديمية الغربية،

(20) محمد مكاكي، «الدراسات البنينة: المفهوم والأصول المعرفية»، مجلة جسور المعرفة، مج7، ع5 (2021).

وهذا ما لم يتحقق فعلياً في نظيراتها العربية، باستثناء البعض منها التي وظفته، سواء أكان ذلك في مجال التكوين أو البحث.

وفي الدراسة المعنونة بـ «الدراسات البيئية ومشكلة تعقيد الظواهر الإنسانية وتعدد أبعادها»²¹، حاولت الباحثة مليكة مذكور (2023) الإجابة على التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن أن توكل للدراسات البيئية مهمة حل مشكلة التعقيد وتعدد أبعاد الظواهر الإنسانية؟ تشير الباحثة إلى أن العلوم الإنسانية والاجتماعية تحتاج إلى أساليب الدراسة البيئية أكثر من أي وقت مضى، حيث إن تركيزها على النزعة التخصصية أدى بها إلى فقدان الكثير من خصائصها وأبعادها باسم الوصول إلى الموضوعية.

وفي إجابتها عن هذا التساؤل تؤكد مليكة أن البيئية وحدها قادرة على تجاوز التعقيد المذكور؛ فهي توفر مهارات وخبرات متعددة وغير متجانسة لحل المشكلات المرتبطة بهذا التعقيد، وتعدد الأبعاد المرتبطة بهذه الظواهر. كما أنها توفر الفرص لتقديم مناطق للتفاعل بين التخصصات المكونة للعلوم الإنسانية والاجتماعية من ناحية، وبين هذه العلوم والعلوم الطبيعية من ناحية أخرى. فهي تمكن من تدوير وكسر الحواجز الفاصلة بينها. وفي الأخير تؤكد مليكة مذكور أنه كلما ازدادت الظواهر الإنسانية والاجتماعية تعقيداً كلما زادت حاجة العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى البيئية.

وفي دراسة كريمان محمد بدير (2023) تحت عنوان: «الدراسات البيئية كتوجه علمي لحل مشكلات المجتمع المستحدثة»²²، توضّح أن الدراسات البيئية تُمكن من حل المشكلات العصرية. ولتحفيز وتعزيز هذه النوعية من الدراسات في مجال العلوم الاجتماعية توصي

21) مليكة مذكور، «الدراسات البيئية ومشكلة تعقيد الظواهر الإنسانية وتعدد أبعادها»، سلسلة الأنوار، مج13، ع3 (2023)، ص. 47-67.

22) كريمان محمد بدير، «الدراسات البيئية كتوجه علمي لحل مشكلات المجتمع المستحدثة» مجلة البحث العلمي في التربية، ع24، ج10 (2023)، ص 26 - 39.

الباحثة، بالاعتماد على مجموعة من الدراسات الميدانية والنظرية التي حاولت الوقوف على العقبات أمام ذلك، بجملة من الإجراءات الضرورية، منها نذكر على سبيل المثال: التجديد في مناهج البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية، وتوفير فرص التفاعل بين المختصين في مجال العلوم الاجتماعية من ناحية، وبينهم وبين العلوم الأخرى من ناحية ثانية، وتطوير المناهج التعليمية لتكوين الأجيال الجديدة من الباحثين في العلوم الاجتماعية على أساليب وآليات البحوث البيئية، ولزيادة وعيهم بأهمية وحتمية هذه النوعية من البحوث، حتى يكونوا مواكبين للعصر، ولا يخسرون مكانتهم في الدوائر الأكاديمية أو البحثية أو المجتمعية؛ لحساب تخصصات أخرى أكثر توظيفاً للبيئية.

وفي دراسته تحت عنوان «The golden age of social Science» يؤكد كل Colin F. Camerer و Marcos Gallo و Anastasia Buyalskaya (2021)²³ أن العلوم الاجتماعية تدخل عصرها الذهبي، من خلال الدراسات البيئية، مستعينة في ذلك بثورة البيانات الضخمة المتاحة للمختصين في هذه العلوم؛ لتفحص مختلف الظواهر التي تدخل في مجال تخصصاتهم، وهذا ما فرض الاعتراف بالفرق البحثية البيئية، ما أسهم في تزايدها كمياً ونوعياً.

وعلى هذا الأساس يؤكد الباحثون على حتمية الدراسات البيئية في مجال العلوم الاجتماعية، حيث إنها لا توفر الإشعاع لها فحسب، بل هي ضرورة فرضتها تعقيدات الظواهر التي أفرزتها التحولات الاجتماعية والطبيعية المسارعة والعميقة في عصرنا الراهن.

فحسب النتائج المعروضة في هذه الورقة البحثية يتضح بصورة جلية أن دمج المعارف والنظريات والمفاهيم والمناهج متعددة التخصصات، في الدراسات التي تعالج إشكاليات

23) A. Buyalskaya, G. Marcos & F. C. Colin. "The golden age of social science," Proceedings of the National Academy of Sciences, Vol. 118, No. 5 (2021), pp. 1-11.

الإنسان والمجتمع في القرن الواحد والعشرون، يسهم البحثي البيئي في تقديم تفسيرات وافية، واقتراح حلول تأخذ بعين الاعتبار تعدد الأبعاد المرتبطة بهذه الإشكاليات. كما يمكن هذا الدمج من فهم أفضل لواقع البشر، وتشخيص مشكلاتهم بطريقة أكثر فاعلية، ما يؤدي إلى إيجاد حلول سريعة وأكثر قدرة على تجنب الهدر والخسائر، وبالتالي تحفيز التنمية والتطوير.

وفي دراستهما المعنونة بـ « Interdisciplinarity and the social sciences: capital, institutions and autonomy »²⁴ يشير كل Lisa Garforth و Anne Kerr (2011) إلى أن الدراسات البيئية، على الرغم من وصول القائمين على المؤسسات الأكاديمية والبحثية إلى قناعة تفيد بأن هذه الدراسات أضحت ضرورة ملحة، فإنها ما زالت تعاني من العديد من الصعوبات، التي تعيق مزيد انتشارها في مختلف المجالات الأكاديمية والبحثية. وتفترض الباحثتان، بناء على نتائج دراستهما، أن العائق الأكبر يتمثل في عدم استقلالية المراكز والمؤسسات المرتبطة بهذه المجالات؛ فمنهجية البحوث البيئية ظلت بطيئة الانتشار في عدة أوساط، بسبب سيطرة رأس المال المادي على المراكز البحثية، حيث إنه يميل نحو البحوث الأكثر تخصصية، ولا يعطي أهمية للبحوث التي تدمج التخصصات، على الرغم من قناعة واعتراف المؤسسات الرسمية المحتضنة لهذه البحوث بحتمية وفائدة هذا الدمج.

كما تؤكد نتائج هذه الدراسة على أن العلوم الاجتماعية في عصرنا الراهن تحتاج، أكثر من بقية الحقول المعرفية الأخرى؛ لترسيخ ثقافة البيئية، على اعتبار أن المختصين في البحث الاجتماعي يواجهون اليوم متغيرات غير اجتماعية عند تفكيكهم للظواهر التي يقومون بدراستها، وعلى هذا الأساس يصبح من الضروري أن تفتح العلوم الاجتماعية على باقي العلوم، ويتفاعل الباحثون الاجتماعيون مع باحثين من الحقول المعرفية الأخرى.

24) Garforth, L., & Kerr, A. (2011). Interdisciplinarity and the social sciences: Capital, institutions and autonomy 1. The British Journal of Sociology, 62(4), 657-676.

وفي الدراسة الموسومة بـ «الدراسات البينية وإشكالية توظيف المنهج في العلوم الاجتماعية»²⁵ هدف الباحث عمر بن سليمان (2023) إلى توضيح حتمية توظيف الأساليب البينية في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، حيث يعتبر أن هذه الأساليب تمثل ضرورة، وليست ترفاً، بل يفرضها منطق التفكير البشري ذاته، كأسلوب لمعالجة الإشكاليات المرتبطة بالظواهر الإنسانية والاجتماعية، خاصة في العصر الراهن الذي أصبحت فيه هذه الظواهر أكثر تعقيداً وتركيباً.

ويحدد بن سليمان مجموعة من الفوائد التي يمكن أن تقدمها هذه الأساليب، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى المختصين بدراسة هذه الظواهر، أو لفائدة المجتمع من الإنسان، من خلال حل مشكلاتهم بطريقة تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد المرتبطة بهما، حيث إن هناك عددًا من المشاكل المتزايدة لا يمكن أن تحل بطريقة وافية، بالاعتماد على تخصص واحد. ويحدد الباحث، بالاعتماد على الأدبيات العلمية، عدة معوقات أمام تحقيق البينية في مجال العلوم الاجتماعية، ومن بين هذه المعوقات نذكر على سبيل المثال: المبالغة في رسم الحدود بين العلوم الاجتماعية والعلوم الأخرى من ناحية، وبين التخصصات المكونة لهذه العلوم، وقلة الاتصال والتواصل بين المختصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وقلة خبرة المختصين في العلوم الاجتماعية في مجال الدراسات البينية. كما يؤكد الباحث أن مستقبل الدراسات البينية في العقود المقبلة لا محالة للمجالات المعرفية المرتبطة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية.

وفي دراسته تحت عنوان: «الدراسات البينية لدى أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية»²⁶، هدف الباحث محمود

(25) بن سليمان عمر، «الدراسات البينية وإشكالية توظيف المنهج في العلوم الاجتماعية»، مجلة المعيار، مج14، ع1 (2023).

(26) محمود مصطفى محمد إبراهيم، «الدراسات البينية لدى أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية»، مجلة البحث العلمي في التربية، مج3، ع17 (2016)، ص577-598.

مصطفى محمد إبراهيم (2016) إلى التعرف على مستوى ثقافة الدراسات البينية لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران بالمملكة العربية السعودية، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. وقد توصلت الدراسة، التي اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي بطريقة المسح بالعينة، إلى عدة نتائج، من أهمها:

1. ضعف مستوى ثقافة الدراسات البينية لدى أفراد عينة الدراسة (87 عضوًا من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في العلوم الاجتماعية بالجامعة موضوع الدراسة).

2. تعاني التخصصات المكونة للعلوم الاجتماعية من العزلة فيما بينها، حيث يركز كل واحد منها على استخدام أدواته وتحليلاته ومنهجيته في مناقشة الظواهر الاجتماعية، وهذا ما يدل على غياب ثقافة الدراسات البينية لدى الباحثين في هذه التخصصات.

3. توجد عدة عوامل، بحسب أفراد العينة، تعيق تفعيل الدراسات البينية في مجال العلوم الاجتماعية، ومن أهمها: ضعف الشراكات البحثية في العلوم الاجتماعية مقارنة بالبحوث الطبيعية والتطبيقية، وضعف تشجيع الجامعة الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية مقارنة بالبحوث الطبيعية والتطبيقية، وضعف تمويل الجامعة للدراسات البينية في العلوم الاجتماعية.

4. الثقافة التقليدية السائدة في الجامعة وبين مختلف أعضاء هيئة التدريس، على اختلاف درجاتهم الوظيفية، أو نوعهم، تقلل من أهمية وانتشار الدراسات الميدانية بين المختصين في العلوم الاجتماعية على الرغم من انتمائهم للحقل المعرفي نفسه.

وفي دراسته التطبيقية الموسومة بـ «معوقات تفعيل الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية»²⁷، حاول محمد سيد بيومي (2016) استكشاف وتشخيص المعوقات التي

(27) بيومي، محمد. «معوقات تفعيل الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية: دراسة ميدانية»، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، مج7، ع3 (2016)، ص123-139.

تحول دون تفعيل البحوث البينية في العلوم الاجتماعية، من خلال إجراء بحث ميداني على عينة من الأساتذة المختصين في هذه العلوم من جامعة السلطان قابوس بعمان، وجامعة عين شمس بمصر. وتوصلت نتائج الدراسة الميدانية إلى نتيجة كبرى مؤداها: أن هناك عدة عراقيل ومعوقات تحول دون تفعيل الدراسات البينية في مجال العلوم الاجتماعية، حيث يؤكد الباحث على أن بنية السياق الأكاديمي في الجامعتين المذكورتين معرقله للدراسات البينية وتدعم بشدة التخصصية. ويرجع الباحث ذلك إلى ثلاث معوقات كبرى:

1. المعوقات المرتبطة بالقدرات البشرية (خصائص الباحثين)، وهي تشمل الضغط المستمر في العمل، وتعدد الأعمال والمسؤوليات بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، والتحيز للتخصص، وتفضيل لجان الترقية للبحوث التخصصية على حساب البحوث البينية، وضعف مهارات العمل ضمن فريق لدى البعض، والخوف من فقدان الشهرة بين أصحاب التخصص الواحد، والخوف من البعد عن التخصص، وافتقاد المعرفة والوعي بأهمية الدراسات البينية.

2. المعوقات المرتبطة بالقدرات المؤسسية، وهي تشمل ضعف التواصل بين الجامعة والمراكز البحثية ومؤسسات المجتمع، وغياب التواصل بين أجهزة البحث العلمي بالجامعة، وشركات القطاع الخاص ومراكز صنع السياسات واتخاذ القرار، وضعف الترابط بين مراكز البحث العلمي ووحداته داخل الجامعة، وغلبة الصراعات الاجتماعية بين الباحثين والأقسام العلمية داخل الكليات، وغياب الحوارات والفعاليات العلمية داخل الأقسام والكليات والجامعة وإن وجدت فهي شكلية.

3. معوقات البنية البحثية في الجامعتين المدروستين، وتشمل ضعف التمويل للمشروعات البحثية، وضعف التجهيزات لمستلزمات البحث العلمي، وندرة أساليب التحفيز على إجراء بحوث بينية أو تشكيل فرق بحث بينية، والتعقيدات الإدارية الخاصة بالحصول على الموافقات المتعلقة بإجراء البحوث البينية، والتعقيدات الإدارية في صرف المستحقات المالية.

وفي دراسته المعنونة بـ «تحديات تطبيق الدراسات البيئية في العلوم الاجتماعية: جامعة الأزهر نموذجًا»²⁸ هدف الباحث أحمد عبد الفتاح أحمد أبو ركة (2023) إلى الوقوف على التحديات التي تواجه تطبيق الدراسات البيئية للعلوم الاجتماعية في جامعة الأزهر. وقد قسمت نتائج الدراسة هذه التحديات إلى صنفين رئيسين:

1. تحديات أكاديمية، ونكتفي بذكر الخمسة الأكثر تأثيرًا، وهي مرتبة بـ: عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها في العلوم الاجتماعية، وصعوبة اختيار موضوعات قابلة للتسجيل في الدراسات البيئية للعلوم الاجتماعية، وندرة عرض الدراسات البيئية في الدوائر العلمية للعلوم الاجتماعية، وضعف الربط بين أهداف الدراسات البيئية وأهداف العلوم الاجتماعية، وضعف إقبال أستاذة العلوم الاجتماعية على العمل الجماعي.

2. تحديات إدارية، ونكتفي بذكر الخمسة الأكثر تأثيرًا، وهي مرتبة بـ: نقص البنى الأساسية اللازمة لتطبيق الدراسات البيئية في العلوم الاجتماعية، وقلة الموارد البشرية اللازمة لتطبيق الدراسات البيئية في العلوم الاجتماعية، وضعف حوافز المتميزين في التخصصات الاجتماعية عنها في العلوم الأخرى، وتجاهل الجهات الرسمية للمختصين في العلوم الاجتماعية، ووضع شروط صعبة في تسجيل موضوعات الدراسات البيئية في العلوم الاجتماعية.

نظرية الدراسة: نظرية الشبكة الفاعلة Actor–Network Theory

بالانسجام مع الهدف الرئيس للدراسة الحالية، وقع الاختيار على نظرية الشبكة الفاعلة، وهي من النظريات الحديثة في علم الاجتماع، والتي تم تطويرها، في بدايات الثمانينات من القرن الماضي، ضمن أحد التخصصات الدقيقة المرتبطة بهذا العلم: علم اجتماع العلوم

28) أحمد عبد الفتاح أحمد أبو ركة، «تحديات تطبيق الدراسات البيئية في العلوم الاجتماعية: جامعة الأزهر نموذجًا» مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، مج15، ع1 (2023)، ص109-130. <https://doi.org/10.21608/fjsj.2023.227710.1169>

والتكنولوجيا الذي يهتم بدراسة الأبعاد المرتبطة بإنتاج العلوم والتكنولوجيا، وتأثيراتها وتأثرها بالثقافة والمجتمع، فهي تعتبرهما (العلم والتكنولوجيا) بناءً متكاملًا يحتوي في الوقت نفسه على أبعاد اجتماعية وأخرى تقنية²⁹.

من بين الأفكار الرئيسة لهذه النظرية، والتي تممنا ضمن هذه الدراسة، أن إنتاج المعرفة العلمية في العصر الحديث أصبح في إطار شبكة من الفاعلين، تضم عناصر غير متجانسة، فهي تحتوي في الوقت نفسه على عناصر بشرية وأخرى غير بشرية متكاملة معًا، وتؤثر كلها في عملية الإنتاج هذه وتتأثر بها. ولا تقف حالة عدم التجانس هذه عند هذا الحد، بل هي تخص العناصر البشرية، حيث إن شبكات إنتاج المعرفة في العصر الراهن تضم فاعلين بشريين ينتمون إلى تخصصات مختلفة ومتنوعة (بيئية)³⁰.

ويشير كل من Bruno Latour و Michael Callon و Johon Law، والآباء المؤسسون لهذه النظرية، بهذا الصدد إلى أن المعارف والنتائج العلمية ما هي إلا محصلة لتفاعلات بين مجموعة من العلماء من ناحية، وللمجموعة من العوامل الأخرى من ناحية أخرى ضمن شبكة مترابطة. وتؤكد هذه النظرية على أن هذه الشبكة تمر بثلاثة مراحل خلال فترة وجودها³¹. تتمثل المرحلة الأولى في **ظهور الشبكة** إلى الوجود؛ فهي تنبثق من شبكات أخرى موجودة أصلاً، لو طبقنا هذا على مجال الدراسات البيئية، فإن مجموعات

29) Barbara Czarniawska, "Actor–Network Theory," In: Ann Langley & Haridimos Tsoukas (eds.) The SAGE Handbook of Process Organization Studies (SAGE Publications Ltd, 2017), pp. 160–173.

30) Latour Bruno, "On actor–network theory. A few clarifications plus more than a few complications," Philosophical Literary Journal Logos, Vol. 27, No 1 (2017), pp. 173–197.

31) Felix Stalder, "Latour and Actor–Network Theory," Nettime (1997), Accessed November 15, 2024. <http://amsterdam.nettime.org/Lists-Archives/nettime-l-9709/msg00012.html>.

وفرق البحوث البيئية تمثل شبكة كاملة الأوصاف من منظور هذه النظرية، حيث إن الأقسام الأكاديمية ضمن الجامعات تشكل في الأصل شبكة موجودة، يمكن أن تنبثق منها شبكات أخرى. أما المرحلة الثانية فهي تتمثل في التطور الذي يمكن أن يحدث في اتجاهين مختلفين؛ التقارب أو التباعد، بين عناصرها الفاعلة، وهذا ما يؤثر على مصير الشبكة، سواء أكان ذلك بالاستمرار أو الاندثار. ولو طبقنا هذا المبدأ على مجموعات وفرق البحوث البيئية فإن التخصصات التي ينتمي إليها الفاعلون (الباحثون) المكونون لها يمكن أن تكون من عناصر التقارب، كما يمكن أن تكون من عناصر التباعد بينهم. أما المرحلة الثالثة فهي تتمثل في الاستقرار، وهي لا تخص إلا الشبكات القادرة على تحقيق درجة من التقارب بين الفاعلين ضمنها، وفي هذه المرحلة تبدأ عملية الإنتاج. ولو طبقنا هذا المبدأ على مجموعات وفرق البحوث البيئية، فإن القيام بدراسات بيئية يشترط أن يكون هناك قدرة لدى الفاعلين (الباحثين) على إيجاد نقاط للتلاقي المعرفي والنظري والفكري بينهم، على اختلاف تخصصاتهم، وكذلك على صياغة أهداف مشتركة بينهم³².

من جهة أخرى تؤكد هذه النظرية أن استمرارية واستقرار هذه الشبكة يتأثر أيضًا بالعوامل غير البشرية، مثل الثقافة السائدة والبيئة والعلاقات الاجتماعية، حيث إن الشبكات تكتسب خصائصها وتشكل هويتها نتيجة لتلك العوامل، وكذلك نتيجة لعلاقتها مع الشبكات الأخرى التي تتفاعل معها، وفي حالة المجموعات وفرق البحوث البيئية فإن علاقتها مع الأقسام الأكاديمية والمراكز البحثية والمؤسسات المجتمعية، تجعل استمراريته واستقرارها مرتبطة أيضًا بهذه الوحدات (الشبكات) غير المتجانسة في الأهداف، والمشاركة معها في الحاجة إلى إنتاج معرفة علمية ذات فائدة، تقدّم الحلول للمشكلات والتحديات المجتمعية والفردية³³.

32) Ibid.

33) Latour Bruno, Reassembling the Social: An Introduction to Actor-Net-work-Theory (Oxford: Oxford Academic, 2005).

من هذا المنطلق، لا يمكن فهم سلوكيات واتجاهات الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية نحو البحوث البينية بمعزل عن الشبكات التي يوجدون فيها، ويتفاعلون معها. كما تؤكد هذه النظرية على أن عملية إنتاج المعرفة ضمن الشبكات (فرق البحوث البينية) تتميز بالاختلاف والنقاشات بين مختلف الفاعلين (الباحثين) المكونين للشبكة، وهذا ما من شأنه أن يساهم في التقارب بينهم، والتوصل إلى منتج معرفي توافقي يدمج تخصصاتهم المختلفة.

بناء على كل ما سبق، يُمكن اعتبار نظرية الشبكة الفاعلة Actor-Net- work Theory من أكثر النظريات الاجتماعية قدرة على مساعدتنا في عملية فهم الديناميكيات، التي تحكم الدراسات البينية والعناصر المبرزة لها والعوامل المؤثرة فيها، وبحكم تركيزنا في هذه الدراسة على مدى حضور البينية في بحوث أستاذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، فإننا نعتبر هذه البحوث من العناصر غير البشرية المكونة لهذه الشبكة، فهي تعطينا فكرة على مستويات ودرجات التفاعل بين مكوناتها البشرية (الأستاذة).

الإطار المنهجي

تعرض هذه الجزئية من الدراسة إلى جملة من الإجراءات المنهجية والتطبيقية التي اتبعناها من أجل الوصول إلى أهدافها.

نوعية الدراسة:

تصنّف هذه الدراسة ضمن الدراسات الاستكشافية، وقد فرض غياب بيانات واضحة ودقيقة، سواء من خلال إحصائيات أو دراسات سابقة حول مدى حضور البينية في بحوث أستاذة جامعة قطر بشكل عام، وفي بحوث أستاذة قسم العلوم الاجتماعية بهذه الجامعة بشكل خاص، فرض ذلك هذه النوعية من الدراسات نفسها، وبالتالي لا تسعى هذه الدراسة إلى استخلاص النتائج حول التحديات المرتبطة بالدراسات البينية، بقدر ما تسعى

إلى استكشاف المشكلة، ومدى حضورها في بيئة معينة، أو لدى فئة معينة³⁴ (أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة قطر).

وتوجد عدة طرق يتم استعمالها في البحوث الاستكشافية، ومن بينها البحوث والمؤلفات، كما هو الحال في الدراسة الراهنة، حيث تمثل هذه الأخيرة مصدرًا مهمًا للبيانات والمعلومات التي تستكشف أي ظاهرة من الظواهر، والتعرف على معالمها الرئيسة، بهدف دراستها بطريقة معمقة في المستقبل³⁵.

منهج الدراسة

بالانسجام مع السؤال الرئيس للدراسة الذي سعى لاستكشاف مدى حضور البينية في منشورات أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، اعتمدت الدراسة الحالية على منهج تحليل المضمون، الذي يعتبر من المناهج الكيفية في البحوث الاجتماعية. ومن أهم مزايا منهج تحليل المضمون أنه يمكن الباحثين من الإجابة على تساؤلاتهم البحثية، بالعودة إلى المؤلفات والكتابات الموجودة، دون الحاجة إلى الرجوع إلى الأشخاص والبيانات الكمية³⁶. وهذا ما يتقاطع تمامًا مع الدراسة الحالية وطبيعتها الاستكشافية.

34) R. Swedberg, "Exploratory Research," In: Colin Elman, John Gerring & James Mahoney (eds.) The Production of Knowledge: Enhancing Progress in Social Science. Strategies for Social Inquiry (Cambridge University Press, 2020), pp. 17-41.

35) Robert A. Stebbins, Exploratory Research in the Social Sciences, Vol. 48 (SAGE Publications, Inc, 2001).

36) A. J. Kleinheksel, et al., "Demystifying content analysis," American journal of pharmaceutical education, Vol. 84, No. 1 (2020), pp. 127-137.

أما عن أهم عيوب الدراسة الاستكشافية فهي أنها لا تمكّن من تعميم النتائج التي تم التوصل إليها³⁷. لهذا تبقى نتائج هذه الدراسة خاصة فقط بالبحوث التي تم إخضاعها للتحليل، ولا تتعلق بالباحثين أنفسهم بأي حال من الأحوال.

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة الحالية في البحوث العلمية المنشورة في مجلات علمية محكمة، من قبل أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر المباشرين في سنة 2023. ويقدر عدد الأساتذة المذكورين بـ 40 عضو هيئة تدريس، يتوزعون على أربع رتب أكاديمية: أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد، ومحاضر. وينتمي هؤلاء الأساتذة إلى ثلاثة برامج أكاديمية مختلفة، وهي: برنامج علم الاجتماع، وبرنامج علم النفس، وبرنامج الخدمة الاجتماعية.

ويعتبر قسم العلوم الاجتماعية من أكبر الأقسام الموجودة بكلية الآداب والعلوم بجامعة قطر، سواء أكان ذلك على مستوى عدد الطلبة، أو على مستوى أعضاء هيئة التدريس فيه. كما تتميز البرامج الأكاديمية الثلاثة المكونة لهذا القسم بمقراتها الدراسية المتنوعة والملازمة لعدة أبعاد من الحياة الاجتماعية، ولعدة قضايا مجتمعية؛ فهي لا تركز فقط على الجانب الاجتماعي، بل تهتم أيضاً بالجوانب الاقتصادية، والسياسية، والصحية، والبيئية، والثقافية، والإعلامية، وهذا ما يجعلها برامج تحتاج أكثر من غيرها إلى مسألة البينية.

37) P. Mayring, "Qualitative Content Analysis: Theoretical Background and Procedures," In: A. Bikner-Ahsbahs, C. Knipping & N. Presmeg (eds.), *Approaches to Qualitative Research in Mathematics Education* (Dordrecht: Springer, 2015), pp. 365–380.

عينة الدراسة وطرق جمع البيانات

تمثلت عينة الدراسة التي خضعت للتحليل في 89 ورقة بحثية، تنطبق عليها الشروط المحددة ضمن الدراسة، وتوزع هذه الأوراق كالتالي:

جدول 1: توزيع الأوراق البحثية حسب التخصصات

التخصص	خدمة اجتماعية	علم اجتماع	علم نفس	المجموع
عدد البحوث	13	40	36	89

توصلنا إلى هذه الأوراق من خلال البحث في ثلاث منصات وقواعد بيانات رئيسية، يتم عادة إدراج المنشورات البحثية فيها لأعضاء هيئة التدريس بجامعة قطر، وقد تم اللجوء إلى هذه الطريقة بعد أن تعذر الوصول إلى هذه الأوراق من الباحثين أنفسهم، وبالنسبة للمنصات المعتمدة فهي:

1. Q-space، وهي منصة داخلية تخصصها جامعة قطر لمنتسبيها من أعضاء هيئة تدريس وباحثين لإيداع منشوراتهم وإنتاجاتهم العلمية.

2. Google Scholar، وهو في الوقت نفسه منصة ومحرك بحث مفتوح للباحثين والمؤسسات والمجلات العلمية؛ لتجميع المنشورات والإنتاجات العلمية، وهو متاح بعدة لغات بما فيها اللغة العربية.

3. Research gate، وهو موقع تواصل اجتماعي متاح للعلماء والباحثين؛ لمشاركة أوراقهم البحثية والتفاعل حولها بينهم، ومع البيئات العلمية والبحثية.

وقد امتدت عملية تجميع البحوث على المدة الممتدة من شهر ديسمبر 2023 إلى شهر يناير 2024، وتمت حسب المراحل التالية:

- تحديد قائمة أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، وتقسيمها بحسب التخصصات الثلاثة؛ علم الاجتماع، وعلم النفس، والخدمة الاجتماعية.
- البدء بتجميع البحوث من خلال المنصات وقواعد البيانات الثلاثة المذكورة.
- تفرغ المعلومات المتحصل عليها من البحوث التي تم الوصول إليها في جدول خاص بكل بحث، يضم مجموعة من المعلومات والبيانات المرتبطة به.

جدول 2: نموذج توثيق البيانات الخاصة بكل بحث

	عنوان البحث
	الملخص
	جهة النشر
	سنة النشر
	الرابط
	المؤلفون واختصاصهم
	البريد
	بنية الورقة
	الموضوع
	المنهج
	الدراسات السابقة ومجالات تخصصها
	النظرية/النظريات المستخدمة ومجالاتها
	الحقول المعرفية/التخصصات/المجالات

طريقة وأداة التحليل

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وضعنا شبكة لتفريغ البيانات وتحليلها، وتتكون هذه الشبكة من خمسة عناصر مختلفة؛ لاستكشاف مدى حضور البينية في البحوث التي جمعناها في مرحلة أولى، وهذه العناصر هي: (1) تخصصات الباحثين بالنسبة للبحوث الجماعية، والمفاهيم وأصولها العلمية، (2) الدراسات السابقة ومجالاتها المعرفية، (3) المفاهيم وأصولها العلمية، (4) النظريات وأصولها العلمية.

على هذا صُنِّفت البحوث بحسب درجة البينية إلى خمسة مستويات، وهي مرتبة من 0 إلى 4، وهي كالتالي:

1. 0 = غياب تام للبينية، وهو يخص البحوث التي لا يحضر فيها أي بعد من الأبعاد الأربعة المذكورة

2. 1 = حضور ضعيف للبينية، وهو يخص البحوث التي يحضر فيه بعد من الأبعاد الأربعة المذكورة

3. 2 = حضور متوسط للبينية، وهو يخص البحوث التي يحضر فيه بعدين من الأبعاد الأربعة المذكورة

4. 3 = حضور قوي للبينية، وهو يخص البحوث التي يحضر فيه ثلاثة من الأبعاد الأربعة المذكورة

5. 4 = حضور تام للبينية، وهو يخص البحوث التي يحضر فيه الأبعاد الأربعة المذكورة

حدود الدراسات

وكما أشير آنفاً، فإن نتائج هذه الدراسة لا تخص إلا البحوث التي حصلنا عليها من خلال قواعد البيانات المستخدمة، ولا تخص إلا الأساتذة المباشرين في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، في مدة تجميع هذه الدراسات. كما أنها لا تخص الباحثين في حد ذاتهم، حيث إن الدراسة الحالية تبحث فقط في مدى حضور البينية في بحوثهم المنشورة، ولا تبحث في اتجاهاتهم وتطبيقهم للبينية في مختلف أنشطتهم الأكاديمية والبحثية.

عرض وتحليل نتائج الدراسة

يهتم هذا القسم من الورقة البحثية الحالية بعرض النتائج المتوصل إليها وتحليلها، في ضوء الخمسة مستويات المشار إليها في الأعلى، وينقسم هذا العرض إلى قسمين؛ في المرحلة الأولى نقدم نظرة عامة على مدى البينية في بحوث أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، بغض النظر عن تخصصاتهم الرئيسية، وفي المرحلة الثانية نهتم بكل تخصص على حدة.

البينية في بحوث أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر: نظرة عامة

عند تفرغ البيانات بعد تجميع البحوث اتضح لنا أن الخمسة مستويات من البينية حاضرة في بحوث أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، وهي تتوزع كالتالي.

جدول 3: توزيع بحوث أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر بحسب مستويات البينية

مستوى البينية	حضور تام	حضور قوي	حضور متوسط	حضور ضعيف	غياب تام
عدد البحوث	6	21	18	23	21

يتضح لنا من البيانات المعروضة في الجدول أعلاه، أن النسبة الأكبر من البحوث التي تم تحليل مضمونها كانت البينية فيها ذات حضور ضعيف أو غائب، حيث إن قرابة نصف البحوث (44) يسجل فيها حضور بعد واحد من أبعاد البينية، أو لا يحضر فيها أي بعد من الأبعاد الأربعة المتعمدة؛ لقياس مستويات البينية.

وهذا ما يتفق إلى حد كبير مع دراسة كل من المكاكي (2021) وإبراهيم (2016). ومن منظور نظرية شبكة الفاعلين يمكن تفسير هذه النتيجة بأن أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم الاجتماعية على الرغم من تواجدهم ضمن بيئة مهنية واحدة، وانتمائهم لتخصصات متقاربة، فإنهم بعيدون على تشكيل شبكة تضمهم جميعًا؛ لإنتاج معرفة علمية مشتركة تطبق فيها مبادئ البينية.

وهذه النتيجة يُدعمها عدد البحوث التي تسجل حضورًا تامًا للبينية بمختلف الأبعاد المعتمدة لقياسها في هذا البحث، حيث إن 6 أبحاث فقط من عينة البحث لديها هذه الميزة، وهذا يمثل أقل من 10%، وهي تعتبر نسبة ضعيفة جدًا، إذا أخذنا عدد أعضاء هيئة التدريس بالقسم موضوع الدراسة، أو طبيعة التخصصات المتقاربة فيما بينها بعين الاعتبار.

وهذه النتيجة تضعنا أمام تساؤل كبير حول اتجاهات المختصين في العلوم الاجتماعية نحو الدراسات البينية، خاصة وإذا عرفنا أن جامعة قطر تضع ضمن استراتيجياتها وأولوياتها هذا الصنف من الدراسات، سواء أكان ذلك من خلال برامجها الأكاديمية، أو المنح البحثية المحفزة للبينية، أو من خلال تشجيعها عبر مختلف وحدات تمكين البحث العلمي على تكوين وتشكيل فرق بحثية بينية.

وفيما يخص حالة قسم العلوم الاجتماعية، الذي نحن بصدد استكشاف البينية في بحوث أساتذته، يُمكن أن يكون نموذجًا لمثل هذه الفرق، إذا أخذنا بعين الاعتبار تخصصاته التي تتقاطع مع كل الموضوعات الأخرى، التي تهتم بها الأقسام الأخرى في الجامعة والجهات

الرسمية في الدولة، حيث يدخل ضمن اهتماماته الموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد والسياسة والصحة والثقافة والتنمية والتربية والتعليم والشؤون الدينية، إلخ.

إضافة إلى ذلك فإن النتائج المتوصل إليها تُبين هذه الإمكانيّة، ففي 39 بحث من البحوث المرصودة والمشكّلة لعينة التحليل، تسجل حضوراً قوياً أو متوسطاً لمختلف أبعاد البينية الأربعة. وهذه النسبة يُمكن أن تُشكّل القاعدة التي يُمكن البناء عليها؛ لترسيخ ونشر ثقافة البينية بين المختصين في العلوم الاجتماعية من ناحية، والمختصين في العلوم الأخرى من ناحية أخرى.

الأبعاد التي تتجسد من خلالها البينية في بحوث أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر

جدول 4: توزيع بحوث أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر بحسب الأبعاد التي تتجسد من خلالها البينية

الأبعاد حسب الحضور	
48 ورقة بحثية	الدراسات السابقة
40 ورقة بحثية	المفاهيم
25 ورقة بحثية	النظريات
20 ورقة بحثية	تخصصات الباحثين

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن الدراسات السابقة تشكل أكثر الآليات تجسيدا لبينية في البحوث المنشورة من قبل أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، في حين أن تخصصات الباحثين تُمثل الآلية الأقل تجسيدا لذلك. هذه النتيجة يُمكن تفسيرها على ثلاثة مستويات مختلفة. أولاً، يوجد انفتاح من قبل المختصين في العلوم

الاجتماعية على اختلاف تخصصاتهم على الدراسات من تخصصات أخرى، وهذا ما يدل على وعيهم بضرورة دمج المعارف المرتبطة بتخصصاتهم مع المعارف النابعة من تخصصات أخرى لتقديم فهم شامل وأعمق للظواهر التي يقومون بدراستها، خاصة وأن هذه الأخيرة تتميز بتعدد أبعادها فهي تتجاوز الجوانب المجتمعية والنفسية. ثانياً، يوجد ضعف على مستوى البحث التعاوني مع المختصين من خارج علم الاجتماع وعلم النفس والخدمة الاجتماعية، فعالية الأوراق البحثية التي تتجسد فيها البينية من خلال تخصصات الباحثين، تضم باحثين من هذه التخصصات، فمن بين العشرون ورقة المحاضرة في هذا الصدد نجد أربع ورقات فقط تضم باحثين لا ينتمون لأحد التخصصات الثلاثة. ثالثاً، نلاحظ أن غالبية البحوث (15 ورقة) التي تتجسد فيها البينية من خلال تخصصات الباحثين، تم إنجازها من قبل باحثين من نفس القسم، وهذا يدل على التعاون الداخلي بين البرامج الثلاثة داخل القسم من ناحية، وعلى ضعف التعاون البحثي الخارجي لأعضاء القسم على رغم من احتواء كلية الآداب والعلوم التي ينتمي إليها قسم العلوم الاجتماعية، وجامعة قطر لعدة تخصصات يمكن أن تتكامل مع برامج علم الاجتماع، وعلم النفس، والخدمة الاجتماعية.

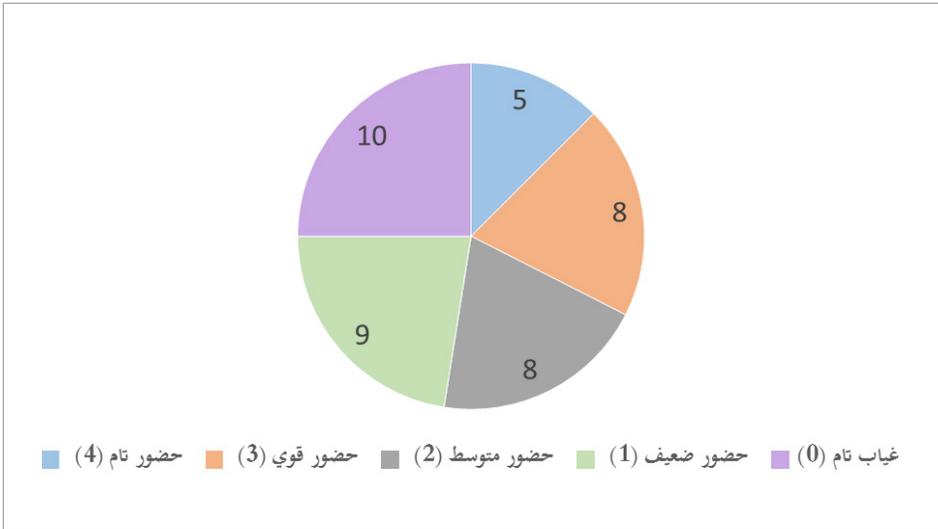
في المحصلة يُمكن أن نستنتج أن البحوث المنشورة من قبل أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر تُدل على وعيهم بأهمية انفتاح التخصصات على بعضها من ناحية، في حين أنها تُعبر على ضعف ثقافة العمل ضمن شبكات بحثية متعددة التخصصات. هذه النتيجة يُمكن تفسيرها من منظور نظرية الشبكات الفاعلة، بوجود معوقات تتجاوز الباحثين وترتبط بعوامل مؤسسية وتنظيمية بالأساس، فحسب هذه النظرية لا تتوقف عملية تأسيس الفرق البحثية البينية على وعي الفاعلين بأهمية ذلك، بقدر ما تتأثر بالعوامل غير البشرية التي تُعتبر عنصر فاعلاً ضمن هذه الشبكات.

البيئية في بحوث أساتذة علم الاجتماع في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر

يُعدُّ علم الاجتماع من أكثر العلوم الاجتماعية تمثيلاً للبيئية، على اعتبار المنظور الشامل الخاص به، والذي يأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد المكونة للحياة الاجتماعية؛ حيث نجد فيه عدة تخصصات فرعية، يهتم كل واحد منها بمجال من مجالات الحياة الاجتماعية، نذكر على سبيل المثال علم اجتماع السياسة، وعلم اجتماع الاقتصاد، وعلم اجتماع الصحة والمرض، وعلم اجتماع الرياضة، وعلم اجتماع الدين، إلخ. وهذا ما يفرض أن يكون المختصون في علم الاجتماع أكثر انفتاحاً على التخصصات الأخرى ودمجاً لها في بحثهم، وبالتالي تطبيق الأساليب البيئية فيها.

وفي حالة أساتذة علم الاجتماع في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، فتنوع بحثهم، التي خضعت للتحليل، حسب مستويات البيئية كالتالي:

رسم توضيحي 1: توزيع بحوث أساتذة علم الاجتماع في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، بحسب مستويات حضور البيئية



يتضح لنا من خلال البيانات المعروضة في الرسم التوضيحي أعلاه أن النتائج المرتبطة بأستاذة علم الاجتماع لا تختلف عن تلك المرتبطة بقسمهم بشكل عام، حيث إن قرابة نصف بحوثهم (19 بحثاً) تتميز بمستوى ضعيف للبيئية، سواء بحضور بُعد أو غياب تام لكل الأبعاد فيها.

وهذه النتيجة تُبرهن لنا مرة أخرى عن ضعف ثقافة الدراسات البيئية في العالم العربي بصفة عامة، ولدى المختصين في علم الاجتماع بجامعة قطر بصفة خاصة. ويتأكد لنا ذلك إذا عرفنا أن فقط 05 دراسات من الدراسات الأربعين المرصودة في مجال علم الاجتماع تحتوي على الأبعاد الأربعة لقياس مستويات البيئية.

فعلى الرغم من أن الموضوعات المعالجة في كل البحوث المرصودة تحتوي على أبعاد يمكن من خلالها فتح آفاق التعاون والدمج مع التخصصات الأخرى، فإن البيئية تكاد تكون شبه غائبة في مجملها، وحتى وإن حضرت فبصفة قليلة ودون تصريح مباشر.

ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال ما ذهب إليه الكثير من الأدبيات السابقة التي تعتبر التمرکز حول التخصص هو من بين الأسباب الرئيسة المفسرة لضعف حضور البيئية في البحوث والدراسات، في مجال العلوم الاجتماعية. وتنسجم هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة مذکور (2023) ودراسة بيومي (2022) المعروضة في قسم الدراسات السابقة.

ومن منظور نظرية الشبكة الفاعلة يُمكن اعتبار عزوف المختصين في مجال علم الاجتماع عن الدراسات البيئية إلى عدة أسباب، ولكن يبقى أهمها غياب تفاعل هؤلاء المختصين مع البيئة المحيطة بهم في الجامعة وخارجها، من أجل الاندماج في شبكة تضم متخصصين ينتمون إلى تخصصات مختلفة عن تخصصهم، على الرغم من أهمية مجالات بحثهم التي تتقاطع مع احتياجات المجتمع على عدة مستويات من ناحية، وتتقاطع مع اهتمامات ومجالات نشاط عدة مؤسسات في المجتمع.

وفي الأخير ما يمكن ملاحظته أيضاً من البيانات المعروضة في الرسم التوضيحي أعلاه أن هناك 16 بحثاً من البحوث المرصودة تتراوح فيها مستويات البينية بين المتوسطة والقوية، وهذا ما يؤكد لنا مرة أخرى أن علم الاجتماع بإمكانه أن يكون مجالاً؛ لتطبق فيه الأساليب البحثية البينية، ولكن بشرط توفر البيئة البشرية وغير البشرية لذلك.

الأبعاد التي تتجسد من خلالها البينية في بحوث المختصين في علم الاجتماع بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر

جدول 5: توزيع بحوث المختصين في علم الاجتماع بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر بحسب الأبعاد التي تتجسد من خلالها البينية

الأبعاد حسب الحضور	
22 ورقة بحثية	الدراسات السابقة
18 ورقة بحثية	المفاهيم
12 ورقة بحثية	النظريات
08 ورقة بحثية	تخصصات الباحثين

كما هو الحال في البحوث المنشورة من قبل أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر ككل، فإن الدراسات السابقة تمثل الآلية الأساسية التي تتجسد من خلالها البينية في بحوث المختصين في علم الاجتماع بنفس القسم، حيث إن 22 ورقة بحثية من بين الـ 40 ورقة بحثية التي تم اخضاعها للدراسة تعتمد على دراسات سابقة من تخصصات أخرى غير علم الاجتماع. تجدر الإشارة أن هذه الدراسات تنتمي إلى تخصصات متعددة من ذلك نذكر، الانثروبولوجيا والتاريخ، والعلوم السياسية، وعلم النفس، والاقتصاد، والعلوم الصحية. ما يُمكن ملاحظته أن أغلبية هذه التخصصات تقع ضمن

نطاق العلوم الاجتماعية، وهذا ما يعبر على وحدة هذه العلوم من ناحية، وعلى عدم انفتاح المختصين في علم الاجتماع على علوم أخرى من خارج هذا النطاق على الرغم أن الظواهر الاجتماعية، التي تُمثل الموضوع الرئيسي لهذا العلم، تحتوي على أبعاد تقع ضمن اختصاصات غير العلوم الاجتماعية، وكمثال على ذلك يُمكن أن نذكر العلوم الشرعية والعلوم البيئية. من هذا المنطلق، يُمكن اعتبار أن مسألة البنية بالنسبة للمختصين في علم الاجتماع بقسم العلوم الاجتماعية تنحصر في مجال ضيق وهذا ما من شأنه أن يحد من الامام بمختلف الابعاد المكونة للظواهر المدروسة من ناحية، وللحد من الإنتاج العلمي من ناحية أخرى وهذا ما يتقاطع مع دراسة، المعروضة ضمن قسم الدراسات السابقة، كل Colin F. Camer- و Marcos Gallo و Anastasia Buyalskaya³⁸ التي تعتبر أن انفتاح العلوم الاجتماعية على العلوم الأخرى يُمثل فرصة لزيادة تأثير وحضور هذه العلوم في الساحة العلمية.

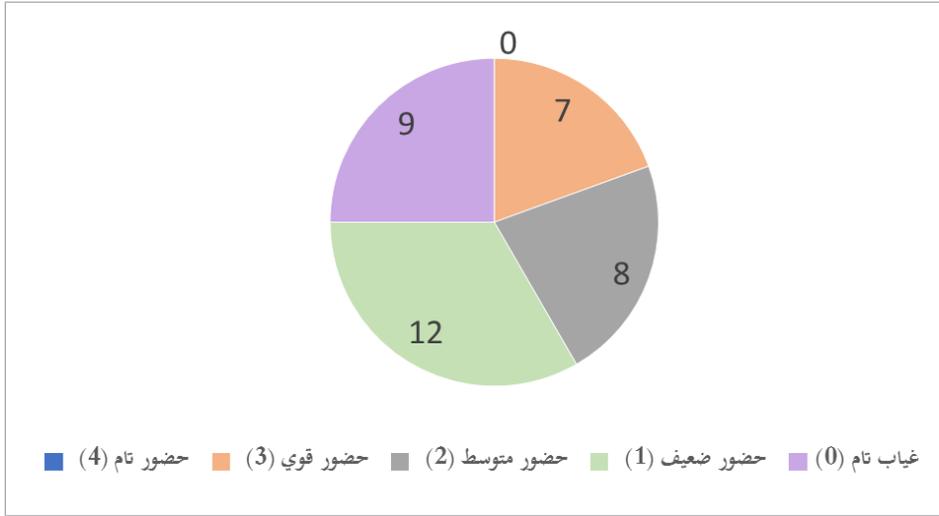
البنية في بحوث أساتذة علم النفس في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر

يُشكّل علم النفس أحد البرامج الثلاثة المكونة لقسم العلوم الاجتماعية، وكتخصص علمي يعتبر أيضاً من التخصصات التي تتقاطع موضوعاته مع عدة تخصصات أخرى، على اعتبار أنه يهتم أساساً بالسلوكيات والمعارف والقدرات الذهنية الفردية، التي تتأثر بطبيعتها بعدة عوامل غير متجانسة، لا بالعوامل النفسية فقط، وهذا ما يفرض ضرورة تعاونه مع تخصصات أخرى؛ لفهم ودراسة هذه السلوكيات والمعارف والقدرات، وخاصة في عصرنا الراهن الذي ازدادت فيه وتيرة وحجم وطبيعة المشاكل المرتبطة بها. وبلغة أخرى يمكن اعتبار البحوث في تخصص علم النفس مجالاً خصباً لتطبيق البنية بمختلف مستوياتها

38) A. Buyalskaya, G. Marcos & F. C. Colin. "The golden age of social science," Proceedings of the National Academy of Sciences, Vol. 118, No. 5 (2021), pp. 1-11.

وأبعادها. ويعرض لنا الرسم التوضيحي الآتي توزيع بحوث أساتذة علم النفس في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر المتحصل عليها بحسب مستويات حضور البينية فيها.

رسم توضيحي 2: توزيع بحوث أساتذة علم النفس في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، بحسب مستويات حضور البينية



ما يمكن ملاحظته منذ البداية عند الاطلاع على البيانات الواردة في الرسم التوضيحي أعلاه، الذي يستعرض توزيع البحوث المنشورة من قبل أساتذة برنامج علم النفس حسب مستويات حضور البينية فيها، أن هناك غياب تام للبحوث التي تحضر فيها البينية بأبعادها الأربعة، وهذا ما يختلف عن المعدل العام الموجود في بحوث أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر. هذه النتيجة توضح لنا أن تطبيق الأساليب البينية يختلف من تخصصا إلى آخر. هذه النتيجة لا تعني بتاتا أن أساتذة علم النفس في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر لا يولون أهمية للدراسات البينية، بل يُمكن تفسيرها بعوامل أخرى قد تكون بعيدة كل البعد عن الأشخاص بقدر ما هي مرتبطة بالعوامل غير البشرية. فحسب نظرية الشبكة الفاعلة، المعتمدة في هذه الدراسة، لا يتوقف ظهور شبكات إنتاج المعرفة (مجموعة وفرق

البحث البينية) على خصائص الأفراد فقط، بل أيضا على العناصر المحيطة بهم أيضا. ولكن من الواضح من خلال البيانات أن هناك حضور ضعيف للبينية في بحوث أساتذة علم النفس بقسم العلوم الاجتماعية، حيث أن أكثر من نصف هذه البحوث (21) تتميز بالغياب التام أو الحضور الضعيف للبينية فيها، وهذا ما ينسجم إلى حد بعيد مع المعدل العام في القسم ومع النتائج الخاصة ببحوث أساتذة علم الاجتماع. وهذا ما يزيد في تدعيم فكرة أن انتشار ثقافة البينية في المجال البحثي الأكاديمي وفي غيره من المجالات البحثية يتأثر بعوامل مؤسسية وبنوية مثلما أوضحته كل من دراسة أبو ركة (2023) ودراسة بيومي (2022) المعروضتان ضمن قسم الدراسات السابقة.

ومثلما هو الحال بالنسبة لبحوث أساتذة علم الاجتماع بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، فأن هناك عدد لا يستهان به (15) من بحوث أساتذة علم النفس بنفس القسم يتميز بالحضور المتوسط أو القوي للبينة فيه، يعني حضور بعدين أو ثلاثة من الأبعاد الأربعة المعتمدة في هذه الدراسة لقياس مستويات البينية. هذه النتيجة تؤكد لنا مرة أخرى العلوم الاجتماعية ممثلة في علم النفس هي في الحقيقة مجالاً لتطبيق البينية بامتياز، ولكن يشترط ذلك إيجاد السبل لتجاوز وإزاحة المعوقات التي تقف أمام مزيد اتساع وانتشار ثقافة البحث البيني بين المختصين في مجال العلوم الاجتماعية، ولا يكون ذلك مُكننا الا بظهور شبكات لإنتاج المعرفة تتفاعل ضمنها هذه العلوم فيما بينها من ناحية، وتتفاعل من خلالها من العلوم الأخرى من ناحية أخرى.

الأبعاد التي تتجسد من خلالها البينية في بحوث المختصين في علم النفس بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر

جدول 6: توزيع بحوث المختصين في علم النفس بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر بحسب الأبعاد التي تتجسد من خلالها البينية

الأبعاد حسب الحضور	
16 ورقة بحثية	الدراسات السابقة
12 ورقة بحثية	المفاهيم
02 ورقة بحثية	النظريات
05 ورقة بحثية	تخصصات الباحثين

يوضح لنا الجدول أعلاه مرة أخرى أن دراسات السابقة تُمثل الآلية التي تتجسد من خلالها البينية، ف16 ورقة بحثية من الـ 36 ورقة بحثية المنشورة من قبل المختصين في علم النفس تعتمد على دراسات سابقة من خارج التخصص، ولكن على العكس من المختصين في علم الاجتماع فإن أغلبية هذه الدراسات هي من خارج نطاق العلوم الاجتماعية، حيث نلاحظ حضور قوي للدراسات من مجال العلوم الصحية وعلوم التربية، ويُمكن تفسير ذلك بطبيعية القضايا المدروسة من قبل المختصين في علم النفس. هذا النتيجة تؤكد لنا أن مسألة البينية ترتبط شديد الارتباط بالمجالات البحثية، فالكثير من هذه المجالات تُحتم على الباحث الاستعانة بمعارف تابعة من تخصصات أخرى لتكون معالجته للموضوع/ الظاهرة المدروسة شاملة لكل الأبعاد أو لجلها. ما يُمكن ملاحظته، من خلال تحليل الأوراق البحثية المنشورة من قبل المختصين في علم النفس بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر أن النظريات لا تُمثل آلية قوية يُمكن أن تتجسد من خلالها البينية في هذا التخصص على عكس علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، حيث إن البحوث المنشورة من قبل المنتمين لهذين التخصصين تُسجل

حضور بشكل أكبر لنظريات من خارجهما. هذه النتيجة تؤكد لنا مرة أخرى أن تطبيق البينية يختلف من تخصص لأخر، وهذا ما يعني أن الجوانب الاستمولوجية (المعرفية) تأثر بشكل مباشر في تجسير التعاون والتبادل (البينية) بين التخصصات العلمية المختلفة. ما يُمكن ملاحظته أيضا من خلال تحليل الأوراق البحثية المنشورة من قبل المختصين في علم النفس بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، أن هناك ضعف لحضور للمعارف المرتبطة بتخصصي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الذين يتقاسمان مع علم النفس نفس القسم. هذا النتيجة تؤكد لنا ما ذهبت إليه إحدى نتائج دراسة محمود مصطفى محمد إبراهيم³⁹، والتي تُقر بأن التخصصات المكونة للعلوم الاجتماعية تعاني من العزلة فيما بينها.

البينية في بحوث أساتذة الخدمة الاجتماعية في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر

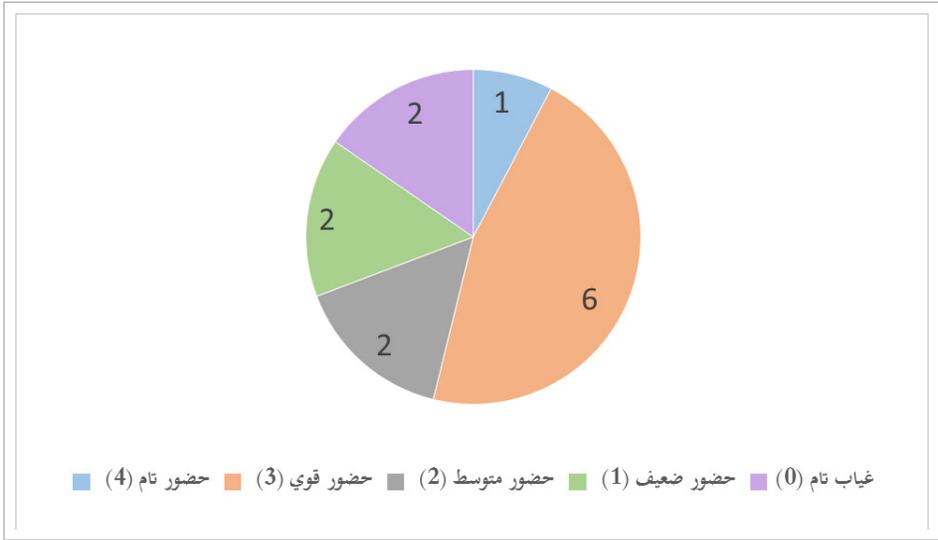
يُشكل برنامج الخدمة الاجتماعية أحد البرامج الثلاثة المكونة لقسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، ويعتبر هذا التخصص من بين التخصصات التي تهدف إلى تكوين مختصين للتعامل مع الأفراد والجماعات، فيما يتعلق بالقضايا السلوكية والمجتمعية، وهو بالتالي بحاجة ماسة للتعاون والتكامل مع تخصصي علم النفس وعلم الاجتماع، حيث إنه يستمد مفاهيمه ونظرياته من هذين التخصصين، ومن تخصصات قريبة أخرى.

من هذا المنطلق يمكن اعتبار الخدمة الاجتماعية فضاءً لتلاقي التخصصات وتحقيق البينية، ومثلهم في ذلك مثل بقية المختصين في كل العلوم، حيث يقوم المختصون في الخدمة الاجتماعية بإنجاز بحوث علمية بغاية التطوير، إضافة إلى تركيزهم على الجانب العملي التدخلي.

39) محمود مصطفى محمد إبراهيم، «الدراسات البينية لدى أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية»، مجلة البحث العلمي في التربية، مج3، ع17 (2016)، ص577-598.

ويعرض الرسم التوضيحي الآتي توزيع بحوث أساتذة الخدمة الاجتماعية بقسم العلوم الاجتماعية من حيث مستويات حضور البينية فيها.

رسم توضيحي 3: توزيع بحوث أساتذة الخدمة الاجتماعية في قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، بحسب مستويات حضور البينية



يتضح لنا من البيانات المعروضة أعلاه، أنه على عكس بحوث أساتذة علم النفس وبحوث أساتذة علم الاجتماع بقسم العلوم الاجتماعية، فإن أكثر من نصف بحوث أساتذة الخدمة الاجتماعية في القسم نفسه تتمركز عند مستوى الحضور التام والقوي، وذلك بعدد 07 أبحاث من جملة 13 بحث.

وتؤكد لنا هذه النتيجة أن التخصصات العلمية الموجهة نحو التعامل مع الأفراد والجماعات، مثل الخدمة الاجتماعية، يُمكن أن تكون عنصرًا فاعلاً في ظهور شبكات (مجموعات وفرق بحث بينية)، من خلال تجميع المختصين من التخصصات القريبة منها، والتي تحتاج إليها لتعزيز وتطوير أداء المختصين المرتبطين بها. هذه الفكرة تجد صداها في

أفكار رواد نظرية الشبكة الفاعلة المستخدمة في هذه الدراسة، حيث إنهم يؤكدون على أن ظهور الشبكات المنتجة للعلم أو للتكنولوجيا يستلزم وجود فاعل رئيس يكون قادرًا على تجميع وجلب المختصين القادرين على مساعدته؛ لتحقيق أهدافه وتطوير أدواته⁴⁰.

وبالنظر إلى بقية البيانات المرتبطة ببحوث أساتذة الخدمة الاجتماعية بقسم العلوم الاجتماعية تزداد قناعتنا بأن هذا التخصص يُمكن أن يُمثل محورًا يمكن أن تتجمع حوله بقية العلوم الاجتماعية الأخرى، ففقط 02 من البحوث المرصودة في هذا التخصص تغيب عنها البنية بشكل تام. ومن هنا يُمكن أن نستنتج أن طبيعة التخصص تعتبر من العوامل الأساسية المحفزة للبنية؛ فكلما كان التخصص يحتاج إلى تخصصات أخرى كلما كان تقاربه منها وتكامله معها أكثر احتمالية.

وتجد هذه الفكرة صداها في نتائج دراسة كل Lisa Garforth و Anne Kerr (2011) ودراسة كل من Anastasia Buyalskaya و Marcos Gallo و Colin F. Camerer (2021) المعروضة ضمن قسم الدراسات السابقة. وبالنظر إلى بقية البيانات المرتبطة ببحوث أساتذة الخدمة الاجتماعية بقسم العلوم الاجتماعية، يُمكن أن نستنتج أن المختصين في هذا المجال ما زالوا بعيدين إلى حد ما عن الوصول للبنية بمختلف أبعادها في بحوثهم، حيث وجدنا بحثًا واحدًا فقط من البحوث المرصودة تحضر فيه الأبعاد الأربعة المعتمدة لقياس مستويات البنية في هذه الدراسة. وهذا ما يعني أنه توجد معوقات تقف حائلًا أمام ذلك، وهذا ما يحتاج إلى القيام بدراسات ميدانية للوقوف عليها بهدف تذليلها.

40) Latour, Reassembling the Social: An Introduction to Actor-Net-work-Theory.

الأبعاد التي تتجسد من خلالها البينية في بحوث المختصين في الخدمة الاجتماعية
بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر

جدول 7: توزيع بحوث المختصين في الخدمة الاجتماعية بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر
بحسب الأبعاد التي تتجسد من خلالها البينية

الأبعاد حسب الحضور	
10 ورقة بحثية	الدراسات السابقة
10 ورقة بحثية	المفاهيم
11 ورقة بحثية	النظريات
07 ورقة بحثية	تخصصات الباحثين

على العكس من الأوراق البحثية المنشورة من قبل المختصين في علم النفس وعلم الاجتماع بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، فإن النظريات تمثل الآلية الأولى التي تتجسد من خلالها البينية في الأوراق البحثية المنشورة من قبل المختصين في الخدمة الاجتماعية في نفس القسم. هذا يؤكد لنا مرة أخرى أن تطبيق البينية يختلف من تخصص إلى آخر، فالخدمة الاجتماعية كتخصص يقوم أساساً على التدخل مع العناصر البشرية يحتاج للاستعانة بالنظريات التي ينتجها المختصين في علم الاجتماع وعلم النفس أكثر من غيره من التخصصات الأخرى. وما يُمكن ملاحظته أيضاً من خلال تحليل الأوراق البحثية المنشورة من قبل المختصين في الخدمة الاجتماعية بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، أن المفاهيم أيضاً تُشكل من آليات المهمة لتجسيد البينية، حيث إن 10 ورقات من 13 ورقة بحثية المدروسة تعتمد على مفاهيم تعود أصولها المعرفية لعلم النفس وعلم الاجتماع، وهذا ما يؤكد لنا مرة أخرى انفتاح هذا التخصص على التخصصين المذكورين. وتؤكد لنا هذه النتيجة أيضاً من خلال الحضور القوي للمختصين في علم النفس وعلم الاجتماع

ضمن المؤلفين الأوراق المنشورة ضمن تخصص الخدمة الاجتماعية. واللافت للانتباه أن أغلبية هؤلاء المختصين هم من منتسبي قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، هذا يعني أن تخصص الخدمة الاجتماعية يُشكل النواة التي يُمكن من خلالها تأسيس فرق البحث البيئي. هذه الفكرة تنسجم إلى حد كبير مع ما ذهبت إليه نظرية الشبكة الفاعلة Actor Network Theory، المعتمدة في الدراسة، حيث تؤكد أن تكون واستمرار وتطور شبكات إنتاج المعرفة العلمية (فرق البحث البيئي) يتطلب وجود تخصص علمي قادر على تحقيق درجة من التقارب بين عدة تخصصات⁴¹. على هذا الأساس يُمكن أن نستنتج أن هناك بعض التخصصات هي الأكثر قدرة على تجميع حولها مجموعة من التخصصات الأخرى، وبالتالي تكون آلية رئيسية لتحفيز الدراسات البيئية.

الخاتمة والاستنتاجات

في ختام هذه الدراسة الاستكشافية التي هدفت إلى الوقوف على مدى حضور البيئية في بحوث أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، يُمكن الوقوف على جملة من الاستنتاجات المهمة:

- تُسجّل البيئية في بحوث أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر حضوراً متوسطاً، رغم أن تخصصاتهم تتقاطع فيما بينها مع علوم أخرى.
- تظهر البيئية في البحوث موضوع الدراسة في عدة مستويات، ومن خلال عدة أبعاد، ولكن أكثر العناصر المعززة لها كانت في الدراسات السابقة والمفاهيم.
- يُعدُّ كل من تخصصي علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية أكثر تجسيدا للأبعاد البيئية

41) Felix Stalder, "Latour and Actor-Network Theory," Nettime (1997), Accessed November 15, 2024.

ضمن البحوث التي تم رصدها ضمن هذه الدراسة.

- تُمثّل العلوم الاجتماعية مجتمعة مجالاً خصباً لتطبيق الأساليب البينية، باعتبار موضوعاتها ومجالات اهتمامها وتدخلها.

- تُمثّل الخدمة الاجتماعية تخصصاً يُمكن أن يكون عنصراً فاعلاً في ظهور شبكات (فرق ومجموعات بحثية) بينية في هذا التخصص.

بناء على ما سبق من استنتاجات وخلاصات، توصي هذه الدراسة بالقيام بدراسات ميدانية تشمل مختلف العناصر البشرية وغير البشرية المؤثرة في انتشار وتعزيز ثقافة البينية، بين أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة قطر، حيث يُمكن أن تكون النتائج المتوصل إليها هنا منطلقاً للدراسات المقترحة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. إبراهيم، محمود مصطفى محمد. «الدراسات البنينة لدى أعضاء هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة ميدانية»، *مجلة البحث العلمي في التربية*، مج3، ع17 (2016)، ص577-598.
2. أبوركبه، أحمد عبد الفتاح احمد. «تحديات تطبيق الدراسات البنينة في العلوم الاجتماعية: جامعة الأزهر نموذجاً» *مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية*، مج15، ع1 (2023)، ص109-130. <https://doi.org/10.21608/fjssj.2023.227710.1169>
3. بدري، أميرة يوسف. «العلوم الاجتماعية الإشكاليات والتطور لنهضة المجتمع»، *مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية*، ع90 (2022)، ص127-136.
4. بيومي، محمد. «معوقات تفعيل الدراسات البنينة في العلوم الاجتماعية: دراسة ميدانية»، *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، مج7، ع3 (2016)، ص123-139. <https://doi.org/10.24200/jass.vo-17iss3pp123-139>
5. زاهر، ضياء الدين محمد. «العلوم البنينة منهجية القرن الحادي والعشرين»، *مستقبل التربية العربية*، مج25، ع113 (2018)، ص284 - 298.
6. عبد المنعم، فادية عمر. *مبادئ العلوم الاجتماعية*، مصر: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010.
7. عمر، بن سليمان. «الدراسات البنينة وإشكالية توظيف المنهج في العلوم الاجتماعية»، *مجلة المعيار*، مج14، ع1 (2023).
8. قطيط، عدنان محمد. «باراديم مقترح لتحسين كفاءة البحث الإداري التربوي في مصر في ضوء مدخل التخصصات البنينة»، *مجلة كلية التربية في العلوم التربوية*، مج42، ع2 (2018)، ص112 - 206.
9. محمد بدير، كريم. «الدراسات البنينة كتوجه علمي لحل مشكلات المجتمع المستحدثة» *مجلة البحث العلمي في التربية*، ع24، ج10 (2023)، ص26 - 39.
10. محمد، رياض إيمان وهاشم، غادة فوزي. «الدراسات البنينة مدخل للارتقاء بالإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط»، *مجلة كلية التربية ببها*، مج35، ع137 (2024)، ص283 - 392. <https://doi.org/10.21608/jfeb.2024.280891.1882>
11. مذكور، مليكة. «الدراسات البنينة ومشكلة تعقيد الظواهر الإنسانية وتعدد أبعادها»، *سلسلة الأنوار*، مج13، ع3 (2023)، ص47-67.
12. مكاي، محمد. «الدراسات البنينة: المفهوم والأصول المعرفية»، *مجلة جسور المعرفة*، مج7، ع5 (2021).

ثانيا: المراجع الإنجليزية

1. Barbara Czarniawska, "Actor–Network Theory," In: Ann Langley & Haridimos Tsoukas (eds.) The SAGE Handbook of Process Organization Studies (SAGE Publications Ltd, 2017), pp. 160–173. <https://doi.org/10.4135/9781473957954.n10>
2. Barringer, Sondra N., Leahey, Erin & Salazar, Karina. "What catalyzes research universities to commit to interdisciplinary research?," Research in Higher Education, Vol. 61, No 6 (2020), pp. 679 705. <https://doi.org/10.1007/s11162-020-09603-x>
3. Bruno, Latour. "On actor–network theory. A few clarifications plus more than a few complications," Philosophical Literary Journal Logos, Vol. 27, No 1 (2017), pp. 173–197. <https://doi.org/10.22394/0869-5377-2017-1-173-197>
4. —. Reassembling the Social: An Introduction to Actor–Network–Theory (Oxford: Oxford Academic, 2005). <https://doi.org/10.1093/oso/9780199256044.001.0001>
5. Buyalskaya, A., Marcos, G. & Colin, F. C. "The golden age of social science," Proceedings of the National Academy of Sciences, Vol. 118, No. 5 (2021), pp. 1–11. <https://doi.org/10.1073/pnas.2002923118>
6. Dalton, A., Wolff, K. & Bekker, B. "Multidisciplinary Research as a Complex System," International Journal of Qualitative Methods, Vol. 21 (2022). <https://doi.org/10.1177/16094069211038400>
7. Garforth, L., & Kerr, A. (2011). Interdisciplinarity and the social sciences: Capital, institutions and autonomy 1. The British Journal of Sociology, 62(4), 657–676.
8. Hendriks, F. "Methodological and practical challenges of interdisciplinary trust research," In: Bernd Blöbaum (ed.), Trust and Communica-

tion: Findings and Implications of Trust Research, Germany: Springer, 2021, pp. 29–57.

9. Klein, J. T. (2010). The Taxonomy of Interdisciplinarity, in Frodeman, Robert, et al (Eds). The Oxford handbook of interdisciplinarity. Oxford: Oxford University Press.
10. Klein, J.T. “Interdisciplinary Approaches in Social Science Research,” In: Outwaite, W. & Turner, S.P. (eds.), The Sage Handbook of Social Science Methodology (Los Angeles: Sage Publications, 2007), pp. 32–49.
11. Kleinheksel, A. J., et al. “Demystifying content analysis,” American journal of pharmaceutical education, Vol. 84, No 1 (2020), pp. 127–137. <https://doi.org/10.5688/ajpe7113>
12. Mackey, J. L., Wentworth, J. & Sebberson, David. “Another approach to interdisciplinary studies,” Issues in Integrative Studies, No. 19 (2001), pp. 59–70. <https://api.semanticscholar.org/CorpusID:122815774>
13. Mayring, P. “Qualitative Content Analysis: Theoretical Background and Procedures,” In: A. Bikner–Ahsbals, C. Knipping & N. Presmeg (eds.), Approaches to Qualitative Research in Mathematics Education (Dordrecht: Springer, 2015), pp. 365–380. https://doi.org/10.1007/978-94-017-9181-6_13
14. Newell, W. H. “A Theory of Interdisciplinary Studies,” Issues in Interdisciplinary Studies, No. 19 (2001), pp. 1–25.
15. Newell, William H. & Green, William J. “Defining and teaching interdisciplinary studies,” Improving college and university teaching, Vol. 30, No. 1 (1982), pp. 2330. <https://doi.org/10.1080/00193089.1982.10533747>
16. Stalder, Felix. “Latour and Actor–Network Theory,” Nettime (1997). Accessed November 15, 2024. <http://amsterdam.nettime.org/Lists-Ar->

[chives/nettime-1-9709/msg00012.html](https://chives.nettime-1-9709/msg00012.html).

17. Stebbins, Robert A. Exploratory Research in the Social Sciences, Vol. 48, SAGE Publications, Inc, 2001.
18. Swedberg, R. "Exploratory Research," In: Colin Elman, John Gerring & James Mahoney (eds.) The Production of Knowledge: Enhancing Progress in Social Science. Strategies for Social Inquiry, Cambridge University Press, 2020, pp. 17-41.
19. Vajaradu, Yongyuth. et al. "Key Steps and Characteristics for Successful Interdisciplinary Research: An Analytical Review," The Journal of Behavioral Science, Vol. 16, No. 2 (2021), pp. 73-85.
20. Vantard, Marylin., Galland, Claire & Knoop, Martina. "Interdisciplinary research: Motivations and challenges for researcher careers," Quantitative Science Studies, Vol. 4, No 3 (2023), pp. 711727. https://doi.org/10.1162/qss_a_00265
21. You, Hye Sun. "Why teach science with an interdisciplinary approach: History, trends, and conceptual frameworks," Journal of Education and Learning, Vol. 6, No. 4 (2017), pp. 66-77.

نتائج مشروع الدراسات البينية في بحوث أساتذة جامعة قطر وباحثيها وتوصياته



نتائج مشروع الدراسات البيئية في بحوث أساتذة جامعة قطر وباحثيها وتوصياته

قام الفريق البحثي بإعداد أربع دراسات، ضمن مشروع الدراسات البيئية في بحوث أساتذة جامعة قطر وباحثيها، حيث أعدّ الفريق أولاً دراسة نظرية حول مفهوم الدراسات البيئية، والنماذج الموجودة حولها، والتحديات التي تواجه الباحثين في القيام بهذا النوع من الدراسات؛ لتكون هذه الدراسة منطلقاً للدراسات التطبيقية، ثم قام الفريق بإعداد ثلاث دراسات تطبيقية؛ لتستكشف البيئية في بحوث الأساتذة والباحثين في كلية معينة أو أقسام معينة.

وقد انقسم الفريق الرئيس، في هذه المرحلة، إلى ثلاث فرق بحثية، حيث اتجه الفريق الأول إلى دراسة البيئية في بحوث أساتذة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، واتجه الفريق الثاني إلى استكشاف البيئية في بحوث أساتذة قسم الشؤون الدولية، وبرنامج السياسة والتخطيط والتنمية، ومركز دراسات الخليج، في حين اتجه الفريق الثالث والأخير إلى استكشاف البيئية في بحوث أساتذة قسم العلوم الاجتماعية بكلية الآداب والعلوم في جامعة قطر، وسوف تُنشر جميع أوراق المشروع في كتاب علمي من مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قطر.

وقد توصلت الدراسات الأربع، التي قام بها الفريق البحثي، إلى نتائج علمية مهمة وتوصيات عملية مثرية تخصّ البحث البيئي في جامعة قطر، ويمكن الاستفادة من هذه النتائج والتوصيات في تعزيز البحث البحثي في الجامعة، وتذليل التحديات التي تواجه هذا النوع من الدراسات، واستغلال الآفاق العلمية المتاحة للدراسات البيئية في جامعة قطر خصوصاً، والمؤسسات العلمية والمراكز البحثية عمومًا، وفيما يلي عرض تلك النتائج والتوصيات:

النتائج:

أولاً- توصل الفريق البحثي إلى أربعة نقاط رئيسة بخصوص البينية، وهي:

1. يكتنف مصطلح البينية الكثير من الغموض واللبس، حيث رُصدت عدة مفردات مستعملة للتعبير عنه، ويُمكن إرجاع ذلك إلى الإشكاليات ذات الطابع الإستمولوجي المرتبطة بالظاهرة التي يصفها.

2. يُعبر مصطلح البينية، بالرغم من اختلاف المفردات المستعملة للتعبير عنه، عن اشتراك تخصصين علميين أو أكثر في إنتاج معرفة علمية تدمج وتُجسّر بين هذه التخصصات، وتختلف حالة الدمج هذه بحسب العلاقة التي تنشأ بينها في إطار مشروع بحثي مشترك.

3. تُعبّر البينية كظاهرة، في مجال البحث العلمي، عن حاجة ملحة فرضتها عدة عوامل مرتبطة في الوقت نفسه، بالتحوّلات التي عرفتها فلسفة العلوم ومناهجها، وبالتحوّلات التي شهدتها المجتمعات البشرية.

4. تُشكّل البينية أحد المحركات الرئيسة لتطوير المعارف العلمية؛ لأنها تسهم في تحفيز البحث العلمي، وفي الحد من الانعزالية بين التخصصات، وتقديم حلول مناسبة للظواهر المعقدة.

ثانياً- في مستوى النماذج الموجودة في مجال البحث البيني، تبين من خلال المشروع أن الأدبيات المتوفرة في هذا الموضوع لم تتمكن من إنتاج نموذج بيني موحد، ولعل السبب الرئيس في ذلك اختلاف التصورات والرؤى الكلية للنظر إلى البينية، ويبدو أن ذلك أمر طبيعي، إذا وضعنا في الاعتبار جِدّة موضوع البينية نسبياً في الساحة العلمية، بالمقارنة مع البحوث التخصصية، ومن ثم فهي بحاجة إلى مزيد من التراكم المعرفي حتى تتشكل معالمه الكبرى.

ثالثاً- وفيما يتعلق بالتحديات التي تعيق سير العمل البيئي في الأكاديمية المعاصرة عموماً، وفي جامعة قطر خصوصاً، فقد توصلت الدراسة إلى هناك تحديات مختلفة ومتنوعة، وهي تنقسم إلى تحديات ذاتية تعود إلى الباحث/الباحثين، وأخرى موضوعية ترتبط بالمؤسسات العلمية وهيكلها الإدارية، ولن يكون بالإمكان التغلب عليها إلا من خلال التركيز على رفع الكفاءة العلمية للباحثين، والتخلص من التحيزات الأيديولوجية التي لا تمتُّ بصلة إلى البحث العلمي، وتجاوز بعض التحيزات النفسية تجاه تخصصات علمية معينة، والتفاعل البناء بين الباحثين المنتمين إلى تخصصات مختلفة، فضلاً عن ضرورة تفهّم المؤسسات العلمية وهيكلها الإدارية لأهمية العمل البيئي وضرورته.

رابعاً- تبين من خلال هذا المشروع أن اتجاهات البحث البيئي في جامعة قطر سارت إلى اتجاهين كبيرين؛ أولهما اتجاه البحوث التخصصية، وهو القسم الأكبر من البحوث، وثانيهما اتجاه البحوث البيئية، وهو الجزء الأقل من البحوث، غير أن الملاحظ على البحوث البيئية أنها كانت منفتحة على حقول معرفية كثيرة جداً، ضمن العلوم الإنسانية والاجتماعية، وحتى الطبيعية والتقنية، ولا بد من تعزيز هذا الجانب حتى يأخذه حقه من البحث العلمي، ولكي يمكن تقديم حلول واقعية مناسبة تناسب تعقّد الظواهر وتطورات العصر.

خامساً- يظهر من خلال تحليل البحوث المنجزة من قبل الأساتذة، وكذلك المقابلات التي أجريناها مع عينة منهم، أن هناك وعياً بالبحث البيئي، ويظهر ذلك من خلال إجابات المشاركين في المقابلات، ونسبة البحوث البيئية ضمن مجموع البحوث المنجزة في المدة المحددة، كما أن التنوع الذي توزعت فيه هذه البحوث، من حيث التخصصية والبيئية تشير إلى وعيهم بالبيئية ومستوياتها وأنواعها.

سادساً- توصل البحث إلى أن الدراسات البيئية في جامعة قطر تواجهها صعوبات متعددة؛ مؤسسية، ومعرفية، وذاتية، وتمثل الصعوبات المؤسسية، مثلاً، في الاعتماد على

البحوث التخصصية في الترتيبات بشكل صارم، وعدم نيل البحث البيئي الاهتمام الكافي بشكل عام، وانعدام التعاون بين كليات الجامعة أو قلته، وغياب الجانب التنفيذي الإجرائي الداعم للبحث البيئي رغم اهتمام الجامعة في رؤيتها وفلسفتها واستراتيجيتها به.

أما الصعوبات المعرفية والمنهجية فتتمثل، أساساً، في غياب نموذج متفق عليه للبحث البيئي، وصعوبة بناء لغة مشتركة لدى باحثي التخصصات المختلفة، عند الاشتراك في تناول قضية بحثية واحدة. إضافة إلى مشكلة عدم وعي بعض الأساتذة بأهمية الدراسات البيئية، وكذلك الإشكالات المعرفية والمنهجية التي تحول دون التقارب بين الحقول العلمية المختلفة، كإشكالية التحيزات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ونسبية النتائج، وإشكالية عدم مصداقية نتائج بعض هذه الدراسات.

في حين أن الصعوبات الذاتية تتمثل في الثقة الزائدة في التخصص الذي ينتمي إليه الباحث، وانغلاق أكثر الأساتذة على التخصص، وعدم انفتاح بنائهم العلمي على التخصصات الأخرى، وعدم تقبل الآخر، وانغلاق التخصصات على ذاتها.

سابعاً- توصل المشروع إلى أن هناك سبلاً عديدة وطرقاً مختلفة لتجاوز الصعوبات وفتح الآفاق المعرفية أمام الدراسات البيئية في جامعة قطر، وهي تتمثل في إطلاق مبادرات مؤسسية نظرية لنشر ثقافة البحث البيئي، ومبادرات عملية لممارسته على مستوى الكليات، ومبادرة الكليات إلى عقد ندوات وملتقيات ورشات تتناول الجانب النظري للبيئية، واقتراح الجوانب العملية للتطبيق، بحيث تكون هذه الموضوعات تطبيقاً للجانب النظري الذي نوقش، واقتراح موضوعات لتطبيق الجانب النظري للبيئية، ومشاركة متخصصين من حقول معرفية متعددة، من الأساتذة والباحثين والطلاب في مشاريع علمية، وتعزيز التعاون بين الكليات المختلفة في الجامعة، وتطوير المقررات التدريسية البيئية، وأن يتولى الشأن البحثي في الكليات والمراكز البحثية بالجامعة من لهم خبرة في البحث البيئي والخروج من الحدود الضيقة

للتخصص، وتجاوز الاعتزاز الزائد بالتخصص. ولا بد أن تواصل جامعة قطر تعزيز بيئة لا تكتفي بالاعتراف بقيمة البحوث البيئية فحسب، بل تدعم تطويرها بنشاط، ويشمل ذلك تعزيز البنية التحتية، والسياسات التنفيذية، وتقديم الدعم الإداري، وتسهيل التعاون بين الأقسام، إضافة إلى رعاية ثقافةٍ تحتضن تعقيدات وثراء المساعي البيئية.

كما توصل المشروع إلى وجود تفاعل لدى الأساتذة والباحثين في جامعة قطر بأفاق البحث البيئي في الجامعة بما تمتلك من قدرات علمية وعملية، وإدراك الأساتذة للحاجة إلى التكامل، والوعي بزيادة التوجه نحو البحث البيئي في الجامعة، والاستفادة من تنوع الخبرات محلياً وعالمياً، وضرورة تعزيز ذلك بتجاوز الاشتغال على الألفاظ والفذلكات إلى تقديم دراسات بيئية جادة تسهم في الخروج من ضيق التجزئية إلى سعة التكاملية.

ثامناً - أكدت قيود الدراسات على الحاجة إلى إطار نظري للبيئية أكثر سهولة وتماسكاً لفهرسة وتحليل الأبحاث البيئية. ولا شك أن مثل هذا المسعى لا يسهل الدراسات البيئية في المستقبل فقط، بل سيسهم أيضاً في تعزيز الحوار المستمر حول تطوير النماذج البيئية في الأوساط الأكاديمية.

تاسعاً - تبين من خلال المشروع أن حضور البيئية في بحوث أساتذة جامعة قطر وباحثيها ضعيف إلى حد كبير، رغم وجود تخصصات كثيرة يوجد بينها الكثير من التقاطعات مع علوم أخرى، لا سيما أن العلوم الاجتماعية بمختلف تخصصاتها الأكاديمية وحقوقها المعرفية تُمثّل مجالاً خصباً لتطبيق الأساليب البيئية، باعتبار موضوعاتها ومجالات اهتمامها وتداخلها مع العلوم الأخرى.

التوصيات

أولاً- يوصي فريق البحث بأهمية إلزام الأساتذة والباحثين في الجامعة بوضع بحثهم في قاعدة البيانات الخاصة بالجامعة (Q Space)، وتحديث بحثهم فيها بين الحين والآخر، مثل فصل أكاديمي؛ لأنه يسهّل مهمة الباحثين في الوصول إليها، ويسهم في ظهور بحوث الأساتذة في موقع الجامعة، ما يرفع من نسبة دخول الباحثين في العالم إلى موقع الجامعة.

ثانياً- تشجيعاً للبحث البيئي في الجامعة بطريقة تجعل الجهد الذي يبذله الباحثون في هذا المجال جهداً مقدرًا، يوصي فريق البحث بأن تُحتسب البحوث البيئية في الترقيات الأكاديمية، وأن يكون للبحث البيئي ميزة عن البحوث التخصصية المنغلقة على التخصصات، وذلك من خلال تعديل معايير تقييم أعضاء هيئة التدريس لتقدير ومكافأة الإسهامات البحثية البيئية، حيث إنه غالبًا ما تتجاهل المقاييس التقليدية تأثير وأهمية العمل البيئي؛ وبالتالي، فإن مراجعة هذه المعايير يمكن أن تحفز أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في البحوث البيئية، كما يمكن تقدير الجهود البيئية، من خلال برامج التقدير والمنح التعاونية والفعاليات التي تعزز الحوار والشراكات بين التخصصات، وسنّ الإجراءات التي تشجع ثقافة البيئية على مستوى الجامعة.

ثالثاً- تبنّى الفريق البحثي الفرعي الذي قام بإعداد الورقة الخاصة بكلية الشريعة في جامعة قطر نموذجًا لقياس البيئية وطبّقه في إجراء هذه الدراسة، ووجد الفريق أنه أسهم في تحليل توجهات الأساتذة نحو البيئية، وفي ظل غياب نموذج متفق عليه بين الباحثين في العالم على كيفية قياس البيئية، يوصي الفريق البحثي بتطوير هذا النموذج لقياس البيئية؛ ليكون أداة دقيقة تساعد الباحثين في إجراء بحثهم البيئية.

رابعاً- واستنادًا إلى النتائج التي توصلنا إليها حول البحوث البيئية في جامعة قطر، وفي الأقسام التي ركّزنا عليها تحديدًا، يوصي الفريق البحثي بتشكيل فرق بحثية بيئية على مستوى الكليات والمراكز، أو فيما بينها؛ لتعميق البحث البيئي وتوسيعه وتحويله إلى ثقافة بحثية في

الجامعة، ودعم الجامعة لجهود الكليات والأقسام والمراكز التي تعمل على البنية، بحيث يتيح ذلك تعزيز التعاون بينها، على أن يتم توفير البنية التحتية، والتمويل، والدعم الإداري اللازم للمشاريع البنية.

خامساً- يوصي الفريق البحثي بتفعيل استراتيجية الجامعة الخاصة بالبحث البني من خلال مجموعة من الخطوات التنفيذية، وهي:

1. تطوير برامج ودورات جديدة تكون بينية بطبيعتها، ما يشجع الطلاب على التعامل مع القضايا المعقدة من وجهات نظر متعددة، ويشمل ذلك دمج المشاريع البحثية البنية في المنهج الدراسي، كجزء من متطلبات الدرجة العلمية.

2. تخصيص جزء من تمويل الأبحاث للمشاريع البنية، وخاصة تلك التي تناول التحديات الوطنية أو العالمية، وينبغي تصميم سياسات التمويل، بحيث تقلل من العوائق التي تحول دون بدء البحوث البنية وإجرائها.

3. التأكد من سهولة وصول الباحثين إلى البيانات والموارد من مختلف التخصصات، ويمكن أن يشمل ذلك إنشاء مختبرات مركزية مشتركة وموارد أخرى يمكن استخدامها من قبل الفرق البنية.

4. تشجيع الشراكات وتسهيلها مع الوكالات الحكومية والصناعية والمؤسسات الدولية، التي يمكنها توفير وجهات نظر وموارد إضافية للبحث البني. ويمكن لهذا النوع من التعاون أن تعزز التأثير الواقعي لنتائج الدراسات، وتقديم ورش العمل والندوات وفرص التطوير المهني الأخرى، التي تركز على أساليب البحث متعددة التخصصات، وبناء الفريق، وإدارة المشاريع، حيث إن ذلك سيؤدي إلى تزويد الباحثين بالمهارات اللازمة للتنقل بشكل فعال وقيادة المشاريع البنية.

5. إنشاء آلية للمراجعة والملاحظات بالاتجاهين من الأعلى للأسفل، وبالعكس، حول فعالية السياسات والممارسات المتعلقة بالأبحاث البينية. وينبغي أن يشمل ذلك مدخلات من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء الجامعة؛ لضمان التحسين المستمر.

6. المشاركة في جهود الدعوة لتسليط الضوء على أهمية البحوث البينية، في معالجة التحديات المعقدة. ويمكن أن يساعد ذلك في جذب التمويل الخارجي والشراكات والاعتراف بالجهود البحثية متعددة التخصصات التي تبذلها الجامعة.

سادساً- بناءً على الاستنتاجات والخلاصات السابقة يوصي المشروع البحثي بالقيام بمزيد من الدراسات الميدانية التي تشمل الكليات والأقسام والمراكز المختلفة في جامعة قطر، حيث يُمكن أن تكون النتائج المتوصل إليها هنا منطلقاً لتلك الدراسات.

ونأمل أن تسهم هذه النتائج والتوصيات في تعزيز دور جامعة قطر، كمؤسسة رائدة في البحوث البينية، وتعزيز الابتكار والإسهام في تقديم حلول علمية مناسبة وملائمة للتحديات المعاصرة المعقدة، من خلال المساعي المشتركة للمجتمع الأكاديمي وتعزيز جهود البينية.